الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير السنوى

عام ٢٠١٣

محتويات التقرير

كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة ٥

لمحة سريعة عن التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠١٣ ٧

القسم الأول: تقديم عن الهيئة ١٣

١-١ مجلس إدارة الهيئة ١٥

١-٢ الإدارة التنفيذية للهيئة ١٧

١-٣ استراتيجية الهيئة ١٨

القسم الثاني: الأنشطة المالية غير المصرفية ٢١

٢-١ نشاط سوق رأس المال ٢٣

٢-٢ نشاط التأمين ٣٤

٢-٢-١ شركات التأمين ٣٤

٢-٢-٢ صناديق التأمين الخاصة ٤٢

٢-٣ نشاط التمويل العقاري ٤٥

٢-٤ نشاط التأجير التمويلي ٤٩

٢-٥نشاط التخصيم ٥١

القسم الثالث: حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية ٥٥

القسم الرابع: التوعية وتنمية المهارات ٦٣

٤-١ معهد الخدمات المالية ٦٥

٤-٢ مركز المديرين المصري ٧٠

القسم الخامس: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٧٣

القسم السادس: التعاون الدولي والإقليمي ٧٩

القسم السابع: البنية المؤسسية للهيئة ٩٠

٧-١ الهيكل التنظيمي ٩٣

٧-٢ تطوير نظم المعلومات ٩٤

الملاحق ٩٧

ملحق (أ): مؤشرات سوق المال ٩٩

ملحق (ب): مؤشرات التأمين ١٠٩

١) شركات التأمين ١٠٩

٢) صناديق التأمين الخاصة ١١٣

ملحق (ج) مؤشرات التمويل العقاري ١١٤

ملحق (د):مؤشرات التأجير التمويلي ١١٩

ملحق (ه): مؤشرات نشاط التخصيم ١٢٤

كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة

نتشرف بعرض التقرير السنوى للهيئة العامة للرقابة المالية بغرض عرض أهم أنشطة الهيئة وجهودها فى سبيل ممارسة اختصاصاتها وهى الرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات وتنظيم الأنشطة وتنميتها وتعظيم قدرتها التنافسية وحماية المتعاملين بها. كما يلقى التقرير الضوء على الأوضاع الاقتصادية العامة ويستعرض التطورات فى الأنشطة التى تشرف عليها الهيئة.

ويمثل عام ٢٠١٣ فترة مفصلية فى تاريخ مصر الحديث لما شهده من أحداث سياسية وما واكبها من أوضاع اقتصادية ومستجدات أمنية. ففى النصف الأول من العام حرصت إدارة الهيئة على المحافظة على استقرار الأنشطة المالية التى تختص بالإشراف عليها فى ظل أوضاع غير مستقرة مرت بها البلاد، ولما كانت الهيئة قد شهدت تعديلاً فى إدارتها فى النصف الثانى من العام متمثلاً فى تعيين مجلس إدارة جديد، بدأ توجه الهيئة نحو دفع الجهود لتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للعديد من الأنشطة المالية وعلى رأسها سوق رأس المال والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم، عملاً على تطويرها واتساقها مع أفضل الممارسات العالمية. كما تبنت الهيئة إعداد مشروع لتنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر نظراً لأهميته الاقتصادية والاجتماعية، مستهدفة العمل على صدور أول قانون من نوعه فى مصر ينظم هذا النشاط.

ولما كانت نهاية العام مواكبة لإعداد تعديلات دستورية هامة، فقد حرصت الهيئة على التواصل مع اللجنة المعنية بصياغة تلك التعديلات للتأكيد على دور الهيئة العامة للرقابة المالية كجهة رقابية مستقلة، وتكللت تلك المجهودات بالنجاح حيث تضمنت التعديلات على الدستور التى تم الاستفتاء عليها وإقرارها النص على الهيئة ودورها فى المادتين ٢١٥ و٢٢١ من دستور جمهورية مصر العربية.

والله ولى التوفيق

شريف سامي

رئيس مجلس الإدارة

لمحة سريعة عن التطورات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠١٣

لمحة سريعة عن التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠١٣

شهد عام ٢٠١٣ عدم استقرار فى الأوضاع السياسية عانى منها الشارع المصري أثرت بالطبع على الوضع الاقتصادي ومعدلات الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادى الذى تراجع إلى نحو ٢٪ خلال هذا العام. وارتبط بذلك ارتفاعًا في سعر صرف العملات الأجنبية، خاصة الدولار أمام الجنيه المصري، مما انعكس بدوره على ارتفاع أسعار السلع المختلفة وساهم فى زيادة معدلات التضخم. ويظهر حساب ختامى موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ استخدامات إجماليها ٦٦٥,٨٢ مليار جنيه من ضمنها ٧١,٣٣ مليار جنيه لسداد قروض محلية وأجنبية، مقابل إجمالى إيرادات ٣٥٤,٧٨ مليار جنيه وعليه جرى اقتراض نحو ٣١١ مليار جنيه لمقابلة العجز، ونتج عن ذلك صافى إقتراض بـ ٢٣٩,٧ مليار جنيه.

وفى سبيل دفع حركة النشاط الاقتصادى فقد قامت الحكومة بإصدار حزمة تحفيزية فى أكتوبر ٢٠١٣ بقيمة ٢٩,٧ مليار جنيه حيث تم توجيه ثلثى الاتفاق لزيادة الاستثمار بالبنية الأساسية كما تم تخصيص ٤,٨ مليار جنيه لخدمات الصحة و١,٢ مليار جنيه لسداد متأخرات شركات المقاولات. وقد تم تمويل تلك الحزمة من خلال استخدام نصف وديعة وزارة المالية لدى البنك المركزى المصرى القائمة منذ عام ١٩٩١.

هذا وقد تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ بواقع ١١ مركزاً لتحتل المرتبة ١١٨ (من بين ١٤٨ دولة) بعد أن كانت في المرتبة ١٠٧ (من بين ١٤٤ دولة) في تقرير عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات الاقتصادية في عام ٢٠١٣.

الديون الخارجية

من أهم مؤشرات العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ إرتفاع الدين الخارجي ليبلغ قيمة ٤٣,٢ مليار جنيه مقابل ٣٤,٤ مليار جنيه العام السابق، نتيجة لتحقق صافي استخدام من القروض والتسهيلات والودائع والسندات ليعكس زيادة رصيد الدين بنحو ٩,٣ مليار دولار. ووصل الدين الخارجي لمصر في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٤٩,٣ مليار دولار.

الديون المحلية

في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بلغ إجمالي الدين العام المحلى ١٤١٠ مليار جنيه، بما يعادل ٨٠,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في العام نفسه، وفي نهاية ديسمبر ٢٠١٣ قدر إجمالى الدين العام المحلى بـ ١٤٨٨ مليار جنيه.

ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات فائضًا كليًا بلغ ٢٣٧ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣، مقابل عجز بلغ ١١,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة ٢٠١١/٢٠١٢. وفى الستة أشهر التالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ أسفرت معاملات الاقتصاد المصرى مع العالم الخارجى وفقاً لبيانات البنك المركزى المصرى عن تحقيق فائض كلى لميزان المدفوعات بلغ نحو ٢ مليار دولار مقابل عجز قدره ٥٥١,٥ مليون دولار خلال نفس الفترة فى السنة المالية السابقة. فقد تراجع العجز فى حساب المعاملات الجارية ليقتصر على ٧٥٥

مليون دولار مقابل عجز بلغ ٤,٩ مليار دولار وحقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٣ مليار دولار مقابل نحو ٦,٤ مليار دولار.

البطالة

بلغت معدلات البطالة في مصر حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٣ نسبة ١٣,٢٪ لتصل طبقاً لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ١٤,٦٪ في نوفمبر ٢٠١٣. ومن الجدير بالذكر ان القطاع الخاص يمثل نسبة ٧٣٪ من حجم العمالة الكلي في البلاد ويشارك بنسبة ٦٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتشير التقديرات إلى أنه هناك ما يقرب من ٣,٦ مليون فرد عاطل عن العمل.

معدلات النمو

أغلقت الموازنة العامة للدولة في العام المالي الماضي المنتهى في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، علي معدلات نمو تبلغ ٢,١٪ في حين بلغت معدلات النمو السكاني في حدود ٢,٢٪ تقريبًا، أي أن الزيادة والنمو السكاني يلتهمان أي زيادة في النمو والتنمية. وبنهاية عام ٢٠١٣ ظهر بعض التحسن على معدلات النمو خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ليصبح ٢,٦٪.

التضخم:

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع معدل التضخم خلال عام ٢٠١٣، في الفترة من يناير إلى ديسمبر، ليصل إلى ١٠,٣٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٢.

وأشار إلى تراجع معدل التضخم الشهري خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣، بما نسبته ١,٣٪ مقارنة بشهر نوفمبر السابق عليه، ليسجل ثاني انخفاض شهري خلال عام ٢٠١٣، موضحًا أن التراجع الأول كان في مايو٢٠١٣ والذي انخفض خلاله بما نسبته ٠,٢٪، بينما ارتفع المعدل على أساس سنوي مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٢، ليسجل ١٢,٥٪ ليصل إلى ١٤٢,٧ نقطة.

أسعار الفائدة:

أبقت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري فى آخر اجتماعاتها بشهر ديسمبر ٢٠١٣ على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥٪ و٩,٢٥٪ على التوالى، والابقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٨,٧٥٪ وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪.

سعر الصرف (العملة المحلية أمام الدولار الامريكي)

في إطار حرص البنك المركزي على تعزيز كفاءة سوق الصرف الأجنبي، قام البنك بطرح عطاءات دورية لشراء أو بيع الدولار الامريكي للبنوك، وذلك بهدف تنظيم العمل في سوق الصرف الأجنبي.

سعر الصرف مقابل الدولار	يونيو ٢٠١٢	يونيو ٢٠١٣
السعر في نهاية الفترة	٦,٠٥٦	٧,٠٠٩

حجم الاستثمار في مصر

بدأ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فى الانخفاض اعتباراً من ٢٠١١ بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التى شهدتها البلاد، فبعد أن ناهز حجم الاستثمار الاجنبي في مصر ١٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩ انخفض إلى ما يقرب من ٢ مليار دولار خلال ٢٠١١، وفي عام ٢٠١٣/٢٠١٢ انخفض الاستثمار الاجنبي إلى ١,٦ مليار دولار فقط. وقد زادت معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ بسبب ضخ أموال واستثمارات لاسيما في قطاع البترول.

الاحتياطي النقدي

تأثر الاحتياطي النقدي بأحداث عام ٢٠١٣ حيث بلغ في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ نحو ١٤,٨ مليار دولار وتضمن هذا المبلغ قروضاً وودائع تحصلت عليها مصر من عدد من الدول، ثم ارتفع الاحتياطي النقدي نتيجة لزيادة للدعم العربي ليصل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٨,٩ مليار دولار.

التصنيف الائتماني لمصر خلال عام ٢٠١٣

شهدت مصر انخفاض التصنيف الائتماني لها من خلال تقارير المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها "ستاندرد أند بورز" حيث انخفض التصنيف الائتماني لمصر ٦ مرات خلال الفترة من فبراير ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣/٧/٢ منهما ٣ مرات في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ لتصل مصر لمستوى CCC + فكان لهذا الانخفاض تأثير سلبي على حجم الاستثمارت الأجنبية والعربية لمصر وكذلك على حجم التعاملات التجارية المصرية والأجنبية.ثم حدث تحسن وارتفاع في مؤشر التصنيف الائتماني لمصر في ١٥ نوفمبر ٢٠١٣ ليصبح "B-/B" مما أوقف سلسلة التخفيض المستمر في التصنيف. وقد رفعت مؤسسة «فيتش» للتصنيف الائتماني تقديرها للنظرة المستقبلية للاقتصاد المصري، من درجة سالب إلى درجة مستقر، مع الإبقاء على التصنيف الائتماني السيادي للاقتراض طويل الأجل بكل من العملة الأجنبية والمحلية على درجة «B-».. كما قامت المؤسسة بالإبقاء على التصنيف الائتماني للاقتراض قصير الأجل بالعملة الأجنبية عند درجة «B». وأوضحت المؤسسة أن عوامل تقييم الاقتصاد خلال الفترة المقبلة، يتوقف على مدى تحسن درجة الاستقرار السياسي، بما ينعكس إيجابيًا على أداء الاقتصاد والتقدم في الإصلاحات المالية والهيكلية لخفض عجز الموازنة. وهو الأمر الذي يساهم فى تعزيز الثقة فى الاقتصاد المصرى ويؤكد سلامة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري والاستخدام الامثل للاحتياطي النقدي.

تكلفة التأمين على ديون مصر

تراجعت تكلفة التأمين على الديون ٨٠ نقطة لتصبح ٨١٦ بعد أن سجلت ٨٩٦ نقطة وهذا المؤشر بمثابة بداية لتصحيح المسار الاقتصادي التي تشهده مصر، فتقليل وتخفيض تكلفة التأمين سيقلل الفوائد على السندات المصرية بنحو كبير لتنخفض إلى أقل من ١٣٪ بدلاً من ١٦٪، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية للتوجه إلى مصر مجدداً.

القسم الأول

تقديم عن الهيئة

القسم الأول
تقديم عن الهيئة

١-١ مجلس إدارة الهيئة

أصدر السيد الاستاذ الدكتور/ حازم الببلاوى رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٠١٣ بشأن تعيين مجلس ادارة الهيئه العامه للرقابه الماليه وذلك بناء على النظام الأساسي للهيئة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ والذي ينص في مادته التاسعة علي أن مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق أغراضها وأهدافها، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات نهائيه لمباشرة اختصاصات الهيئة دون حاجة لاعتمادها من جهة إدارية أعلى، وعلى الأخص:

١) وضع الاستراتيجية العامة للهيئة والسياسات التنفيذية ومراقبة تنفيذها

٢) وضع القواعد التنفيذية لتنظيم والترخيص بمزاولة الانشطة التى تختص الهيئة بالرقابة عليها

٣) وضع قواعد التفتيش والرقابة على الجهات والافراد الخاضعين لرقابة الهيئة

٤) تحديد مقابل الخدمات التى تقدمها الهيئة

٥) اعتماد الهيكل التنظيمى للهيئة واللوائح المالية والادارية وشئون العاملين دون التقيد باللوائح والنظم المعمول بها فى الهيئات العامه والحكوميه فى هذا الشأن

٦) وضع قواعد الاستعانة بالخبرات المحلية والاجنبية لمعاونة الهيئة على القيام بعملها

٧) الموافقة على الموازنة التقديرية للهيئة وعلى حسابها الختامى.

٨) إبداء الرأى فى كافة مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالانشطة التى ينظمها هذا القانون

تشكيل مجلس الإدارة	
السيد الأستاذ/ شريف سمير سامى	رئيس مجلس الادارة
السيد الدكتور/ محمد أحمد محمد معيط	نائب رئيس مجلس الادارة
السيد القاضى/ خالد حسن النشار	نائب رئيس مجلس الادارة
السيد الأستاذ/ جمال محمد نجم	نائب محافظ البنك المركزى
السيد الدكتور/ سامى حسين خلاف	عضواً
السيد الأستاذ/ عبد الحميد محمد إبراهيم	عضواً
السيد الأستاذ/ سمير محمود حمزة	عضواً
السيدة الأستاذة/ نيفين حمدى الطاهرى	عضواً

د. محمد معيط

نائب رئيس مجلس الإدارة

الاستاذ/ شريف سامي

رئيس مجلس الإدارة

القاضي/ خالد النشار

نائب رئيس مجلس الإدارة

أ. عبد الحميد إبراهيم

عضواً

أ. جمال نجم

نائب محافظ البنك المركزي

د. سامي خلاف

عضواً

أ. نيفين الطاهري

عضواً

أ. سمير حمزة

عضواً

١-٢ الإدارة التنفيذية للهيئة[١]

القطاعات والإدارات المركزية والإدارات العامة المستقلة	المسئول	التبعية
قطاع الأدوات والتقارير المالية	أ. سيد عبد العال	رئيس الهيئة
الادارة المركزية لتمويل الشركات وإصدارات الأوراق المالية	أ. سيد عبد الفضيل	
الادارة المركزية للرقابة على التقارير المالية	أ. نسرين محمد ابراهيم	
الإدارة المركزية لشئون رئاسة الهيئة	أ. هشام ابراهيم	
الإدارة المركزية للشئون القانونية	أ. ابراهيم بيومي	
الإدارة المركزية لخدمات السوق	أ.حسن عليوة	
الإدارة المركزية للإلزام	أ. صلاح شحاتة	
الإدارة المركزية لشكاوى المتعاملين	د. ماهر صلاح	
الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على أنشطة شركات التمويل	د. إيمان زكريا	
الإدارة المركزية لتنمية الأسواق المالية ومنتجاتها	د. وليد جاسر	
الادارة العامة للعلاقات العامة	أ.صبحي شحاتة	
الادارة العامة للأمن	لواء محمود البنا	
الادارة العامة للرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات	أ. أسامة إيميل	
مركز المديرين	أ. جمال خليفة	
قطاع التأسيس والترخيص والتسجيل	أ. شريف الجارحي	د. محمد معيط نائب رئيس الهيئة
الادارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات والصناديق	أ. ضياء الدين محمد	
الادارة المركزية للترخيص والقيد للمهنيين	د. نادية أحمد	
قطاع الشئون المالية والإدارية وشئون الأفراد	أ. ثروت عبد الحافظ	
الادارة المركزية للشئون المالية	أ. ثناء فتحي	
الادارة المركزية لشئون الأفراد	أ. ثروت عبد الحافظ	
الادارة المركزية للشئون الادارية	أ. لطيفة سلامة	
الإدارة المركزية لإعتماد المنتجات المالية	أ. مجدي الجزار	
الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة	أ. محسن اسماعيل	
الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على شركات التأمين والصناديق المتخصصة	أ. أسامة فتحي	
الإدارة المركزية لصندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد	أ. محمد حسين	
الإدارة العامة للخبرة الاكتوارية	أ. عصام صبرة	
قطاع خدمات المعلومات		المستشار/ خالد النشار نائب رئيس الهيئة
الادارة المركزية للشئون الفنية	أ. سعيد عزام	
الادارة المركزية للبنية الأساسية	أ. محمد فاروق	
الادارة المركزية لتطويرالنظم	أ. شريف فتحي	
الإدارة المركزية لمراقبة أسواق التداول		
الإدارة المركزية لحوكمة الشركات	أ. أسامة شحاتة	
الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على الجهات العاملة بسوق المال	أ. رمضان الحسيني	
الإدارة المركزية للبحوث والسياسات		
الإدارة العامة لمكافحة غسل الأموال	أ. سماء صادق	
الإدارة العامة للتظلمات وفض المنازعات	أ. منال عبد الوهاب	

[١] في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

١-٣ استراتيجية الهيئة

تتبنى الهيئة العامة للرقابة المالية استراتيجية العمل على عدة محاور تستهدف تحقيق ما يلى:

- إدارة أكثر إحكاماً لمخاطرالأنشطة التى تختص بالرقابة والإشراف عليها
- تنمية تلك الأنشطة من خلال تنظيمات تشريعية عصرية تواكب التطورات فى الأسواق والأدوات المالية المعنية، ومن ضمنها استحداث أدوات مالية جديدة
- حماية حقوق المتعاملين
- توسيع شريحة المصريين المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية (التضمين المالى)
- رفع كفاءة الأسواق المالية غير المصرفية وتحقيق المزيد من الشفافية للأنشطة التى تمارس فيها
- تحسين بيئة العمل للعاملين بالهيئة

ولتحقيق الأهداف أعلاه، تتبنى الهيئة عدد من التوجهات والسياسات والبرامج، ومن أهمها:

- الحرص على التواصل مع كافة الأطراف المعنية بالسوق سواء الاتحادات أو الجمعيات والتشاور معهم، ويأتى فى إطار ذلك اللجان الاستشارية القطاعية التى تم تشكيلها ومجموعات عمل مشتركة لانجاز مهام محددة.
- استكمال تحديث التشريعات والضوابط المنظمة للأنشطة التى تراقبها وتشرف عليها الهيئة ومتابعة إصدارها من السلطة المختصة.
- الاهتمام بتوعية المتعاملين لما فيه من حماية لمصالحهم من خلال اللقاءات والنشرات وبالتنسيق مع مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة.
- تنشيط حملات التثقيف المالى والتعريف بمختلف الخدمات المالية غير المصرفية
- الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية فى مجالات عمل الهيئة والمشاركة فى الفعاليات الاقليمة والدولية للمنظمات والتجمعات ذات العلاقة وتوثيق روابط التعاون مع الهيئات النظيرة
- تفعيل دور معهد الخدمات المالية التابع للهيئة فى تنمية مهارات العاملين فى الأسواق ذات العلاقة والعاملين بالهيئة.
- الاهتمام بحوكمة الشركات سواء المقيدة بالبورصة أو التى تمارس الأنشطة التى تراقبها وتشرف عليها الهيئة من خلال دور أكبر لمركز المديرين المصرى التابع للهيئة
- رفع كفاءة العاملين وتطوير نظم المعلومات وتبسيط الإجراءات
- تعديل الهيكل التنظيمى للهيئة بما يحقق:

  أ) دعم التخصص فى الأنشطة وتراكم الخبرات

  ب) وحدة المسئولية وتيسير إنسياب العمل

  ج) استحداث وحدات تنظيمية جديدة لمهام مستحدثة أو لأنشطة تضاف لإشراف الهيئة.
- التأكيد على متابعة الالتزام بالتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

القسم الثاني

الأنشطة المالية غير المصرفية

القسم الثاني
الأنشطة المالية غير المصرفية

٢-١ نشاط سوق رأس المال[٢]

٢-١-١ القوانين المنظمة للنشاط:

يتكون الإطار القانونى لسوق رأس المال المصري من عدة تشريعات وقواعد تتيح للهيئة القيام بدور فعال فى حماية المستثمرين وتنظيم السوق بالإضافة إلى أنها تتيح التطوير المستمر والدائم للإطار الرقابى للهيئة. وهذه التشريعات والقواعد هى: قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس الإدارة وقانون الإيداع والقيد المركزى رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية وقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية وقواعد العضوية بالبورصة المصرية وغيرها من العديد من القواعد التى تعمل على تنظيم العمل داخل السوق. كما يوجد عدد من التشريعات ذات العلاقة بسوق رأس المال ومن بينها قانون الشركات وقانون مكافحة غسل الاموال وقانون الضرائب ولائحتهم التنفيذية.

٢-١-٢ أهم التعديلات التشريعية والتنظيمية

أولاً: قرارات مجلس إدارة الهيئة

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣ القرار رقم (٨١) لسنة ٢٠١٣ بشأن الموافقة على عدم خضوع الحالات التالية لأحكام الباب الثاني عشر "عروض الشراء بغرض الاستحواذ" من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢:
  - تخفيض رؤوس أموال الشركات نتيجة إعدام أسهم خزينة.
  - زيادة رؤوس أموال الشركات نقداً أو من خلال أرصدة دائنة. ولا ينطبق عدم الخضوع على شراء حقوق الاكتتاب فى زيادة رأس المال.
- أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٦٨) بموافقة المجلس على مشروع تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، بشأن قواعد إصدار السندات على دفعات، وبرنامج إصدارات سندات التوريق وضوابط التعامل على الأوراق المالية الأجنبية، وقواعد تحديد القيمة العادلة لأسهم زيادة رؤوس أموال الشركات، على أن يتم مخاطبة السيد وزير الاستثمار لاستصدار قرار بشأنها.

[٢] أنظر مؤشرات نشاط سوق المال – ملحق أ ص ٩٩

- وأصدر المجلس قراره رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل قرار مجلس الإدارة رقم (١٤٣) لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم عمليات قيد وتداول أسهم الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية والصادر بشأنها قرارى مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١١ و(٦٩) لسنة ٢٠١٣
- أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٤٧) بشأن تعديل معايير الملاءة المالية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.
- أصدر مجلس إدارة الهيئة ٢٠١٣ القرار رقم (٣٧) والذي يقضى بالموافقة على انخفاض نسبة ما يملكه اتحاد العاملين المساهمين لشركة المقاولات المصرية (مختار إبراهيم) عن نسبة ٥٪، وذلك وفقاً لأحكام المادة ١٩٣ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، على أن يلتزم الاتحاد بأحكام قانون سوق رأس المال المشار اليه ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة لهما.
- أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٣٨) والذى يقضى بإعادة نشر قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية المشار اليها فى الوقائع المصرية وذلك حرصاً من مجلس إدارة الهيئة على تجميع قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وإعادة نشرها فى وثيقة واحدة، بما ييسر على المتعاملين فى مجال سوق الأوراق المالية وغيرهم من المخاطبين بهذه القواعد بما ييسر الرجوع إليها والالتزام بها، بالنظر إلى تعدد التعديلات،
- أصدر مجلس إدارة الهيئة قراره رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٣ بشأن تحديد قيمة الزيادة فى مبلغ التأمين اللازم أداءه من خلال شركات السمسرة فى الأوراق المالية للتعامل على شهادات الإيداع الأجنبية المقابلة لأوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية. فنص القرار فى مادته الأولى على أن " تحدد قيمة الزيادة فى مبلغ التأمين المنصوص عليها فى البند (٣) من المادة الثانية من ضوابط التعامل على شهادات الإيداع الأجنبية المقابلة لأوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية الصادر بها قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٩ لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧، بنسبة واحد فى الألف من المتوسط اليومي لحجم تعاملات شركة السمسرة فى الأوراق المالية على شهادات الإيداع الأجنبية عن أخر ستة أشهر وبما لا يقل عن عشرة آلاف جنيه مصري". وفى مادته الثانية نص القرار على أن " تلتزم شركات السمسرة فى الأوراق المالية، بتعديل قيمة مبلغ التأمين المسدد للهيئة وفقاً للمادة الأولى من هذا القرار وذلك فى ١/١ و٦/٣٠ من كل عام".
- أصدر مجلس إدارة الهيئة قراره رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٣ بشأن موافقة المجلس على التعديلات المقترحة على قرار وزير الاستثمار رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البورصة المصرية من ممثلى الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، على أن يتم إرسالها إلى السيد الدكتور وزير الاستثمار لاستصدار قرار بشأنها. كما تضمن القرار أن تمثل الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بعضوين فى مجلس إدارتها، على أن يكون أحدهما ممثلاً للشركات المتوسطة والصغيرة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة التى لا يزيد رأس مالها المدفوع على ٢٥ مليون جنيه، ويكون الترشيح والتصويت لاختيار ممثلى شركات كل مجموعة فى جدول مستقل. كما نص القرار على الشروط التي يجب توافرها فى من ترشحهم الشركات لانتخابات ممثلى الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية فى مجلس إدارة البورصة المصرية.

- أصدر مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧ القرار رقم (٩) لسنة ٢٠١٣ بشأن ضوابط تعامل شركات السمسرة وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية على شهادات الإيداع الأجنبية مقابل أوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية، وقد تضمنت هذه القواعد ضوابط حصول شركات السمسرة في الأوراق المالية المصرية على موافقة الهيئة للتعامل على شهادات إيداع أجنبية وحظر ممارسة هذا النشاط عن طريق أي شركة لم تحصل على موافقة الهيئة وتضمنت شروط الحصول على موافقة الهيئة ان تتجاوز قيمة رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٢٠ مليون جنيه مصري وألا يقل متوسط نسبة الملاءة المالية للشركة عن ١٠٪ وضرورة وجود إدارة مختصة بالتداول في شهادات الإيداع الأجنبية يعمل بها عدد لا يقل عن (٢) موظف مختص بهذا النشاط.

كما تضمنت ضوابط التعامل ضوابط لمزاولة النشاط تشمل التعاقد مع العميل على نموذج عقد مخصص لذلك مع اطلاع العميل على المخاطر المرتبطة بهذا التعامل كذلك إتمام التسوية النقدية وفقاً للقواعد والضوابط الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن التعامل على النقد الأجنبي والتحويلات للخارج كذلك تضمنت الضوابط إلزام كل شركة سمسرة بتقديم مجموعه من البيانات والتقارير للبورصة المصرية وكذلك تضمنت الضوابط التزامات على المراقب الداخلي فى شركة السمسرة فى الأوراق المالية للحد من التلاعبات على هذه التعاملات كما تضمنت هذه الضوابط ضوابط تخص تعامل شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية لحساب عملائها على شهادات الإيداع الأجنبية.

وقد اصدر مجلس إدارة الهيئة ضوابط التعامل فى شهادات الإيداع المقابلة لأوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية تنفيذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧٢ لسنة ٢٠١٢ بتعديل المواد ٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٦ و٢٥٩ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

- في إطار تنظيم التعاملات في سوق الأوراق المالية واستنادا على المادة ١٦ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٢، فقد أصدر مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧ قراره رقم (٨) لسنة ٢٠١٣ بتعديل المادة الثانية عشر مكرر (١) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ لتحديد الحد الأقصى المسموح به لإصدار شهادات إيداع أجنبية لكل شركة مقيدة أسهمها في البورصة.

حيث تم إضافة فقرة إلى المادة ١٢ مكرر (١) تنص على أنه يجب ألا تتجاوز نسبة الأسهم المصدرة في صورة شهادات إيداع أجنبية ثلث رأس المال المصدر للشركة.

ثانياً: قرارات رئيس الهيئة

أصدر رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢ القرار رقم (١٠٠٥) لسنة ٢٠١٣ بشأن تحديث تنظيم متطلبات البنية التكنولوجية ونظم تأمين المعلومات اللازم توافرها لدى شركات السمسرة في الأوراق المالية الصادرة بموجب قرارات مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٩، ٥٠) لسنة ٢٠٠٦ ورقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢.

٢-١-٣ اللجنة الاستشارية لنشاط سوق رأس المال

- أصدر مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٨ القرار رقم (٦١) بشأن تشكيل لجان استشارية من المتخصصين وأهل الخبرة فى مجال الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية تختص بإبداء الرأى وتقديم المشورة للهيئة بشأن كيفية تنمية الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وتطوير نظم العمل بها وتحسين قدرتها التنافسية إقليمياً وعالمياً. ويكون تشكيلها فى مجال سوق رأس المال على النحو التالى:
  - الدكتور / محمد تيمور
  - الأستاذ / هشام توفيق
  - الأستاذ / محمد ماهر
  - الأستاذ / محمد فريد
  - الأستاذ / أحمد أبو السعد
  - الأستاذ / محسن عادل
  - الأستاذ/ عوني عبد العزيز
  - الأستاذ/ علاء عامر
  - الأستاذ/ حسين الصوالحي
  - الدكتور/ عصام خليفة

٢-١-٤ تأسيس وترخيص الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

تم خلال عام ٢٠١٣ الترخيص لعدد ثلاثة عشر شركة عاملة في مجال الأوراق المالية، موزعاً على عدد ستة أنشطة في مقابل منح الترخيص لعدد ٢٢ شركة خلال عام ٢٠١٢موزعاً على عدد خمسة أنشطة، ولقد تركزت التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال عام ٢٠١٣ في نشاط الأشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية، بعدد خمسة تراخيص، كما تم الترخيص لعدد أثنين صناديق استثمار والتي تمثل تدفقات نقدية جديدة يتم ضخها في سوق الأوراق المالية.

التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣			
النشاط المرخص به	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٢	عدد التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٣	صافى التغير
السمسرة في الأوراق المالية	٠	٠	٠
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية	١٠	٥	٥-
صناديق الاستثمار×	٧	٢	٥-
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	٢	٢	٠
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٢	٢	٠
أمين الحفظ	٠	١	١
ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	٠	١	١
إدارة صناديق الاستثمار	٠	٠	٠
رأس المال المخاطر	١	٠	١-
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٠	٠	٠
التو ريق	٠	٠	٠
نشر المعلومات عن الأوراق المالية	٠	٠	٠
صناديق الاستثمار المباشرة	٠	٠	٠
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	٠	٠	٠
تقييم وتحليل الأوراق المالية	٠	٠	٠
المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	٠	٠	٠
التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية	٠	٠	٠
الإجمالي	٢٢	١٣	٩-

× صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضا الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

ومن الجدير بالذكر، انه مازالت أنشطة السمسرة في الأوراق المالية، والأشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس الأموال، وصناديق الاستثمار هي الأنشطة الأكثر استحواذاً على التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية، ومن ناحية أخرى، مازال سوق الأوراق المالية يتصف بقلة عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال التعامل والوساطة والسمسرة في السندات وفي مجال نشر المعلومات عن الأوراق المالية، وكذا مجال تقييم وتحليل الأوراق المالية.

٢-١-٥ الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧

خلال عام ٢٠١٣، وصل العدد الإجمالي للذين اجتازوا الاختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف (وعددهم ١١ وظيفة والمحددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية إلى ٤٨٨ فرداً،مقابل ٥٨٦ فرداً خلال عام ٢٠١٢، وقد استحوذت وظيفة مديرو الحساب على النسبة الأكبر حيث وصل عدد الذين اجتازوا الاختبارات

في عام ٢٠١٣ إلى ٢٩٧ فرداً، مقابل ٢٩٢ فرداً خلال عام ٢٠١٢، بنسبة ٦١٪ من إجمالي عدد الذين اجتازوا الاختبارات خلال عام ٢٠١٣. كما بلغ عدد مديرين الفروع خلال عام ٢٠١٣ عدد ٤٣ بنسبة مقدارها ٩٪ من اجمالى عدد الذين اجتازوا الاحتبارات خلال العام.

التراخيص الممنوحة للأشخاص لممارسة الوظائف في شركات سوق الأوراق المالية خلال عامي ٢٠١٢، ٢٠١٣				
م	الوظائف	التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٢	التراخيص الممنوحة خلال عام ٢٠١٣	مقدار التغير
١	الأعضاء المنتدبين	٣٤	٣١	٣-
٢	مديرين الفروع	٥٥	٤٣	١٢-
٣	مراقب داخلي	٦	٦	٠
٤	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	١٩	١٥	٤-
٥	مدير عمليات المكتب الخلفي	٤٧	٢١	٢٦-
٦	مدير مخاطر	٤٣	٢٥	١٨-
٧	مراجع داخلي	٤٦	١٧	٢٩-
٨	مدير مالي	٣٣	٢٧	٦-
٩	مدير حساب	٢٩٢	٢٩٧	٥
١٠	الباحث والمحلل المالي	-	٣	٣
١١	مسئول مكافحة غسل الأموال	١١	٣	٨-
	الإجمالي	٥٨٦	٤٨٨	٩٨-

٢-١-٦ التفتيش على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

في إطار دور الهيئة الرقابي في التحقيق من مدى إلتزام الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية في الإلتزام بمدى تطبيق احكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ سوق راس المال بمصر ومدى إلتزام الشركات في تحقيق العدل وعدم وجود ممارسات خاطئة تمارسها الشركات فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع خطة سنوية للتفتيش على هذة الشركات حيث يتم عمل جدول زمني يشمل جميع الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية لقيام الهيئة بالتفتيش الدوري عليها، وكذلك قيام الهيئة بالتفتيش المفاجيء الناجم عن الشكاوى الواردة من المتعاملين أو أي مذكرات تصل من جهات أمنية للتحقيق من الشكاوى الواردة إليها.

فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠١٣ بعدد ٥٢٦ تفتيشاً (دورياً ومفاجئاً وتحقق)، مقابل ٦٠٤ تفتيش (دورياً ومفاجئاً وتحقق) خلال عام ٢٠١٢، حيث قامت بإجراء عدد ١٩٨ تفتيشاً للتحقق خلال عام ٢٠١٣، مقابل ١٩٩ تفتيشاً خلال عام ٢٠١٢، وبالنسبة للتفتيش المفاجيء، فقد تم إجراء ٣٠٠ تفتيشاً مفاجئاً خلال عام ٢٠١٣، مقابل ٢٧٣ خلال عام ٢٠١٢ بنسبة زيادة قدرها ١٠٪. ويرجع إرتفاع عدد مرات التفتيش المفاجيء إلى وجود رغبة في التحقق من مؤشرات الملاءة المالية للشركات العاملة حتى لا تتعرض الشركات والمتعاملين إلى مخاطر ناتجة عن الملاءة المالية للشركات.

بيان مقارن بالتفتيش على الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية			
البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣	نسبة التغير ٪
التفتيش الدوري	١٣٢	٢٨	-٧٩٪
التفتيش المفاجئ	٢٧٣	٣٠٠	١٠٪
التفتيش للتحقق	١٩٩	١٩٨	-١٪
الإجمالي	٦٠٤	٥٢٦	-١٣٪

٢-١-٧ الرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية

تعد الإدارة المختصة بالرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية عدداً من التقارير الرقابية بما يرد اليها من إدارة البورصة المصرية أو ما اشتبه فى وجود مخالفات لأنظمة التداول والقواعد المنظمة له وخالفت التشريعات واللوائح فى هذا الشأن، ويجرى ذلك بالتنسيق الكامل بين الإدارة المختصة بالرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية والإدارة المختصة بالتفتيش على الشركات العاملة بالأوراق المالية لمتابعة دراسة وفحص تلك المخالفات، وكذلك لإتخاذ الإجراءات اللازمة فى تحريك الدعاوى الجنائية فى حالة ثبوت المخالفات

٢-١- ٨ الرقابة على الإفصاح المالي

تلتزم الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بتقديم قوائمها المالية السنوية للهيئة بمجرد اعتمادها من مجلس إدارة الشركة ومراجعتها عن أية معلومات أخرى جوهرية.

وقد واجهت الهيئة مهمة التأكد من جودة التقارير والقوائم المالية بصورة جدية، حيث وجدت الهيئة أن جودة هذه القوائم المالية ومدى تعبيرها العادل عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة يعتمد على مقومات ومتطلبات معينة تتلخص فيما يلى:

١- أن تلتزم الشركة بإعداد تلك القوائم لمعايير محاسبية مناسبة يتم استخدامها فى إعداد القوائم المالية لجميع الشركات حتى لاتكون المقارنة بين القوائم المالية للشركات المختلفة إنعاكاساً لاختلاف المعايير المطبقة فى كل شركة من هذه الشركات، وإنما تعكس المراكز المالية والأداء المالى لكل شركة من الشركات محل المقارنة طالما أن جميع الشركات قد اعتمدت فى إعداد قوائمها المالية على معايير المحاسبة المصرية واجبة التطبيق.

٢- أن يتم مراجعة القوائم المالية لهذه الشركات بمعرفة مراقب حسابات مستقل تتوافر فيه الخبرة والكفاءة المهنية المناسبة والاستقلالية التى تمكنه من أداء مهامه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، ويصدر تقريره عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن المركز المالى والأداء المالى للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لأحكام القوانين واللوائح المصرية.

ولكى تساهم الهيئة من جانبها فى ضمان جودة التقارير والقوائم المالية، فقد عملت على:-

أ. المساهمة الفعالة فى إصدار معايير المحاسبة المصرية التى تتفق مع معايير المحاسبة الدولية، فيما عدا بعض الاختلافات لأحكام قانونية واجتماعية وبيئية. وعملت الهيئة على إلزام الشركات الخاضعة لرقابتها بإعداد قوائمها المالية وفقاً لهذه المعايير المصرية ويقوم القطاع الخاص بالهيئة بمهام التأكد من أن القوائم المالية لكل شركة من الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة قد أعدت وفقاً لهذه المعايير. وعندما تكتشف أى مخالفات فى هذا الصدد، يقوم القطاع بإلزام الشركة بتعديل القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وإعادة نشر هذه القوائم.

٢. إعداد سجل خاص لمراقبى الحسابات الذين يسمح لهم بمراقبة حسابات ومراجعة القوائم المالية لأى شركة من الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة. وقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة محدداً ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب فى سجل مراقبى الحسابات لدى الهيئة.

ج. تفعيل وحدة لرقابة جودة أعمال مراقبى الحسابات المقيدين لدى الهيئة، تهدف الى التحقق من الالتزام بمعايير الجودة المهنية والقرارات والنظم ذات الصلة والتأكد من أن مراقبى الحسابات المقيدين بالسجل يؤدون مهامهم وفقاً لمعايير المراجعة وللقواعد الأخلاقية والمهنية السارية. هذا ومن أجل تحقيق الفعالية المطلوبة لهذه الوحدة، فقد تم تشكيل مجلس للوحدة برئاسة رئيس الهيئة، وتم تعيين مدير تنفيذى متفرغ للوحدة يكون نائباً لرئيس المجلس وبعضوية خمسة أعضاء آخرين ممثلين لكلك من الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار، بالإضافة الى أحد أساتذة المحاسبة والمراجعة بإحدى الجامعات المصرية من غير مزاولى المهنة الحرة وممثلاً عن المستثمرين. ويلاحظ أن جميع أعضاء المجلس يتمتعون بالخبرة المطلوبة والحياد التام حيث أن جميعهم من غير المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة. ومن أجل التنسيق بين هذه الوحدة وهذا المجلس وبين مزاولى مهنة المحاسبة، فقد تضمن قرار تأسيس الوحدة نصاً يطالب بأن يحضر اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت خمسة أعضاء مزاولين للعمل المهنى، وهم:

- رئيس شعبة مزاولى المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة بنقابة التجاريين.
- رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.
- رئيس المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين.
- ممثل عن جمعية الأوراق المالية.
- ممثل عن الإتحاد المصرى للتأمين.

٢-١-٩ الموافقة على ترخيص صناديق الأستثمار

تم خلال عام ٢٠١٣ الموافقة على الترخيص لعدد أثنين صناديق استثمار بقيمة اجمالية قدرها ١٢٥ مليون جنيه، مقابل الترخيص لسبعة صناديق استثمار خلال عام ٢٠١٢ بقيمة اجمالية قدرها ٦٧٥ مليون جنيه. وتفصيلاً لما سبق فخلال عام ٢٠١٣ تم الموافقة على الترخيص لصندوق استثمار نقدي بحجم ١٠٠ مليون جنيه موزع على عدد مليون وثيقة بقيمة

اسمية ١٠٠ جنيه للوثيقة وصندوق أستثمار متوازن بحجم ٢٥ مليون جنيه موزع على عدد ٢٥٠ الف وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للوثيقة.

صناديق الاستثمار التى تمت الموافقة على ترخيصها خلال عامى ٢٠١٢، ٢٠١٣						
اسم الصندوق		عدد الصناديق		حجم الصناديق بالمليون جنيه		
		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة التغير ٪
أولاً: الصناديق التى تؤسس فى شكل شركة مساهمة						
١	صناديق الأسهم	٠	٠	٠	٠	٪٠
٢	الصناديق المغلقة	١	٠	٢٥٠	٠	٪١٠٠
ثانياً: صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين						
١	صناديق استثمار نقدية	٢	١	٢٠٠	١٠٠	٪٥٠-
٢	صناديق استثمار الأسهم	١	٠	٢٥	٠	٪١٠٠ -
٣	صناديق استثمار متوازنة	٠	١	٠	٢٥	٪١٠٠
٤	صناديق ادوات الدخل الثابت	٣	٠	٢٠٠	٠	٪١٠٠ -
	الإجمالي السنوي	٧	٢	٦٧٥	١٢٥	٪٨١-

٢-١-١٠ عروض الشراء

تمت خلال عام ٢٠١٣ الموافقة على عدد (٤) عروض شراء، مقابل الموافقة على نفس العدد خلال عام ٢٠١٢، كما تمت الموافقة خلال عام ٢٠١٣ على عدم نشر إعلان لعدد ٣ عروض شراء مقابل الموافقة على عدم نشر إعلان لعرض شراء وحيد خلال عام ٢٠١٢.

موافقات عروض الشراء والاستثناءات خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣				
البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣	مقدار التغير	نسبة التغير ٪
إعلان عروض الشراء	٤	٤	٠	٪٠
عدم نشر إعلان عروض الشراء	١	٣	٢	٪٢٠٠
الإجمالي	٥	٧	٢	٪٤٠

٢-١-١١ المنظمات الدولية المنضمة لها الهيئة في مجال سوق رأس المال

١. المنتدى الدولي لتعليم المستثمر International Forum for Investor Education

يهدف المنتدى الدولي لتعليم المستثمر إلى تأسيس وترويج برامج تعليم المستثمر على مستوى متقدم لممارسها في أسواق المال في العالم. وقام المنتدى العالمي لتعليم المستثمر بالموافقة على تأسيس عدد من اللجان المنبثقة من المنتدى لتقوم بمناقشة الموضوعات التي تخص تعليم المستثمر على أساس إقليمي. وتم تأسيس اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا كأولى هذه اللجان.

وتمثل الهيئة العامة للرقابة المالية كعضو في اللجنة الاستشارية التي تسير أعمال المنتدى الدولي وتضع سياساته وبرامجه التي تحقق أهداف المنتدى العالمي وأهمها خلق وترويج برامج توعية المستثمر ذات مستوى متقدم لمختلف دول العالم، ومساعدة المستثمر في جميع أسواق المال لمحاولة فهم المخاطر والفرص المتاحة في مختلف مجالات الاستثمار بما يمكنه من اختيار الأنسب إليه مختلف المنتجات المالية والاستثمارية

٢. المنتدى الدولى لجودة مراجعي الحسابات المستقلين International Forum for Independent Audit Regulators

تم قبول عضوية الوحدة التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية (وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات) كجهة رقابية مستقلة في التجمع الدولي للجهات الرقابية على جودة أعمال مراقبى الحسابات (IFIAR) في ٣٠ مارس ٢٠٠٩ وقد صوت الأعضاء من ٣٥ دولة بالأغلبية على الموافقة على انضمام الهيئة وذلك بعد التأكد من توافر شروط الانضمام وهى:

- توافر آلية للتأكد من مدى توافر المؤهلات المطلوبة من مراقبي حسابات الشركات العامة قبل تسجيلهم في سجلات الهيئة.
- توافر آلية لمتابعة مدى محافظة مراقبي الحسابات على مهاراتهم المهنية ومتابعتهم لما تصدره المنظمات المهنية من معايير وأدلة.
- توافر آلية لشطب أو إيقاف أحد مراقبي الحسابات من مراقبة حسابات الشركات المسجلة أو العامة.
- توافر آلية للتحقق من استقلالية مراقبي الحسابات.

٣. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية Union of Arab Securities Authorities

يضم الاتحاد ١٤ دولة وهو تجمع بين هيئات الأوراق المالية العربية، يساهم فى تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادى العربى عن طريق السعى إلى تحقيق المواءمة والتوافق بين القوانين والأنظمة المطبقة فى الأسواق المالية العربية، والارتقاء بالمستوى التشريعى والتنظيمى لأسواق الأوراق المالية العربية بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية.

٤. المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال The International Organization of Securities Commissions:

هى منظمة عالمية تجمع فى عضويتها هيئات أسواق المال الدولية للعمل معا من أجل تحقيق ما يلى:

- التعاون معا للوصول إلى أعلى المستويات التنظيمية من أجل الحفاظ على كفاءة وسلامة معاملات الأسواق المالية الدولية.
- تبادل المعلومات والخبرات الخاصة من أجل تدعيم التطور للأسواق المحلية.

- توحيد الجهود لتأسيس مستويات فعالة للرقابة على المعاملات الدولية للأوراق المالية.
- تدعيم المساعدات الفنية المتبادلة لتحقيق سلامة الأسواق وذلك بالتطبيق الصارم والفعال للقواعد التنظيمة ضد المخالفات التى تشوب المعاملات بالأسواق المالية.

وقد أقرت المنظمة مجموعة من المبادئ عددها (٣٨) لتنظيم أسواق المال للدول الأعضاء بالمنظمة والتى تم وضعها على أساس تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى:

١. الحماية للمستثمرين

٢. . ضمان أن هذه الاسواق تحقق العداله والكفاءة والشفافية للمعاملات.

٣. . التقليل من المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية.

٢-٢ نشاط التأمين

٢-٢-١ شركات التأمين[٣]

٢-٢-١-١ القوانين المنظمة للنشاط:

يتكون الإطار القانوني الذي ينظم سوق التأمين المصري من عدة تشريعات وقواعد تتيح للهيئة القيام بدور فعال فى حماية حقوق حملة الوثائق وحماية المتعاملين في السوق، وتتمثل هذه التشريعات والقواعد فى: القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر، قرارات مجلس الإدارة والكتب الدورية وقرارات رئيس مجلس إدارة الهيئة، كما يوجد عدد من التشريعات ذات العلاقة بالتأمين ومن بينها قانون الشركات ولائحته التنفيذية وقانون مكافحة غسل الأموال.

٢-٢-١-٢ أهم التعديلات التشريعية والتنظيمية (خلال عام ٢٠١٣)

تعكف الهيئة العامة للرقابة المالية على دراسة تعديل قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ سواء في مجال الوساطة أو شركات الرعاية الطبية أو التأمين متناهي الصغر، وكذا تعديل القانون (٥٤) لسنة ١٩٧٥ والذي مضى على إصداره ما يزيد عن ثلاثين عاماً، ويأتي ذلك استجابة للتطورات التي يشهدها سوق التأمين سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد العالمي، واستجابة لمقترحات الأطراف العاملة في هذا المجال.

و قد شهد العام عدة قرارات لمجلس إدارة الهيئة لتنظيم سوق التأمين المصري لمزيد من حماية حملة الوثائق وحماية السوق منها:

١. الموافقة لشركة المهندس للتأمين على قبول عمليات تأمينات حياة جديدة وذلك بعد تقييد قبول هذه العمليات

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٣ بشأن الموافقة لشركة المهندس للتأمين على قبول وثائق تأمين جديدة على الحياة وذلك اعتباراً من تاريخ انتهاء الشركة من الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركة الجديدة لمزاولة نشاط التأمين على الحياة، وكان مجلس إدارة الهيئة قد أصدر القرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/٨/٨ بتقييد قبول شركة المهندس للتامين لعمليات جديدة بالنسبة لفروع التأمين الخاصة بنشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال لحين توفيق أوضاعها، وذلك وفقاً للمادة رقم (٢٧) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١.

٢. تسويق منتجات شركات التأمين عن طريق البنوك المرخص لها من البنك المركزي المصري

في إطار حرص الهيئة واهتمامها بتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية وخلق قنوات ووسائل جديدة يتم من خلالها تقديم الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية للمواطنين فضلاً عن إعادة تفعيل التعاون بين الجهاز المصرفي وقطاع التأمين في مجال تسويق منتجات التأمين.

[٣] انظر مؤشرات نشاط شركات التأمين (ملحق ب) – ص ١٠٩

فقد أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قرارًا تنظيميًا برقم (٣٦) بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٧ بشأن ضوابط تسويق المنتجات النمطية لشركات التأمين عن طريق البنوك المرخص لها من البنك المركزي المصري.

يتضمن القرار الشروط اللازم توافرها والقواعد التنفيذية للترخيص لشركات التأمين لتسويق منتجاتها النمطية عن طريق البنوك المرخص لها بذلك من البنك المركزي المصري، وأهم بنود التعاقد الذي يجب أن يبرم بين الشركة والبنك لمزاولة نشاط تسويق منتجات التأمين النمطية.

وتشمل القواعد التنفيذية للترخيص لشركات التأمين بتسويق منتجات التأمين النمطية عن طريق أحد البنوك على التأكيد على أن عملاء التأمين المصرفي على دراية كاملة عن دور البنك كمسوق للمنتجات التأمينية ومسئولية شركة التأمين عن شروط أحكام منتجات التأمين وسداد أية تعويضات، وضرورة إنشاء وحدة لهذا الغرض لدى شركات التأمين تتولى اقتراح إستراتيجية العمل بالتنسيق مع البنك لممارسة أعمال الترويج والتسويق لمنتجاتها من خلال البنوك، ووضع الخطط اللازمة للتدريب المستمر للموظفين الذين لهم علاقة بمجال تسويق منتجات البنوك وذلك بالتنسيق مع البنك، كما تشمل الضوابط قيام شركة التامين بوضع السياسات والضوابط التي تكفل الحد من المخاطر المصاحبة لمزاولة هذا النشاط.

أما بالنسبة لبنود التعاقد الذي يبرم بين الشركة والبنك فتشمل أهم بنودها تحديد منتجات التأمين المزمع تسويقها، وواجبات والتزامات الطرفين، وكيفية تحصيل الأقساط، والأتعاب والعمولات وأسس حسابها، والالتزام بسرية الحسابات والمعلومات المتعلقة بالعملاء، وآلية التعامل مع الشكاوى الواردة من العملاء وآلية فض المنازعات بين الطرفين، والتزام البنك بالضوابط الصادرة عن البنك المركزي المصري لمزاولة نشاط التأمين المصرفي.

كما تضمن القرار منح الشركات التي تزاول نشاط تسويق منتجاتها النمطية من خلال البنوك مهلة حدها الأقصى ثلاثة أشهر لتوفيق أوضاعها وفقًا لقرار مجلس إدارة الهيئة.

٣. مجلس إدارة الهيئة يصدر قرارًا بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن ضوابط تسويق المنتجات النمطية لشركات التأمين عن طريق البنوك المرخص لها من البنك المركزي المصري

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٤٣) بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ والذي يقضى بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن ضوابط تسويق المنتجات النمطية لشركات التأمين عن طريق البنوك المرخص لها من البنك المركزي المصري،وذلك على النحو التالي:

يستبدل بنصوص البند رقم (٢) من المادة الأولى والبند رقم (١/٥) من المادة الثانية والبند رقم (٤) من المادة الثالثة من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٣، النصوص التالية:

البند (٢) من المادة الأولى:

٢. أن يكون لدى الشركات المخصصات الفنية الكافية لمقابلة التزاماتها قبل حملة الوثائق إعمالاً لأحكام المادة (٣٧) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، وذلك وفقاً لما تظهره القوائم المالية للشركة عن السنة المالية السابقة للتقدم بطلب الترخيص ومع مراعاة تطبيق أحكام المادتين (٢٥) و(٢٦) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

البند (١/٥) من المادة الثانية:

١/٥. أن تتوافر لدى شركة التأمين وحدة للتسويق داخل فروع البنك على أن تضم فريق عمل كاف قبل بدء مزاولة النشاط.

البند(٤) من المادة الثالثة:

٤. المقابل المادى المستحق للبنك من الأتعاب والعمولات وخلافه وأسس احتسابها.

يلغى البند رقم (٥) من المادة الثالثة من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٣، مع إعادة ترتيب باقى بنود المادة تبعاً لذلك.

٤. ضوابط إعادة قيد وسطاء التأمين بعد الشطب

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٤٠) بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ والذي يضع القواعد والشروط التى وفقاً لها يجوز لوسيط التأمين أن يتقدم بطلب إعادة قيده بسجل وسطاء التأمين، ومن بين هذه الشروط: أن يتقدم الوسيط – سواء شخص طبيعى أو اعتبارى- بطلب إعادة القيد على النموذج المعد لهذا الغرض خلال ثلاث سنوات من قرار الشطب دون إعادة قيد الوسيط، فيجوز للوسيط أن يتقدم بطلب قيد جديد ويعامل معاملة القيد لأول مرة برقم وإجراءات جديدة وفقاً لمقرر فى هذا الشأن.

كما يشترط أيضاً أن يكون قد مضى على قرار الشطب ستة أشهر على الأقل إذا كان الشطب بسبب تقديم بيانات تنطوي على خطأ جسيم أو نتيجة عدم التزام الوسيط بالقواعد المنظمة لمزاولة المهنة (بالنسبة للشخص الطبيعى) أو كان الشطب بسبب مخالفة الشركة لأحكام القانون أو اللائحة التنفيذية أو الضوابط التى تضعها الهيئة لمباشرة النشاط أو بسبب مخالفة الشركة شرطاً من شروط الترخيص الصادر لها بمزاولة النشاط (بالنسبة للشخص الاعتبارى).

كما أنه يشترط ايضاً أن يتم إعادة القيد بقرار من رئيس الهيئة ويكون لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار رئيس الهيئة بإعادة القيد ويجوز تجديدها وفقاً للقواعد والأحكام والشروط المقررة لتجديد القيد.

٥. الموافقة لشركة سوليدرتى للتكافل العائلي – مصر لقبول عمليات جديدة

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٣ بموافقة المجلس – بعد التأكد من إصدار موافقة الهيئة على إجراءات استكمال رأس مال الشركة- على قبول شركة سوليدرتى للتكافل العائلي – مصر لعمليات جديدة وذلك في ضوء إزالة الشركة للمخالفات المنسوبة إليها والصادر بشأنها قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ١/ ٢٠١٣/٤.

٦. الموافقة على تحويل محفظة تأمينات الأشخاص بما لها من حقوق وما عليها من التزامات من شركة قناة السويس للتأمين إلى شركة قناة السويس لتأمينات الحياة

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٣ بالموافقة على تحويل محفظة تأمينات الأشخاص بما لها من حقوق وما عليها من التزامات من شركة قناة السويس للتأمين إلى شركة قناة السويس لتأمينات الحياة، اعتباراً

من ٢٠١٢/٧/١ على أساس ميزانية الشركة العمومية فى ٢٠١٢/٦/٣٠، وذلك تنفيذاً لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمينات فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية.

٢-٢-١-٣ أهم السياسات المتعلقة بتطوير وإصلاح قطاع التأمين

قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٣ باتخاذ بعض السياسات والإجراءات التنظيمية لقطاع التأمين بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها الدولة ومنها:

١) تنويع المنتجات التأمينية المتاحة بالسوق مثل اعتماد وثيقة " العنف السياسي " والتى اتسمت بخصوصيتها لاسيما في أعقاب ثورة ٢٠١٣/٦/٣٠، وتسهيل إجراءاتها بحيث يمكن شراؤها بدون الحاجة إلى شراء أي أنواع تأمين أخرى.

٢) الاهتمام بمجال التأمين متناهي الصغر والذي له علاقة مباشرة مع تمويل المشروعات متناهية الصغر، حيث قامت الهيئة بدراسة كيفية توفير قدر من التغطيات التأمينية لفئة محدودي ومعدومي الدخل وأصحاب الإعانات الاجتماعية وذلك لتوفير قدر من مستوى المعيشة المناسب لهم، وذلك تمهيدا لإعداد التشريع المناسب في هذا الشأن.

٣) تطوير عملية الرقابة على شركات التأمين وفقاً لأسلوب الرقابة على أساس الخطر (RBS) من خلال وضع أولويات وبدائل لفحص هذه الشركات من خلال تحديد المخاطر التى تواجهها، وتصنيفها وفقاً لدرجات الخطورة المختلفة، ثم تحديد أولويات الفحص والتفتيش بناءاً على ذلك، ويندرج تحت هذه الإجراءات الرقابية تقييم وتحليل عوامل القوة والضعف وتوضيح الفرص والتحديات التي تقابلها الشركات (SWOT Analysis) حيث يتم تعظيم نقاط القوه ومعالجة مواطن الضعف.

٤) التعاون والتنسيق الدائم مع البنك المركزي وبصفة خاصة فما يتعلق بنشاط تسويق المنتجات التأمينية عبر البنوك Bancassurance كقناة تلبي احتياجات العملاء المتعاملين مع المؤسسات المصرفية، وذلك من خلال صدور عدة قرارات هامة في هذا المجال حيث صدر بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢١ قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم ١٠١٠ بشأن ضوابط مزاولة البنوك لنشاط التأمين المصرفي، وبتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٧ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٦) بشأن تسويق منتجات شركات التأمين عن طريق البنوك المرخص لها من البنك المركزي والذي تم تعديله بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٣.

٥) استمرار تدعيم مهنة الوساطة بما لديها من خبرات متنوعة وكوادر فنية متخصصة، وذلك من خلال دورات تدريبية في مجال الوساطة، ثم إجراء الاختبارات اللازمة في هذا الشأن كأحد الشروط الأساسية للحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة المهنة.

٢-٢-١-٤ اللجنة الاستشارية لنشاط التأمين:

أصدر مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٨ القرار رقم (٦١) بشأن تشكيل لجان استشارية من المتخصصين وأهل الخبرة فى مجال الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية تختص بإبداء الرأي وتقديم المشورة للهيئة بشأن كيفية تنمية الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وتطوير نظم العمل بها وتحسين قدرتها التنافسية إقليمياً وعالمياً.

ويكون تشكيلها فى مجال نشاط التأمين على النحو التالي:

- الأستاذ / عبد الرؤوف قطب
- الدكتور / عادل موسى
- الأستاذ / محمد مهران
- الأستاذ / سمير متولي
- الأستاذ/ عزت عبد الباري
- الأستاذ / عادل شاكر

٢-٢-١-٥ التأسيس والترخيص لشركات التأمين الخاضعة لرقابة الهيئة

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق ٢٩ شركة تأمين، وجمعية واحدة للتأمين التعاوني، هذا بالإضافة إلى شركة ذات طبيعة خاصة وهي الشركة المصرية لضمان الصادرات شركة مساهمة مغلقة منشأة بقانون خاص بموجب أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ تزاول نشاط التأمين بالإضافة إلى أنشطة أخرى، ولا توجد شركات إعادة تأمين، وبتحليل هيكل شركات التأمين، يتضح ما يلي:

- وفقًا لنوع لنشاط (أشخاص- ممتلكات): بلغ عدد الشركات التى تمارس نشاط تأمينات الأشخاص ١١ شركة. بينما بلغ عدد الشركات التى تمارس نشاط تأمينات الممتلكات ١٩ شركة بالإضافة إلى جمعية التأمين التعاوني. مع مراعاة أنه التزاماً بالمعايير الدولية والتعديلات التشريعية في مصر فقد قامت جميع الشركات بالتخصص في ممارسة نوع واحد من أنشطة التأمين نتيجة لاختلاف المخاطر التي يواجهها كل نشاط منهما وبما يساعد على تحقيق أقصى درجات الحماية لحملة الوثائق والمستفيدين منها والغير.
- ووفقًا لنوع التأمين (تجارى – تكافلي): بلغ عدد الشركات التي تمارس التأمين التجاري ٢٢ شركة بالإضافة إلى جمعية التأمين التعاوني، بينما بلغ عدد الشركات التى تمارس التأمين التكافلي عدد (٨) شركات أي ما يقترب من ربع عدد شركات التأمين العاملة في السوق.

اجمالي عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني وفقاً للنشاط		
البيان	٢٠١٢	٢٠١٣
تأمينات أشخاص وممتلكات معا	٠	٠
تأمينات أشخاص فقط	١١	١١
تأمينات ممتلكات فقط	١٩	٢٠
الاجمالى	٣٠	٣١

اجمالي عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني وفقاً لنوع التأمين		
البيان	٢٠١٢	٢٠١٣
تأمين تجارى	٢٢	٢٣
تأمين تكافلى	٨	٨
الاجمالى	٣٠	٣١

٢-٢-١-٦ قيد المهنيين في مجال التأمين

الترخيص للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بمزاولة نشاطهم في مجال التأمين				
البيان	٢٠١٢/١٢/٣١		٢٠١٣/١٢/٣١	
	طبيعى	اعتبارى	طبيعى	اعتبارى
وسطاء التأمين	٦٥٠٥	٣٧	٥٧٣٦	٣٧
خبراء التأمين الإكتواريين	٢٠	٠	٢٣	٠
خبراء التأمين الاستشاريين	٣٠٥	١١	٣٠٦	١٠
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار	٥١٤	٤٥	٥٢٠	٤٧
صناديق التأمين الحكومية	٠	٤	٠	٤
الأجهزة المعاونة	٠	١	٠	١
صناديق التأمين الخاصة	٠	٦٤٠	٠	٦٦٣
جمعيات التأمين التعاوني	٠	١	٠	١
مكاتب التمثيل	٠	٣	٠	٣
مجمعات التأمين	٠	٤	٠	٤
اتحادات التأمين	٠	١	٠	١

[٤] يتضمن عدد شركات التأمين التى تعمل في مجال تأمينات الممتلكات جمعية التأمين التعاوني نظراً لتخصصها في هذا النوع من التأمين.

٢-٢-١-٧ التفتيش والفحص الدوري لشركات التأمين:

وفقا لنص المادة رقم ٥٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاته بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ والتي تنص على الفحص الدوري للشركات وكذلك المادة رقم ٤٦ من اللائحة التنفيذية للقانون والتي تنص على ان للهيئة حق الإطلاع فى أى وقت على دفاتر وسجلات شركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون.

فقد قامت الهيئة بالفحص الدوري والتفتيش على الشركات العاملة في مجال التأمين وفقاً للجدول التالي:

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣
فحص (مكتبى)	٨٩	٨٨
فحص (ميدانى)	٧٤	٥٠
فحص مفاجىء (ميدانى)	٢٠	١٦
فحص شكوى (ميدانى)	٤١	١٣
دراسات ترتيبات إعادة التأمين	٩٤	٧٩

٢-٢-١-٨ التفتيش والفحص الدوري لشركات الوساطة:

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣
فحص دوري	٦	٨
فحص مفاجئ	٠	٠
الإجمالي	٦	٨

٢-٢-١-٩ المنظمات الدولية المنضمة لها الهيئة في مجال التأمين

- الاتحاد العام العربي للتأمين

General Arab Insurance Federation

- الإتحاد الأفرو أسيوي للتأمين وإعادة التأمين

Federation of Afro-Asian Insurers and Reinsurers

- منظمة التأمين الأفريقية

African Insurance Organization

- الإتحاد الدولي لمراقبي التأمين

International Association of Insurance Supervisors

تشارك الهيئة فى عضوية الإتحاد الدولى لمراقبى التأمين منذ عام ٢٠٠٥ ولقد تأسس الإتحاد عام ١٩٩٤ كمنظمة عالمية تجمع فى عضويتها ١٩٠ جهة إشراف ورقابة فى ١٤٠دولة على مستوى العالم.

- منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين

تم تأسيس منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين في المملكة الأردنية الهاشمية /عمّان بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٧ وبهدف لتعزيز دور هذه الهيئات في تنظيم وتطوير أسواق التأمين العربية خلال وجود إطار عربي مؤسسي وبلغ عدد الدول العربية المنضمة لعضوية المنتدى حتى الآن ١٦ دولة عربية وقد قام المنتدى بدعوة باقي الدول العربية للانضمام.

- المنتدى الدولى لبرامج ضمان التأمين

The International Forum of Insurance Guarantee Schemes

٢-٢-٢ صناديق التأمين الخاصة[٥]

٢-٢-٢-١ التعريف القانوني لصناديق التأمين الخاصة

يقصد بصندوق التأمين الخاص كل نظام فى أي جمعية أو نقابة أو هيئة أو من أفراد تربطهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى تتألف بغير رأس مال ويكون الغرض منها وفقا لنظامه الأساسي أن تؤدى الى أعضائه أو المستفيدين منه تعويضات أو مزايا مالية أو مرتبات دورية أو معاشات محددة وذلك فى إحدى الحالات الآتية:

- زواج العضو وذريته أو بلوغه سناً معينة أو وفاة العضو أو من يعوله.
- التقاعد عن العمل أو ضياع مورد الرزق.
- عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث.
- أية أغراض أخرى توافق عليها الهيئة العامة للرقابة المالية.

٢-٢-٢-٢ الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة

- حددت المادة (٧) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته اختصاص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولها على وجه الخصوص:
- "الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة فى حدود أحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى شأنها".

حيث تخضع صناديق التأمين الخاصة لإشراف ورقابة الهيئة فيما يلى (وذلك على سبيل الحصر):

١) عند التسجيل وإنشاء كيان الصندوق وكذا عند التعديل على الأنظمة الأساسية لها.

٢) أثناء المزاولة أو ممارسة الأعمال لتلك الصناديق من خلال الفحص الدورى لها.

٣) عند إنهاء أعمال تلك الصناديق (وذلك عند التصفية سواء الاختيارية أو الوجوبية او الشطب او دمج تلك الصناديق، وذلك بغرض كفالة سلامة مراكزها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وحماية الأعضاء والمستفيدين والتأكد من الالتزام باحكام القانون ولائحته التنفيذية.

[٥] انظر مؤشرات نشاط صناديق التأمين الخاصة (ملحق ب) – ص ١١٣

٢-٢-٢-٣ التأسيس والترخيص لصناديق التأمين الخاصة

البيان	٢٠١٢-٦-٣٠	٢٠١٣-٦-٣٠	معدل التطور ٪
عدد الصناديق فى اول العام	٦٣٥	٦٤٠	٠,٨
عدد الصناديق التى سجلت خلال العام	١١	٢٣	١٠٩,١
المجموع (١)	٦٤٦	٦٦٣	٢,٦
عدد الصناديق التى شطبت خلال العام (٢)	٦	٢	٦٦,٧-
عدد الصناديق فى نهاية العام (٣) (١ -٢)	٦٤٠	٦٦١	٣,٣
عدد الصناديق تحت التصفية الاجمالية (٤)	٦١	٦٤	٤,٩
اجمالى الصناديق السارية (٥) (٣ - ٤)	٥٧٩	٥٩٧	٣,١

تصنيف الصناديق وفقا للقطاعات المنشأه بها						
القطاع	٢٠١٢-٦-٣٠		٢٠١٣-٦-٣٠		الاهمية النسبية ٪	
	عدد الصناديق	عدد الأعضاء	عدد الصناديق	عدد الأعضاء	عدد الصناديق	عدد الأعضاء
جهات حكومية	١٦٣	١١٠٠٦٠٩	١٧٠	١١٢٢٤٢٨	٢٨,٥	٢٤,١٠
جهات سيادية	٨٣	١١٣٧٠٩٨	٨٦	١١٣٨٧٠٣	١٤,٤	٢٤,٤٥
قطاع اعمال	١١٣	٤٤٨٦١٥	١٢٠	٤٥٥٢٣٢	٢٠,١	٩,٧٨
قطاع عام	٢٢	١٤٨٥١٤	٢٤	١٤٩٠٧٢	٤,٠	٣,٢٠
قطاع خاص	١٠٧	١٧٣٧٤٩	١٠٧	١٧٢٢١٨	١٧,٩	٣,٧٠
نقابات عامه	٢٦	١٢٨٢٧٤٣	٢٥	١٢٤٠٣٧٥	٤,٢	٢٦,٦٤
البنوك	٢١	٩٣١٥١	٢١	٩١٨٤٢	٣,٥	١,٩٧
الجامعات	١٦	٢٠٥٧٨٢	١٦	٢١٠٢٧٩	٢,٧	٤,٥٢
الأنديه	٨	٢٦٣١	٨	٢٦٥٨	١,٣	٠,٠٦
معاهد	٨	١٥٢٤	٨	٢٠٣١	١,٣	٠,٠٤
كليات	٢	٢٦٣٦	٢	٢٦٧٨	٠,٣	٠,٠٦
المؤسسات الصحفية	١٠	٦٦٣٥٢	١٠	٦٨٩٥٦	١,٧	١,٤٨
الإجمالي	٥٧٩	٤٦٦٣٤٠٤	٥٩٧	٤٦٥٦٤٧٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تصنيف الصناديق وفقاً للتغطية التأمينية				
البيان	٢٠١٢-٦-٣٠		٢٠١٣-٦-٣٠	
	عدد الصناديق	عددالأعضاء	عدد الصناديق	عددالأعضاء
صناديق ذات مزايا تأمينيه محدده	٤٥٥	٣٥٤٢٨٦٣	٤٧١	٣٥٠٢٦٤٦
صناديق ذات مزايا تأمينيه ومعاشات شهريه	٩	١٢٧٠٦٧	٩	١٢٧٣٣٣
صناديق ذات مزايا تأمينيه وإجتماعيه معا	٣٣	٤٥٦٩٤٦	٣١	٤٦٩٢٠٩
صناديق ذات مزايا إجتماعيه (زماله)	٥٢	٤٦٨٣٢٢	٥٢	٤٦٧٧٣٣
صناديق إدخار	٢٢	٣٣٦٢٦	٢٥	٤٨٤٢٢
صناديق علاج	٨	٣٣٠٠٥	٩	٤١١٢٩
الإجمالى	٥٧٩	٤٦٦١٨٢٩	٥٩٧	٤٦٥٦٤٧٢

٢-٢-٢-٤ التفتيش والفحص الدوري لصناديق التأمين الخاصة

وفقاً لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية. يتم الفحص الدوري(مكتبي. ميداني) لأعمال الصناديق الخاصة. وقد قامت الهيئة بالفحص الدوري والتفتيش وفقاً للجدول التالي:

فحص صناديق التأمين الخاصة		
البيان	٢٠١٢	٢٠١٣
فحص مكتبى	٥٥٠	٢٦٩
فحص ميدانى	٣١٥	٢٦٤
إبداء الرأى فى تعديل أو تسجيل للصناديق	١٨٠	١٤٤
غلق مقار الصناديق	٢	٢
تصفية صناديق	١٢	٣
شطب صناديق	٦	٢

٢-٢-٢-٥ المنظمات المنضمة لها الهيئة في مجال صناديق التأمين الخاصة

- الإتحاد الدولى لصناديق المعاشات والتأمين الخاصة (IOPS)

تشارك الهيئة فى عضوية المنظمة الدولية لمراقبة المعاشات الخاصة . IOPS ويبلغ عدد الدول الأعضاء بالمنظمة سبعة وخمسون دولة بالإضافة إلى أعضاء مشاركين وأعضاء مراقبين من بينهم البنك الدولى والاتحاد الدولى لمراقبي التأمين IAIS) (والاتحاد الدولى للإكتواريين وغيرهم من الهيئات الدولية

و تهدف مبادئ المنظمة الدولية لمراقبى المعاشات الى تعزيز الاستقرار والأمن والحوكمة الرشيدة لصناديق المعاشات، وإلى حماية مصالح أعضاء الصناديق والمستفيدين كما تشمل الرقابة على المعاشات التقاعدية الاشراف على الجهات التى تمنح مزايا عند التقاعد. وتشجيع الانضمام للأنظمة المتعلقة بهيكل وتشغيل صناديق المعاشات التقاعدية.

٢-٣ نشاط التمويل العقاري[٦]

٢-٣-١ القوانين المنظمة للنشاط

يتكون الإطار القانوني لنشاط التمويل العقاري من القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية والتي تم إدخال تعديلات عليها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٦٥) لسنة ٢٠٠٥ والتي أضافت تيسيرات عديدة للمتعاملين بالسوق خاصة فيما يتعلق بطرق إثبات دخل المستثمر، وتعريف المستثمر المستفيد من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، ومعايير اعتماد وسطاء التمويل وخبراء التقييم.

٢-٣-٢ أهم التعديلات التشريعية والتنظيمية

- مجلس إدارة الهيئة يقرر إلغاء قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون التمويل العقارى رقم ٧/١/٣٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧ أصدر مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٧، قراره رقم (١٤) لسنة ٢٠١٣ بشأن إلغاء قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون التمويل العقارى رقم ٧/١/٣٧ بتاريخ ٧/٣/ ٢٠٠٦، فيما تضمنه من تعديل شروط القيد بسجلات الهيئة لخبراء التقييم لتشمل التحاق الخبير بالجمعية المصرية لخبراء التقييم العقارى لضمان التزام جميع الخبراء المسجلين بميثاق شرف ممارسة المهنة.

٢-٣-٣ إجراءات دعم وتطوير نشاط التمويل العقاري.

- فى إطار سعي الهيئة نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية والتي من ضمنها تطوير نشاط التمويل العقارى وحل المشكلات العملية التى واجهت السوق المصرى والمتعلقة بتطبيق أحكام قانون التمويل العقارى رقم ١٤٨ منذ إصداره فى عام ٢٠٠١ وحتى الآن،
- ومن هذا المنطلق قامت الهيئة بتوجيه الدعوة للأطراف المعنية بشأن سوق التمويل المصرية من شركات التمويل العقارى والجمعية المصرية للتمويل العقارى وصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقارى التابع لوزارة الإسكان لدراسة المشكلات واقتراح الحلول لدراستها فى ضوء قيام الهيئة بدورها من متابعة نشاط التمويل العقارى ورقابته ووضع الأسس التي تضمن كفاءة السوق والحفاظ على حقوق المتعاملين، وفى ضوء ذلك تم إعداد مشروع القانون بما يوسع من نطاق الأنشطة التى يتضمنها ويحفظ حقوق الجهات الممولة ويمكن شريحة أكبر من الاستفادة من صندوق دعم التمويل العقارى ومن أبرز التعديلات المقترحة:
- استحداث باب خاص فى القانون لتنظيم السوق الثانوية للتمويل العقارى ليتضمن إعادة التمويل (تعريفه وصورة وأشكاله والشروط اللازمة للترخيص بمزاولة هذا النشاط).

[٦] انظر مؤشرات التمويل العقاري (ملحق ج) ص ١١٤

- تعديل النصوص المتعلقة بالدعم الممنوح من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقارى، والمستفيدين والشروط اللازم توافرها فيهم لتسهيل إجراءات الحصول على الدعم.
- تقليص المدد المخصصة بالتنفيذ علي العقار والخاصة بعمل الوكيل العقارى.
- تنظيم قواعد الحوكمة والشفافية والرقابة الداخلية والخارجية لدي الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري بما يكفل كفاءة الرقابة واستقرار السوق وانضباطه، ومنح الهيئة العامة للرقابة المالية سلطة إصدار نماذج المستندات التى تستخدم فى التمويل العقارى بشكل يضمن التوحيد فى الشكل والمضمون لما لذلك من اثر على السوق الثانوية وتداول سندات ديون التمويل العقاري فى سوق رأس المال أو إصدار صكوك او سندات بضمانها.
- وعلى التوازى انتهت الهيئة من إدخال تعديلات على المواد الخاصة بصناديق الاستثمار العقارى بلائحة سوق المال بما يتيح رافد إضافي لتمويل الاستثمارات فى هذا المجال.
- اجتمع رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٢، بأعضاء اللجنة الاستشارية للتمويل العقارى، لمناقشة التعديلات المقترحة باللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقارى، ويأتى هذا الاجتماع الأول للجنة الاستشارية، بعد رفع مسودات مقترحة من قبل جمعية التمويل العقارى وصندوق دعم وضمان التمويل العقارى، للمساهمة فى رفع كفاءة سوق التمويل وجذب المزيد من المتعاملين من محدودي الدخل.
- أقرت الهيئة العامة للرقابة المالية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتاريخ ٢٠١٤/١/٥ اتفاقاً بمقتضاه تم تبنى عدداً من الإجراءات التي تيسر ضمان حقوق شركات التمويل العقارى الراغبة فى تمويل المواطنين لبناء أو شراء وحدات عقارية بالمدن الجديدة التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية.
  - جاء ذلك خلال اجتماع برئاسة مهندس إبراهيم محلب وزير الإسكان وبمشاركة قيادات هيئة الرقابة المالية والمجتمعات العمرانية والشهر العقارى وبنك الاسكان والتعمير وهيئة المساحة والجمعية المصرية للتمويل العقارى.
  - و يأتي تفعيل هذا الاتفاق ضمن عدد من المبادرات تسعى من خلالها الهيئة بالتعاون مع الوزارات المعنية لمضاعفة حجم التمويل العقارى فى مصر بما يعود بالفائدة على الأفراد وعلى نشاط البناء والتطوير العقارى.

ومن أهم البنود التى تم الاتفاق عليها مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة:

- إمكانية التسجيل الجزئى وذلك عن جزء من المساحات الكبيرة المخصصة للمطورين العقاريين وبشرط أن يتم سداد كامل ثمن الجزء المطلوب تسجيله
- قبول هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التنازل عن التخصيص للممول – شركة تمويل عقارى أو بنك - إذا رغب فى ذلك ضمانا للتمويل ويحل الممول محل المستثمر – العميل الراغب فى الحصول على التمويل - فى الالتزامات الناتجة عن التخصيص.
- فيما يتعلق بالأراضى ذات المساحات الصغيرة التى يتم تخصيصها بموجب خطاب أو إخطار تخصيص من الهيئة ويتم التعامل بشأنها بنظام التمويل العقاري فقد تم الاتفاق على السماح بتسجيلها بعد سداد كامل الثمن فقط دون اشتراط إثبات الجدية.

- إدراج بند بالعقد الذى تحرره هيئة المجتمعات العمرانية مع المخصص له الأرض مؤداه التزامه فى حالة بيع الوحدة- بنظام التمويل العقارى – التى تقام على الأرض المخصصة له بالتسجيل للمشترى فى حالة سداده كامل الثمن ووفاءه بالتزاماته قبل المخصص له.
- توفر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لجهات التمويل العقارى البيانات الخاصة بالاستعلام عن مشروعات الأفراد والشركات محل تعاقدات مستخدمي التمويل العقارى والخاصة بالتزام الافراد والشركات بسداد المستحقات لدى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة كذلك الاستعلام عما اذا كان هناك أية رهونات أو حجوزات على هذه المشروعات.

٢-٣-٤ اللجنة الاستشارية في مجال التمويل العقاري

أصدر مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٨ القرار رقم (٦٠) بشأن تشكيل لجان استشارية من المتخصصين وأهل الخبرة فى مجال الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية تختص بإبداء الرأى وتقديم المشورة للهيئة بشأن كيفية تنمية الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وتطوير نظم العمل بها وتحسين قدرتها التنافسية إقليمياً وعالمياً. ويكون تشكيلها فى مجال التمويل العقارى على النحو التالى:

- الأستاذة / مى عبد الحميد
- الأستاذة / هالة بسيونى
- الأستاذة / لبنى هلال
- المهندس / محمود حجازى
- ممثل لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
- ممثل لوزارة العدل (الشهر العقارى والتوثيق)

٢-٣-٥ الترخيص للأشخاص الطبيعيين بمزاولة نشاط التمويل العقاري

عدد المقيدين بجداول وسجلات الهيئة للتمويل العقاري		
البيان	٢٠١٢	٢٠١٣
عدد خبراء التقييم العقاري	١٦٨	١٨١
عدد وسطاء التمويل العقاري	٢١٧	٢١٥
عدد الوكلاء العقاريين	١٩٨	٢٠١

٢-٣-٦ الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويل العقاري

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالي عدد الشركات المقيدة حتي نهاية العام	١٣	١٣
عدد الشركات المشطوبة خلال العام	٠	٠

٢-٣-٧ فحص شركات التمويل العقاري

- يعد التفتيش على الشركات العاملة بالتمويل العقارى أحد أهم وظائف ومهام الهيئة وفقا للقانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية حيث يساعد الهيئة على التأكد من مدى التزام اطراف منظومة التمويل العقارى بإتباع كافة التشريعات والقواعد المنظمة والحاكمة للتمويل العقارى، وفى هذا الإطار تقوم الهيئة بدور هام في تنظيم سوق التمويل العقارى وتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين عن طريق الرقابة المستمرة على جميع الاطراف العاملة في مجال التمويل العقارى لذلك تقوم الهيئة ببعض الإجراءات الرقابية التي من شأنها حماية جميع الأطراف لذلك فإنها تقوم بمراقبة ومتابعة أداء الشركات سواءً من خلال الرقابة المكتبية عن طريق فحص البيانات وتحليلها، أو من خلال الرقابة الميدانية بقيام المختصين بالهيئة بفحص ملفات العملاء بمقار الشركات وإعداد تقارير عن نتيجة ذلك الفحص.
- ويبين الجدول التالي ما قامت به الإدارات المختصة من عمليات فحص وتفتيش على شركات التمويل العقاري

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣
فحص (مكتبي)	١٠٨	١٠٨
فحص (ميداني)	٥	١
فحص مفاجئ (ميداني)	٣	٣
فحص شكاوى (ميداني)	٨	٢

٢-٣-٨ المنظمات الدولية المنضمة لها الهيئة في مجال التمويل العقاري

الاتحاد الدولى للعقارات:

- انضمت الهيئة إلى الاتحاد فى مارس عام ٢٠٠٨، وهو اتحاد يعمل على تطوير ودعم كافة الانشطة المرتبطة بكافة انواع العقارات من ادارة واستشارات وتقييم وتأمين والأنشطة الاخرى ذات الصلة.
- و يضم الاتحاد المتخصصين في القطاع العقاري من ٦٠ بلداً. كما يضم ١٠٠ جمعية وطنية عقارية.

٢-٤ نشاط التأجير التمويلي[٧]

٢-٤-١ القوانين المنظمة للنشاط:

الإطار القانونى لعمليات التأجير التمويلى ينظمه قانون التأجير التمويلى الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٨ / ٢٠٠٢،ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

٢-٤-٢ أهم التعديلات التشريعية والتنظيمية

أصدر مجلس إدارة الهيئة فى جلسته رقم (١٦) بتاريخ ١٠/١٢/القرار رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل المعايير المالية لعمل شركات التأجير التمويلى وفقاً للمذكرة المعروضة على السادة أعضاء المجلس وبعد إضافة تعديلاتهم عليها، على أن يتم مخاطبة السيد وزير الاستثمار لاستصدار قراره فى هذا الشأن.

٢-٤-٣ اللجنة الاستشارية في مجال التأجير التمويلي

أصدر مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٨ القرار رقم (٦٠) بشأن تشكيل لجان استشارية من المتخصصين وأهل الخبرة فى مجال الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية تختص بإبداء الرآى وتقديم المشورة للهيئة بشأن كيفية تنمية الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وتطوير نظم العمل بها وتحسين قدرتها التنافسية إقليمياً وعالمياً. ويكون تشكيلها فى مجال التأجير التمويلى على النحو التالى:

- الأستاذ / محمد يحيى أميرى
- الأستاذة / شاهيناز رشاد
- الأستاذ / طارق عزمى
- الأستاذ / طارق فهمى

٢-٤-٤ الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التأجير التمويلي:

- بلغ إجمالى عدد الشركات المقيدة ٢١٤ شركة خلال عام ٢٠١٣، منهم ٢٧ شركة هى الأكثر نشاطاً على مدار العام،ولم يتم شطب أية شركة حتى نهاية العام.
- وقد حصلت شركتان جديدتان على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط التأجيرالتمويلى،وذلك حتى نهاية ديسمبر٢٠١٣. وهما: بريميير للتأجير التمويلى، ومصر إيران للمنشآت الإدارية والسياحية (إضافة نشاط).

[٧] انظر مؤشرات نشاط التأجير التمويلي (ملحق د) ص ١١٩

بيان	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالى الشركات المقيدة حتى نهاية العام	٢١٢	٢١٤
الشركات المشطوبة خلال العام	٠	٠
الشركات التى حصلت على ترخيص خلال العام	٤	٢
الشركات العاملة خلال العام	٢٤	٢٧

شركات التأجير التمويلى التى حصلت على ترخيص خلال عام عام ٢٠١٣		
الشركة	تاريخ القيد	رقم القيد
بريميير للتأجير التمويلى	٢١ سبتمبر ٢٠١٣	٢٧٨
مصر إيران للمنشأت الإدارية والسياحية	١٩ نوفمبر ٢٠١٣	٢٧٩

٢-٤-٥ فحص شركات التأجير التمويلي

في إطار دور الهيئة الرقابي في التحقق من مدى التزام الشركات العاملة في نشاط التأجير التمويلى بتطبيق أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلى ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بشأنه وعدم وجود ممارسات خاطئة تمارسها الشركات فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع خطة للبدء وللمرة الأولى منذ بدء مزاولة النشاط بمصر فى مراقبة سوق التأجير التمويلى والذى انضم إلى الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة وفقاً لما أسند إليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

فحص شركات التأجير التمويلي		
البيان	٢٠١٢	٢٠١٣
فحص (مكتبي)	٠	٠
فحص (ميداني)	٥	٨
فحص مفاجئ (ميداني)	٠	٠
فحص شكاوى (ميداني)	١	٠

٢-٥ نشاط التخصيم[٨]

يقصد بنشاط التخصيم قيام شركة التخصيم بالإتفاق مع بائعي السلع ومقدمي الخدمات على شراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية التي تنشأ عن بيع السلع وتقديم الخدمات إلى الشركة مع قيامها بتقديم بعض الخدمات المرتبطة بإدارة تلك الحقوق.

٢-٥-١مزايا نشاط التخصيم

١. ضمان التدفق النقدي والتمويل الذي يجتاحه المشروع التجاري دون الحاجة إلى الإنتظار حتى تاريخ إستحقاق الفواتير لتحصيل القيمة بنسبة سيولة تصل لى ٨٠٪ من قيمة الحقوق المالية للبائع

٢. انخفاض مخاطر الديون المعدومة والخسائر المؤثرة على صافي أرباح المشروع التجاري.

٣. يضمن نشاط التخصيم خدمة إدارة الأمور المالية بما يخفف من الأعباء الإدارية (التحصيل /إدارة حسابات العملاء/ نمط فاتورة مبسط) على الشركة والارتقاء بالإدارة الفنية الذي تزاوله الشركة.

٤. تيسير الدخول في الأسواق الخارجية من حيث تقديم خدمة الضمان.

٢-٥-٢ أنواع نشاط التخصيم

١) تخصيم محلي

٢): تخصيم دولي وينقسم إلى:

١- تخصيم صادرات: (العميل: المصدر(الدائن)، شركة التخصيم: المخصم)

٢- تخصيم إستيراد: (العميل: المستورد (المدين)، شركة التخصيم: مخصم مراسل)

أشكال نشاط التخصيم

١. مع حق الرجوع (سواء تخصيم دولي أو تخصيم محلي)

٢. بدون حق الرجوع (سواء تخصيم دولي أو تخصيم محلي)

٢-٥-٣ خدمات نشاط التخصيم

١. توفير التمويل اللازم للعملاء.

٢. ضمان مخاطرعدم السداد عن طريق توفير الحماية الإئتمانية للعميل.

٣. التحصيل ومتابعة إدارة شئون العميل.

[٨] انظر مؤشرات نشاط التخصيم (ملحق هـ) ص ١٢٤

٢-٥-٤ تطور الإطار التشريعي لتنظيم نشاط التخصيم

ظل نشاط التخصيم تابعاً للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بصفتها الجهة الإدارية المختصة حتى صدور قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ لتنظيم الرقابة على الأدوات والأسواق المالية غير المصرفية ليوحد تحت مظلته الإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية في مصر ومن ضمنها نشاط التخصيم.

- يخضع نشاط التخصيم لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية، وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون بمنح رئيس الهيئة – رئيس هيئة الاستثمار حين صدور القرار – الصلاحية بإصدار القرارات التنظيمية لنشاط التخصيم.
- صدر قرار رئيس هيئة الإستثمار والمناطق الحرة رقم (٢٨٥) لسنة ٢٠٠٧ بشأن تنظيم نشاط التخصيم.
- في إطار دور الهيئة في الإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١٢٠) لسنة ٢٠١٠ والمعدل بالقرار رقم (١٠٠) لسنة ٢٠١١
- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠ القرار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم. وأقر مجلس إدارة الهيئة تعديلات هامة على قواعد عمل نشاط التخصيم والذى تمارسه حالياً ستة شركات مرخص لها بمزاولة هذا النشاط. وتتعلق التعديلات بما يلي:

ترك حرية إختيار الأساس القانونى المناسب لنقل الحقوق من البائع إلى المخصم. وكذا السماح بتضمين عقد التخصيم الحقوق المستقبلية. إضافة إلى وضع معايير خاصة بالحد الأدنى لرأس المال والخبرات الواجب توافرها بمجلس الإدارة وبالمديرين.

٢-٥-٥ فحص شركات التخصيم:

في إطار دور الهيئة في الإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية تم إجراء تفتيش على الشركات العاملة في مجال التخصيم وفقاً لأحكام قرار رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم على النحو التالي:

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣
فحص (مكتبي)	١	٠
فحص (ميداني)	٠	٣
فحص مفاجئ (ميداني)	٠	٠
فحص شكاوى (ميداني)	٠	٠

القسم الثالث

حماية المتعاملين في الأسواق المالية الغير المصرفية

القسم الثالث

حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية

٣-١ الشكاوى والتظلمات

٣-١-١ الشكاوى الواردة للهيئة في مجال سوق المال:

بدأ عام ٢٠١٣ برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ٧٥ شكوى من العام السابق، وخلال العام تلقت الهيئة عدد ٣٣٦ شكوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ليصل إجمالي عدد الشكاوى القائم خلال العام إلى ٤١١ شكوى.

و قد انتهت الهيئة من دراسة عدد ٣٥٠ شكوى خلال عام ٢٠١٣، وتم حفظ ١٣٩ شكوى منها، لينخفض رصيد الشكاوى قيد الدراسة إلى ٦١ شكوى بنهاية عام ٢٠١٣.

و بتحليل الشكاوى خلال عام ٢٠١٣، تلاحظ أنها كانت تتعلق بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل،والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامشى،والبيع الجبرى لسداد المديونيات، والتعامل على الحساب من خلال الانترنت.

إجمالي عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية خلال عامي ٢٠١٢، ٢٠١٣			
البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣	نسبة التغير٪
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	١٥٠	٧٥	-٥٠٪
عدد الشكاوى الواردة الي الهيئة خلال العام	٣٧١	٣٣٦	-٩٪
إجمالي عدد الشكاوى	٥٢١	٤١١	-٢١٪
عدد الشكاوى التي تم الأنتهاء من دراستها خلال العام	٤٤٦	٣٥٠	-٢٢٪
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٧٥	٦١	-١٩٪

٣-١-٢ التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص

ينظم قانون سوق رأس المال السبل التي تكفل للمتعاملين فية حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو الهيئة العامة للرقابة المالية. ويكون التظلم أمام لجان التظلمات التي تشكل بقرار من الوزير المختص.

ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة خلال عام ٢٠١٣ عدد ٢٣ تظلم طعنا على قرارات الهيئة او الوزير المختص تطبيقا لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال)، مقابل عدد ٢٩ تظلم خلال عام ٢٠١٢. ولقد تم تأييد قرار الهيئة ورفض التظلم المقدم في عدد ١٧ تظلم بنسبة ٧٤٪ من إجمالي عدد التظلمات.

٣-١-٣ الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التأمين:

البيان	عدد الشكاوى تحت الدراسة	عدد الشكاوى التى تم تسويتها					عدد الشكاوى الواردة خلال عام ٢٠١٣
		احقية الشاكى	عدم احقية الشاكي	احالة موضوع الشكوى لإدارة أخرى	حفظ لعدم اختصاص الهيئة به	حفظ لعدم ملاءمة البت فيه أمام القضاء	
عدد الشكاوى الواردة للهيئة موزعا طبقا لشكوى (خبير / وسيط) تأمين ضد شركة تأمين	٧	١	٥	٠	٠	١	١٤
عدد الشكاوى الواردة للهيئة موزعا طبقا لشركات تأمينات أشخاص	٢٥	١٦	٤٣	٠	٠	٥	٨٩
عدد الشكاوى الواردة للهيئة موزعا طبقا لشركات تأمينات ممتلكات	٩١	٥٤	١٦٦	٠	٩	٥	٣٢٥
عدد الشكاوى الواردة للهيئة موزعا طبقا لمكافحة الغش (ضد وسطاء التأمين)	٢		٤	٢	٢		١٠
عدد الشكاوى الواردة للهيئة موزعا طبقا لصناديق التأمين الخاصة	٤٤	٢٧	٩٤	٨	٥	١	١٧٩
إجمالي الشكاوى	١٦٩	٩٨	٣١٢	١٠	١٦	١٢	٦١٧

٣-١-٤ الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التمويل العقاري

البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	١	٢
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	٧	٢
إجمالي عدد الشكاوى	٨	٤
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	٦	٣
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٢	١

٣-١-٥ الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التأجير التمويلي

البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	٠	٠
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	١	١
إجمالي عدد الشكاوى	١	١
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	١	١
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٠	٠

٣-١-٦ الشكاوى الواردة للهيئة في مجال التخصيم

البيان	العدد في ٢٠١٢	العدد في ٢٠١٣
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق	٠	٠
عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام	٠	١
إجمالي عدد الشكاوى	٠	١
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام	٠	١
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام	٠	٠

٣-٢ تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات

بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات خلال عام ٢٠١٣			العدد
أولا: تحريك الدعوى	سوق المال	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير "شركات عاملة في مجال سوق المال"	٦٠
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش" "شركات عاملة في مجال سوق المال"	٢٨
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات عاملة في مجال سوق المال"	٢٧
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات مصدرة"	٢
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "عملاء"	٢٢
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية "شركات مقيدة في سوق المال"	٥
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لممارسة النشاط بدون ترخيص من الهيئة	٢
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى	١٩
	التأمين	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين	٣
	التمويل العقاري	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التمويل	٠
ثانياً: عدم تحريك الدعوى	سوق المال	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٧٥
	التأمين	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٠
	التمويل العقاري	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٠
ثالثاً: التصالحات	سوق المال	تصالحات إنتهى البت فيها "شركات"	١١
		تصالحات إنتهى البت فيها "عملاء"	١
		تصالح قوائم مالية "شركات مقيدة في سوق المال"	٦٥
	التأمين	تصالح إنتهى البت فيه	٦
		تصالح قوائم مالية	٢
	التمويل العقاري	تصالح إنتهى البت فيه	١

القسم الرابع

التوعية وتنمية المهارات

القسم الرابع

التوعية وتنمية المهارات

٤-١ معهد الخدمات المالية

تعريف بالمعهد:

تم إنشاء المعهد فى يوليو ٢٠١٠ وفقًا لقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وصدرنظامه الأساسى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠١٠، وبدء العمل الفعلى فيه فى الأول من يناير ٢٠١١.

للمعهد شخصية إعتبارية مستقلة. وله مجلس إدارة يضم عدد كبير من الخبرات العملية والمهنية والأكاديمية فى مجال نشاط المعهد، وله مدير تنفيذى يتولى تسيير أموره المالية والفنية والإدارية وهو يتبع الهيئة العامة للرقابة المالية.

ويختص المعهد بالعمل على تنمية المهارت فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية بهدف مسايرة التطور العلمى، وعلى ترسيخ قواعد العمل المهنى السليم وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة العملية والعلمية للمهتمين بهذا المجال، وإكسابهم الخبرات والمهارات الفنية والإدارية.

كما يختص المعهد بإعداد الدراسات والبحوث وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المالى غير المصرفى، والعمل على نشر الثقافة والتوعية المالية والإستثمارية والتعريف بأحدث الممارسات الدولية فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية.

اختصاصات المعهد:

- تدريب العاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية والعمل على تنمية قدراتهم المهنية بشكل مستمر.
- إعداد البرامج العامة والمتخصصة اللازمة لتأهيل الأفراد والجهات العاملة فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية.
- عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين والمهنيين بالقطاع المالى غير المصرفى داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.
- إيفاد بعثات إلى الخارج للوقوف على التطورات والمستجدات فى المجالات ذات الصلة بنشاط المعهد.
- تنمية الكوادر الفنية والإدارية القائمة بمهام التدريب فى القطاع المالى غير المصرفى وكافة الأعمال الإدارية اللازمة للنهوض بهذه المهام.
- الإتصال بمراكزومعاهد التدريب والهيئات التعليمية والمهنية المتخصصة فى الداخل والخارج بهدف تبادل الخبرات فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية

- تأهيل المهتمين بمجال الخدمات المالية غير المصرفية على المستويين المحلى والإقليمى للحصول على الدرجات العلمية والمهنية فى هذا المجال من المعاهد والهيئات العلمية المتخصصة.
- المساهمة فى نشر الوعى بأنشطة وأسواق وأدوات التمويل فى مصر.

مجلس إدارة المعهد:

السيد الأستاذ/ شريف سمير سامي	رئيس مجلس الإدارة	رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
السيد الدكتور / محمد أحمد محمد معيط	عضواً	نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
السيد الأستاذ / عبد الرؤوف قطب	عضواً	رئيس الإتحاد المصري للتأمين
السيد الدكتور / محمد تيمور	عضواً	رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية
السيد الدكتور/ محمد عمران	عضواً	رئيس البورصة المصرية
السيدة الأستاذة/ هالة بسيونى	عضواً	رئيس جمعية التمويل العقارى
السيد الأستاذ / محسن عادل	عضواً	نائب رئيس جمعية التمويل وتنمية الاستثمار
السيد الدكتور / خالد سرى صيام	عضواً	عضو من ذوى الخبرة
السيدة الأستاذة/ شاهيناز رشاد		المدير التنفيذى

أهم البرامج التدريبية التي يقدمها المعهد

١) برامج المهنيين في نشاط التأمين

برنامج أساسيات الترخيص لوسطاء التأمين في مصر

يقدم معهد الخدمات المالية شهادة إعداد وتأهيل وسطاء التأمين من خلال عرض للموضوعات المتعلقة بأنشطة التأمين والتي تضم مواضيع تتعلق بالخطر وإعادة التأمين والمهارات البيعية والتسويقية بالإضافة إلى النواحي القانونية المتعلقة بالتأمين. وذلك لتنمية المعرفة والمفاهيم الأساسية التي يحتاجها العاملون بهذا المجال، لتمكينهم من الحصول على ترخيص مزاولة المهنة الذي تمنحه هيئة الرقابة المالية.

٢) برامج ترخيص المهنيين في نشاط التمويل العقاري

برنامج تجديد الوكلاء العقاريين

يقام هذا البرنامج كخطوة لازمة لتحديث ومراجعة معلومات الوكلاء العقاريين قبل تجديد قيدهم لدى الهيئة العامة للرقابة المالية. وقد تم إعداد هذا البرنامج مع نخبة من الخبراء بالمجال، حيث يهدف بصورة أساسية إلى تبادل الخبرات بين الوكلاء.

٣) برامج متخصصة للعاملين في نشاط التأمين

برنامج تنمية مهارات إدارة صناديق التأمين الخاصة

هذا البرنامج يهدف إلى الارتقاء بإدارة صناديق التأمين الخاصة بالجهات المختلفة وذلك من خلال توفير التدريب الأساسي للنواحي الفنية والقانونية والإدارية والمالية والاكتوارية للعاملين بالصناديق.

٤) برامج متخصصة للعاملين في مجال سوق المال

١. برنامج اسس التحليل المالي

هذا البرنامج يساعد المتدرب على تحليل القوائم المالية للشركات لتحديد القيمة العادلة للأسهم وبالتالي اختيار الفرص الاستثمارية الأفضل.

٢. برنامج مسئول الالتزام

يهدف البرنامج إلى توضيح دور مسئول الالتزام، وعلاقته بالإدارة العليا للشركة وبلجان المراجعة وحدود مسئوليته القانونية والفنية كما يستهدف البرنامج مساعدة مسئولي الالتزام في التعرف على كيفية وضع برامج المراقبة وتوضيح خصوصية دوره في ضوء عمل المكاتب الأمامية والخلفية في شركات السمسرة.

٥) برامج متخصصة لذوي الصلة بالقطاع المالي غير المصرفي

١. برنامج المحاسبة لغير المحاسبين

يقوم البرنامج بالتعريف بالمحاسبة وأهم مصطلحاتها مع شرح أهم المعادلات المحاسبية وأنواع الحسابات وشرح للدورة المحاسبية وشرح القوائم المالية والتعريف ببنودها وكذلك عرض لأهم نسب التحليل المالي المتعلقة بالمؤسسات المالية وكيفية استخدامها.

٢. برنامج قضاة المحاكم الاقتصادية

يقوم البرنامج بالتعريف بالأدوات المالية ومختلف الأنشطة في مجال الأسواق المالية غير المصرفية.

٣. برنامج التحكيم في منازعات الاستثمار

يقوم البرنامج بالتعريف بالأنماط المختلفة لمنازعات الأسواق المالية غير المصرفية وطبيعة وخصوصية التحكيم في منازعات سوق المال والتأمين.

٦) برامج خاصة للعاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية

١. برنامج مقدمة في الاشراف والرقابة علي الأسواق المالية

يقدم معهد الخدمات المالية برنامج مقدمة في الإشراف والرقابة على سوق المال للعاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية.

وبحضور هذا البرنامج يكون المشارك قد حصل مجموعة من المهارات والمعارف تجعله على معرفة ودراية كافية بالمبادئ والمفاهيم الأساسية المتعلقة بهذا المجال.

٢. برنامج مقدمة في الاشراف والرقابة علي التأمين

بحضور هذا البرنامج يكون المشارك قد حصل مجموعة من المهارات والمعارف تجعله على معرفة ودراية كافية بالمبادئ والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتأمين.

٣. برنامج مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

يقوم معهد الخدمات المالية بتنفيذ البرنامج للعاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية عن طريق إقامة ورشة عمل تعقد على مدار ثلاثة أيام. ويعرض البرنامج أحدث المستجدات في المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد والإطار التشريعي والرقابي والقضائي المصري في مجال المكافحة. بالإضافة إلى دراسة وتحليل كافة الأمور الفنية والإشرافية المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الخاصة بالمكافحة. وعرض حالات عملية، ودراسة كيفية الاستفادة منها فى الممارسة العملية.

٣. برنامج صياغة العقود باللغة العربية

يقوم معهد الخدمات المالية بتنفيذ البرنامج للعاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية عن طريق إقامة ورشة عمل تعقد على مدار أربعة أيام. ويعرض البرنامج الصياغة القانونية للعقود الإدارية من خلال قانون المناقصات وكيفية إبرام عقد المناقصات والمزايدات والصياغة القانونية لعقد الشركة ونظامها القانوني وعقود التجارة الالكترونية وشرط التحكيم في العقود الإدارية والصياغة القانونية لعقود المقاولة.

٤. برنامج اكتشاف حالات الغش والتلاعب بالقوائم المالية

أصبحت أشكال الخطأ والغش بالقوائم المالية تشكل التحدي الأكبر الذي تواجه مستخدمي تلك القوائم وخاصة الجهات الرقابية التي باتت تحاول جاهدة في تنفيذ نوع من الرقابة علي إعداد وإصدار القوائم المالية بما يوفر مزيدا من الأسس القياسية لتلك القوائم وتوفير مستويات كافية من الإفصاح والشفافية لحماية المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية فضلا عن توفير البيانات لمتخذي القرارات الاقتصادية.

وفي إطار تنفيذ تلك المسئوليات، تعمل الجهات الرقابية في جميع أنحاء العالم علي الإسراع لتكوين فرقها الداخلية الخاصة بهدف تحسين وتعزيز قدراتها بشأن تقييم احتمالات وجود الأخطاء أو ممارسات الغش بالقوائم المالية خاصة في ضوء ما أصبحت تتسم به القواعد المحاسبية من مستويات عالية من التعقيد والحاجة إلي توافر بيانات تفصيلية قد لا تتوافر في بعض الأحوال.

٥. برنامج الرقابة علي الاسواق المالية غير المصرفية والالزام بالقوانين

أصبحت أشكال الخطأ والغش بالقوائم المالية تشكل التحدي الأكبر الذي تواجه مستخدمي تلك القوائم وخاصة الجهات الرقابية التي باتت تحاول جاهدة في تنفيذ نوع من الرقابة علي إعداد وإصدار القوائم المالية بما يوفر مزيدا من الأسس القياسية لتلك القوائم وتوفير مستويات كافية من الإفصاح والشفافية لحماية المستثمرين ومستخدمي القوائم

المالية فضلا عن توفير البيانات لمتخذي القرارات الاقتصادية.

وفي إطار تنفيذ تلك المسئوليات، تعمل الجهات الرقابية في جميع أنحاء العالم علي الإسراع لتكوين فرقها الداخلية الخاصة بهدف تحسين وتعزيز قدراتها بشأن تقييم احتمالات وجود الأخطاء أو ممارسات الغش بالقوائم المالية خاصة في ضوء ما أصبحت تتسم به القواعد المحاسبية من مستويات عالية من التعقيد والحاجة إلي توافر بيانات تفصيلية قد لا تتوافر في بعض الأحوال.

البرامج التي عقدها المعهد خلال عام ٢٠١٣		
اسم الدورة	الفترة	
	من	إلى
برنامج شرح قانون التامين والمعاشات الجديد رقم ١٣٥ لسنه ٢٠١٠١٧/٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢/١٧	٢٠١٣/٢/٢٢
برنامج مجال الرقابة على الاسواق المالية غير المصرفية والالزام بالقوانين (١)	٢٠١٣/٣/٣	٢٠١٣/٣/٧
برنامج مجال الرقابة على الاسواق المالية غير المصرفية والالزام بالقوانين (٢)	٢٠١٣/٣/١٠	٢٠١٣/٣/١٤
اكتشاف حالات الغش والتلاعب بالقوائم المالية	٢٠١٣/٣/١٧	٢٠١٣/٣/٢١
Red Hat system Administration 1-2-3	٢٠١٣/٦/٢	٢٠١٣/١٠/٣٠

٤-٢ مركز المديرين المصري

تعريف عام عن المركز

تم إنشاء مركز المديرين المصري في عام ٢٠٠٣ كأول مركز تدريب واستشارات وأبحاث، يقوم بالتركيز علي حوكمة الشركات في المنطقة العربية. وقد حدد القرار الرئاسي رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ – والذي قام بنقل تبعية المركز من وزارة التجارة والصناعة إلى وزارة الاستثمار – بأن المركز مسئول عن التعريف والترويج لمبادئ حوكمة الشركات، إلى أن تم نقل تبعية مركز المديرين المصري بالكامل من وزارة الاستثمار إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥١ في نوفمبر ٢٠١١.

ولقد تمكن المركز ومنذ افتتاحه عام ٢٠٠٣ من ترك انطباعاً قوياً وإيجابياً من خلال تشجيع الأبحاث في مجال حوكمة الشركات والقضايا ذات الصلة، وكذلك الارتقاء بمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف المؤسسات سواء المالية، أو المقيدة وغير المقيدة في البورصة، والشركات العائلية، وشركات قطاع الأعمال العام، والبنوك. ويقوم المركز بالتوجه بأنشطته المتعددة إلى رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في هذه الشركات والمؤسسات المختلفة.

نطاق عمل مركز المديرين المصري

أولاً: نشر الوعي

يعمل المركز على نشر الوعي بقواعد الحوكمة وبأفضل ممارساتها في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يقوم المركز بعقد الندوات والمؤتمرات حول موضوعات حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة. هذا بالإضافة إلى إصدار الأدلة والبحوث على موقع المركز الالكتروني. يحتوي الموقع الالكتروني الخاص بالمركز www.eiod.org علي أهم المعلومات الخاصة بحوكمة الشركات بما في ذلك من منشورات وبحوث ذات الصلة. ويعرض الموقع الالكتروني أخبار المركز والمؤتمرات والندوات التي يقوم بتنظيمها، هذا بالإضافة إلي كل ما يخص البرامج التدريبية التي يقوم المركز بتقديمها.

المؤتمرات والندوات والتعاون الاقليمي

يقوم المركز بتنظيم المؤتمرات والندوات لنشر الوعي حول حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة، ويتم دعوة عدد من الخبراء في تلك المجالات كمتحدثين، ويحضر هذه المؤتمرات ورؤساء مجالس الإدارة، والمديرين في الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات ورجال الأعمال والمراجعين والمحاسبين، والصحفيين، وممثلي الشركات المملوكة للدولة والكوادر الأكاديمية. وامتدت أنشطة مركز المديرين المصري لتشمل العديد من دول المنطقة سواء في شكل برامج تدريبية، أو مساعدة فنية، أو المشاركة في ندوات ومؤتمرات ويقوم المركز بالتعاون مع عدد من الدول العربية في مجال نشر الوعي حول حوكمة الشركات من خلال الدورات التدريبية والاستشارية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وكذلك إنشاء مراكز للحوكمة أو إعداد أدلة لحوكمة الشركات وذلك في كل من فلسطين، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، والسودان، وسلطنة عمان، والأردن.

ثانياً: التدريب والاستشارات

يقوم مركز المديرين المصري بتصميم وتقديم مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية والشهادات المهنية المعتمدة والتي تغطي المستويات الأساسية والمتقدمة في مختلف مجالات حوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة. وتستهدف هذه البرامج والشهادات كلاً من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة الحالين والمرتقبين وكبار المديرين والتنفيذيين، وجميع المعنيين بتطبيق الحوكمة في شركاتهم. ويتم تصميم وتقديم الدورات التدريبية بحيث تستوفي الاحتياجات العلمية والعملية للمشاركين من الشركات المقيدة والشركات العائلية والشركات المتوسطة والصغيرة، وكذلك المؤسسات المالية غير المصرفية والبنوك، بالإضافة إلى شركات قطاع الأعمال العام. كما يتم تقديم البرامج التدريبية المعدة خصيصاً للشركات بناءً على طلبها، وتقدم هذه البرامج داخل الشركة لأعضاء مجالس الإدارة أو العاملين بالشركة على اختلاف مستوياتهم حول الحوكمة وكيفية التعامل مع التحديات التي قد تواجه الشركة عند التطبيق. ويعتبر مركز المديرين المصري الرائد على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقديم البرامج التدريبية الخاصة بحوكمة الشركات والموضوعات ذات الصلة عن طريق الإنترنت. كما يقوم المركز أيضاً بتقديم الخدمات الاستشارية عن طريق دعم الشركات الراغبة في تقييم أو تصميم نظم داخلية تتطابق مع قواعد حوكمة الشركات. وهذا من خلال تقييم الأدلة والنظم وإجراءات العمل الحالية الخاصة بالشركة في ضوء توجيهات حوكمة الشركات. ثم يساعد المركز الشركات الراغبة على وضع خطط لتحسين تطبيق حوكمة الشركات وكذلك تنفيذ برامج للارتقاء بها.

ثالثاً: البحوث والإصدارات

النشرة الإخبارية ومجلة التنفيذي

يقوم المركز بإصدار نشرة إخبارية شهرية تحمل موضوعات وأخبار عن حوكمة الشركات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وكذلك تتضمن أخبار عن مركز المديرين والأنشطة المقدمة منه، وكذلك يعمل المركز على استعادة نشر مجلة التنفيذي الربع سنوية والتي تركز على قضايا حوكمة الشركات، ومجال الأعمال وغيرها من القضايا. ويحتوي كل عدد من المجلة والنشرة الإخبارية الشهرية علي مساهمات من خبراء في تلك المجالات في مصر والعالم. وتستهدف المجلة القراء من المستثمرين والمديرين وواضعي السياسات والمهتمين بالاستثمار وحوكمة الشركات.

مقارنة نتائج الأعمال عن عام ٢٠١٣

بالمقارنة مع الفترة منذ نقل تبعية المركز للهيئة العامة للرقابة المالية (مايو ٢٠١٢ حتى ديسمبر ٢٠١٢)		
بيان	يناير ٢٠١٣ – ديسمبر ٢٠١٣	مايو ٢٠١٢ – ديسمبر ٢٠١٣
إجمالي عدد المتدربين	٣٨٠ متدرب	٢١٠ متدرب
إجمالي عدد البرامج التدريبية المنفذة	٢٧ برنامج تدريبي	١٢ برنامج تدريبي
إجمالي عدد الأيام التدريبية	٦٧ يوم تدريبي	٣٣ يوم تدريبي
متوسط نتائج تقييم البرامج التدريبية	٪٩٢	٪٩١

القسم الخامس

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

القسم الخامس

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تطوير الأداء فى مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أصدر السيد رئيس الوزراء القرار رقم (١٣٣١) لسنة ٢٠١٣ بتعيين الأستاذ/ شريف سامى رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية عضواً بمجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال.

و قد قامت الهيئة من خلال تمثيلها فى كل من مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال واللجنة الوطنية التنسيقية بالوحدة ؛ بتهيئة المناخ في متابعة المستجدات الدولية والاقليمية ومتطلبات الالتزام بها؛ بالتنسيق والتعاون المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات مع الوحدة والجهات الرقابية العامة والاخرى المثيلة.

ومن الجدير بالذكر أن وحدة مكافحة غسل الأموال المصرية هي وحدة التحريات المالية المصرية التي تضطلع بأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، وقد أنشئت عام ٢٠٠٢ م بموجب قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ م. وتهدف الوحدة إلى تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجودة لدى كافة المؤسسات المالية العاملة في مصر حتى تحول دون استغلالها في غسل الأموال الناتجة عن أنشطة إجرامية أو في تمويل الأنشطة الإرهابية. وتتولى وحدة مكافحة غسل الأموال تلقي وتحليل وتوزيع الإخطارات التي ترد إليها من المؤسسات المالية إلى الجهات المختصة.كما تتلقى الوحدة الإخطارات من المؤسسات المالية، وتقوم بفحصها والتحري بشأنها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

كما قامت الادارة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بالهيئة ؛ بتفعيل المهام المنوطة بها لتحقيق أعلى درجات الالتزام القائم على الوعي والإدراك التام لقضايا وقواعد وضوابط المكافحة وتبني إجراءات وسياسات تفعيلها واستمرار التوعية والنشر والتدريب للمستجدات العالمية والاقليمية ذات العلاقة وذلك من خلال قيامها بالاجراءات التالية:

أولا: التنسيق والتعاون المستمر مع وحدة مكافحة غسل الأموال:

١) إعداد ودراسة الإجراءات المنوط بالهيئة تفعيلها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة وفقا للمعايير الدولية وتشمل العناصر الرئيسية لمهام الادارة وفقاً للإمكانات المتاحة والممكن تطويرها خلال الفترة المحددة ٣ سنوات إعتباراً من أكتوبر ٢٠١٣ لاستراتيجية مصر في مجال المكافحة. والتي تم اقرارها باللجنة الوطنية التنسيقية بالوحدة.

٢) تعميم البيانات العامة (Public Statements) بشأن الدول التى لديها أوجه قصور إستراتيجية فى نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تبعاً لصدورها عن مجموعة العمل المالى (FATF)بتواريخ ٢٠١٣/٢/٢٢. ٢٠١٣/٦/٢١. ٢٠١٣/١٠/١٨ على كافة شركات السمسرة فى الأوراق المالية شركات التأمين وشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلى.

٣) التنسيق بشأن مشروع دمج الضوابط الرقابية

تقديم دراسة لتطويرنموذج ضوابط موحدة تصدر بقرار ملزم من الهيئة لكل الجهات الخاضعة لاشراف ورقابة الهيئة.

٤) اعداد التقرير الدوري عن عام ٢٠١٣

دراسة وتصنيف الملاحظات وأوجه القصور في نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة في كافة انشطة الخدمات المالية غير المصرفية بالمؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة ؛ تمهيدا لموافاة الوحدة بالإجراءات المتخذة من قبل الهيئة و/او المؤسسات لتلافي تلك الملاحظات.

ثانياً: إنشاء قاعدة بيانات يسهل تحديثها واسترجاعها واستخدامها

إتخاذ الإجراءات نحو جمع وتحديث البيانات والمعلومات عن المديرين المسئولين ومن ينوب عنهم بالمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة؛ تمهيداً لاستيفاء برنامج لنظم وتكوين قاعدة بيانات يسهل تحديثها واسترجاعها واستخدامها في تحديد المخاطر وتصنيفها فنياً وقانونياً لتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة في الانشطة والخدمات المالية غير المصرفية والتحقق من درجة الالتزام بالضوابط الرقابية الصادرة عن الهيئة.

ثالثاً: تنمية الخبرات العلمية والعملية التطبيقية في مجال مكافحة غسل الأموال

١) إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي للعاملين بالهيئة بشأن دور الهيئة وآليات تفعيل التشريعات الصادرة بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢) تقديم الدعم الفني لاجراءات الالتزام اثناء ممارسة الادارات المختلفة بالهيئة لمهام الفحص المكتبي والتفتيش الميداني المتخصص ونشر الوعي اللازم لتفعيل التشريعات.

٣) المشاركة في تقديم ورقة عمل وتبادل الخبرات والمعلومات مع الجهات الرقابية العامة مثل هيئة الرقابة الادارية ومباحث الاموال العامة واكاديمية الشرطة... من حيث القضايا المتشابهة والحالات العملية في المجالات المعنية بالتحقيق والتحري عن الجرائم السابقة لجريمة غسل الاموال والمنصوص عليها بالقانون رقم ٨٠ لسنة٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ٢٠٠٨.

٤) تقديم ورقة عمل ضمن برنامج تدريبي

بتاريخ ١٥و ١٦ ديسمبر٢٠١٣بالتنسيق مع كلاً من معهد الخدمات المالية بالهيئة ووحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي ؛ لعدد ٣٤ متدرب من كوادر شركات التأمين من المستويات الوظيفية المختلفة...

٥) استمرار تقديم الدعم الفني فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع معهد الخدمات المالية بالهيئة بإعداد برامج تدريبة دورية أخرى لكل من شركات سوق المال – شركات التمويل العقاري – شركات التأجير التمويلي.

رابعاً: إعداد الدراسات بشأن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) تتضمن:

- تعريف الفاتكا ونطاق تطبيقها.
- موقف مصر من تطبيق القانون.
- مقترح خطة الهيئة تجاه الجهات الخاضعة تحت اشرفها.
- إعداد مقترح لإجراءات تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) بشأن حسابات الأشخاص الأمريكيين المتعاملين مع الجهات العاملة في اسواق المال غير المصرفية.
- التنسيق بشأن اصدار كتاب دوري للمؤسسات المخاطبة بذلك القانون استعداداً للالتزام بما جاء به اعتباراً من ٢٠١٤/١/١.

القسم السادس

التعاون الدولي والإقليمي

القسم السادس

التعاون الدولي والإقليمي

١- رئيس الهيئة يشارك فى الاجتماع السابع لمجلس إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

شارك السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة فى أعمال الاجتماع السابع لمجلس إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والذى عقد فى الكويت خلال الفترة ٢-٣ فبراير، حيث تناول الاجتماع طرح مستجدات الأسواق المالية فى الدول العربية الأعضاء فى الإتحاد، كما تم التباحث حول خطة عمل الإتحاد لعام ٢٠١٣ وذلك بالشكل الذى يخدم أهداف الهيئات الأعضاء ويعظم الاستفادة من هذا التجمع العربى.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد قد تأسس فى ٢٠٠٧ بناء على دعوة من الأمارات العربية المتحدة بهدف تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي العربي عن طريق السعي إلى تحقيق المواءمة والتوافق بين القوانين والأنظمة المطبقة في الأسواق المالية العربية، والارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لتلك الأسواق بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية.

٢- رئيس الهيئة يستقبل ممثلة مكتب الشئون الاقتصادية بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف على مستجدات الأدوات المالية فى السوق المالية غير المصرفية المصرية

أستقبل السيد رئيس الهيئة مسئولة مكتب الشئون الاقتصادية بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة يوم ٧ فبراير بغرض التعريف بمستجدات وخطط الهيئة لطرح أدوات مالية جديدة فى الأسواق التى تنظمها الهيئة، وذلك فى إطار العمل على زيادة تنافسية الأسواق المالية غير المصرفية المصرية وجذب المستثمرين الأجانب. وخلال المقابلة قام السيد رئيس الهيئة بشرح دور الهيئة الرقابى على الأسواق المالية غير المصرفية المختلفة، وجهود الهيئة فى تنمية تلك الأسواق والعمل على زيادة معدلات الاستثمار فيها من خلال تطوير الأطر الرقابية والتشريعية الحاكمة لها.

٣- رئيس الهيئة يشارك فى القمة السنوية السابعة لمراقبي أسواق مال مجلس تعاون دول الخليج

شارك السيد رئيس الهيئة فى القمة السنوية السابعة لمراقبي أسواق مال مجلس تعاون دول الخليج التى استضافتها العاصمة القطرية خلال الفترة ٢٥-٢٦ فبراير وذلك بناء على دعوة الجهة المنظمة، حيث قدم السيد رئيس الهيئة خلال جلسة القمة الأولى عرضاً حول التغيرات التى أحدثتها ثورة يناير ٢٠١١ على سوق المال المصرى والإجراءات التى اتخذتها الهيئة فى إطار العمل على الحد من آثارها السلبية.

٤- رئيس الهيئة يشارك فى المائدة المستديرة الرابعة حول التمويل الإسلامى

شارك السيد رئيس الهيئة فى أعمال المائدة المستديرة الرابعة حول التمويل الإسلامى والتى نظمتها هيئة سوق المال الماليزية بالتعاون مع مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية بمدينة لندن بالمملكة المتحدة يوم ٨ مارس. هذا وقد تناولت المناقشات مستجدات التمويل الإسلامى على المستوى الدولى والتحديات التى تواجهها مع إبراز التجربة الماليزية فى هذا المجال كتجربة ناجحة وكذا مناقشة فرص التعاون الدولية ومبادرات تنمية هذا القطاع بين المشاركين فى الاجتماع والذين مثلوا عدداً من الهيئات الرقابية المالية ومتخذو القرار بالإضافة إلى الأكاديميين البارزين فى هذا المجال.

٥- رئيس الهيئة يشارك فى الاجتماع العام السنوى للمنتدى الدولى لجودة مراجعي الحسابات المستقلين

شارك السيد رئيس الهيئة فى الاجتماع العام السنوى للمنتدى الدولى لجودة مراجعي الحسابات المستقلين الذى عقد فى هولندا خلال الفترة ١٦-١٧ أبريل والذى تناول تعديل ميثاق المنتدى للأخذ فى الاعتبار بالمتغيرات التى تشهدها الأسواق المالية العالمية ولتتيح للمنتدى التعامل بشكل أكثر فاعلية مع تلك المتغيرات بالشكل الذى يعود بالفائدة على جميع الأعضاء. هذا كما تناول الاجتماع أيضاً عدداً من الموضوعات التنظيمية للمنتدى والخاصة بضمان اتساق أعمال المنتدى خلال عام ٢٠١٤ والأعوام التالية مع ميثاق المنتدى المعدل وكذا النظر فى الدراسات الجارى تنفيذها المتعلقة بضمان جودة عمل مراجعي الحسابات على المستوى الدولى.

وتجدر الإشارة إلى أن المنتدى والذى يضم فى عضويته حالياً جهات تمثل ٤٦ دولة قد أنشئ فى ٢٠٠٦ بهدف تبادل المعلومات فيما يخص مراجعي الحسابات وضمان جودة عملهم، والترويج للمعايير الدولية ذات الصلة.

٦- مشاركة الهيئة فى المنتدى المصرفى الذى نظمه اتحاد المصارف العربية

شاركت الهيئة فى المنتدى المصرفى الذى نظمه اتحاد المصارف العربية بمدينة الغردقة خلال الفترة ١٨-٢٠ أبريل، حيث ألقى المنتدى الضوء على التشريعات النهائية المتعلقة بقانون الامتثال الضريبى الأمريكي (فاتكا) وتأثيره علي القطاع المصرفي والمالي على مستوى الدول العربية. وقد أوصى المنتدى فى ختام أعماله بضرورة العمل علي بناء إستراتيجية عربية للتعامل مع قانون فاتكا، وحث كافة المؤسسات المالية العربية على الدراسة المتأنية لأحكام قانون الضرائب الأمريكي علي الحسابات الأجنبية، وحث حكومات الدول العربية علي دراسة البدائل المختلفة للالتزام بقانون الضرائب الأمريكي علي الحسابات الأجنبية.

هذا وقد كانت الحكومة الأمريكية قد أعلنت فى وقت سابق عن قانون الامتثال الضريبي المشار إليه والذى يهدف إلى إتاحة معلومات حول حسابات المواطنين الأمريكيين خارج حدود الولايات المتحدة لإغراض ضريبية.

٧- مشاركة الهيئة فى الاجتماع السنوى الأول لمنتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين

شاركت الهيئة فى الاجتماع السنوى الأول لمنتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين الذى عقد فى تونس خلال الفترة ٢٠-٢١ أبريل والذى ناقش تعزيز دور الهيئات العربية فى تنظيم أسواق التأمين العربية وتطوير صناعة التأمين فى

تلك الأسواق من خلال وجود إطار عربى مؤسسى. هذا كما تضمن الاجتماع مراجعة مواد النظام الداخلى الخاصة بالنصاب وتعديلها، ومناقشة مشروع تنفيذ مبادرة التقييم الذاتى من إستراتيجية المنتدى بالتعاون مع البنك الدولى.

وتأتي هذه المشاركة فى ضوء عضوية الهيئة فى المنتدى المنشئ عام ٢٠٠٦ بهدف التنسيق والتعاون بين هيئات الإشراف والرقابة على أعمال التأمين لتحقيق اتساق في الأطر التنظيمية ورفع مستوى تبادل المعلومات والخبرات الإشرافية وتوفير المساعدة الفنية بما يعود بالفائدة على صناعة التأمين في الوطن العربي بشكل عام.

٨- مشاركة الهيئة فى ورشة العمل الإقليمية الحادية عشر التى نظمها الإتحاد الدولى لمراقبي التأمين

شاركت الهيئة فى ورشة العمل الإقليمية الحادية عشر التى نظمها الإتحاد الدولى لمراقبي التأمين فى المملكة الأردنية الهاشمية وذلك خلال الفترة ٢٣-٢٥ أبريل، حيث تم استعراض عدد من الموضوعات التي تتصل بصناعة التأمين ومنها الترخيص وإعداد التقارير المالية والتفتيش الميدانى، وأسس تنظيم شركات التأمين وإداراتها والرقابة الداخلية، وبحث كفاية وملاءة رأس المال للشركات وسلوكيات الأسواق وحماية المستهلك، وإدارة المخاطر والتعاون الدولي في أعمال التأمين. هذا كما تم استعراض بعض الحالات العملية فى مجال فحص الشركات بهدف مناقشة النماذج الرقابية المتبعة في الدول العربية وما قد تمثله الأطر الرقابية القائمة من تحديات تعترض زيادة فعالية الإشراف والرقابة على إعمال التأمين. وقد شكلت هذه الندوة خطوة عملية نحو تعزيز المعرفة بالمبادئ الدولية للإشراف على التأمين، والتى تساهم في تحقيق نوع من التكامل بين أسواق التأمين العربية وهيئات الإشراف والرقابة فيها.

٩- مشاركة رئيس الهيئة فى المؤتمر العربى الدولى الخامس للتنمية العقارية المستدامة

شارك السيد رئيس الهيئة فى أعمال المؤتمر العربى الدولى الخامس للتنمية العقارية المستدامة الذى عقد فى مدينة دبي بالأمارات العربية المتحدة يوم الأول من مايو وذلك بناء على دعوة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية المنبثقة عن جامعة الدول العربية، حيث قدم سيادته استعراضاً للممارسات المصرية فى مجال التمويل العقارى والأطر التنظيمية الحاكمة لعمليات التمويل فى هذا السوق خلال الكلمة التى ألقاها أمام المؤتمر. وإلى جانب هذا، فقد تناول المؤتمر فى جلساته المتعددة موضوعات مرتبطة بالتحديات التى تواجه التنمية العقارية المستدامة ومتطلبات الإصلاح الشامل للمنظومات التشريعية الحاكمة لهذا القطاع فى دول المنطقة لضمان كونها أكثر جذباً للاستثمار المستدام فى ضوء الإمكانيات المتوفرة وغير المستغلة حالياً.

١٠- الهيئة توقع مذكرة تفاهم فى مجال تبادل المعلومات الرقابية على القطاع المالى غير المصرفى مع الهيئة الرقابية فى أوكرانيا

فى إطار سعي الهيئة لتوطيد علاقات التعاون الفنى مع نظرائها الدوليين بما يسهم في تطوير وسائل ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها، فقد تم فى ١٦ مايو التوقيع على مذكرة تفاهم فى مجال تبادل المعلومات الرقابية على القطاع المالى غير المصرفى بين الهيئة والهيئة الوطنية للأسهم والأوراق المالية الأوكرانية. تمثل هذه المذكرة أساساً للتعاون بين الهيئتين حيث تلتزم كل هيئة

بتقديم المساعدة والدعم للهيئة الأخرى، وذلك فيما يتعلق بالرقابة على الأشخاص العاديين والاعتباريين المسجلين فى أسواق البلدين. كما تهدف المذكرة إلى حماية المستثمرين وتعزيز سلامة الأسواق المنظمة من خلال توفير إطار للتعاون بين الهيئتين وتبادل المعلومات التنظيمية والتقنية، والمساعدة في مجال التدقيق والفحص.

١١- مشاركة الهيئة فى المؤتمر السنوى للمنتدى العالمى لتعليم المستثمر

شاركت الهيئة فى المؤتمر الدولى الرابع لتعليم المستثمر الذى نظمه كل من منتدى تعليم المستثمر والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال فى الفترة ١٩-٢١ يونيو فى مدينة تورنتو الكندية. وتأتي هذه المشاركة فى ضوء عضوية الهيئة فى المنتدى الذى تم تأسيسه فى ٢٠٠٥ فضلاً عن رئاستها للجنة منتدى تعليم المستثمر فى الشرق الأوسط. هذا وقد شارك فى المؤتمر خبراء من الهيئات الأعضاء والبورصات والشركات المالية حيث تم مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز ثقافة المستثمرين، والتحديات التى تواجه برامج تعليم المستثمرين وطرق التغلب عليها، ووضع استراتيجيات وطنية لتعليم المستثمرين.

ويأتى هذا فى ضوء سعى المنتدى المنشأ عام ٢٠٠٥ لإنشاء تجمع دولى يوفر المعلومات لأعضائه حول أفضل وأحدث سبل توعية وتعليم المستثمرين في سوق الأوراق المالية وتبادل الخبرات والتجارب الدولية فى هذا المجال ووضع معايير دولية لتصميم برامج توعية المستثمرين.

١٢- مشاركة نائب رئيس الهيئة فى الاجتماع السنوى للجمعية العمومية للشركة الأفريقية لإعادة التأمين

شارك السيد نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية فى الاجتماع السنوى للجمعية العمومية للشركة الأفريقية لإعادة التأمين الذى عقد فى ٢٠ يونيو بمدينة داكار السنغالية والذى شهد انتخابات التجديد النصفية حيث تم انتخاب السيد نائب رئيس الهيئة لعضوية مجلس إدارة الشركة لمدة عامان بدأ من يوليو ٢٠١٣. كما تناول الاجتماع استعراض النجاح الذى حققته الشركة فى عملية طرح أسهم لزيادة رأس مالها بقيمة ١٥٠ مليون دولار أمريكي، فضلاً عن مناقشة التقرير المالي للشركة عن عام ٢٠١٢ والذى أظهر نمو صافى أرباح الشركة بنحو ٣٤٪ ليصل إلى نحو ٩٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة.

الجدير بالذكر أن الشركة الأفريقية لإعادة التأمين هى شركة أسستها الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية وبنك التنمية الأفريقى فى ٢٤ فبراير ١٩٧٦، برأس مال مرخص به يبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكى حيث يساهم السوق المصرى بحصة تصل إلى ٨,٩ ٪. كما تعد جمهورية مصر العربية أحد الدول المؤسسة للشركة والتى توسعت وأصبح لها ستة مكاتب إقليمية على مستوى القارة الأفريقية من بينها فرع القاهرة والذى تم أفتتاح العمل به فى أكتوبر ٢٠٠٤، كما تضم الشركة فى عضويتها حالياً ٤١ دولة ومنظمة تمويلية مختلفة.

١٣- مشاركة رئيس الهيئة فى الاجتماع السنوى للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال

شارك السيد رئيس الهيئة في فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الذي عقد في لوكسمبورج في الفترة من ١٥ إلى ١٩ سبتمبر ٢٠١٣. وخلال هذا المؤتمر قام السيد رئيس الهيئة بحضور اجتماعات لجنة الأسواق الصاعدة والنامية، واللجنة

الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط، ولجنة المراقبة الخاصة باتفاقية التفاهم متعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة، ولجنة رؤساء الهيئات الرقابية. هذا وقد تضمن المؤتمر بعض الندوات وورش العمل التي ناقشت عدد من الموضوعات الرقابية الخاصة بالتحديات والمخاطر التي تواجه الهيئات الرقابية وأوجه التغلب عليها، وكذلك السبل والأدوات المقترحة لتنمية أسواق المال، وسبل التواصل وتبادل الخبرات بين الأعضاء وعرض تجارب الأسواق المختلفة خلال العام المنقضي.

هذا وتعتبر المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال المنشئة فى ١٩٨٣ الأهم دولياً والمعنية بشئون تنظيم أسواق المال ووضع المعايير العالمية الخاصة بهذا القطاع ودعم التعاون بين الهيئات الرقابية العالمية حيث تضم فى عضويتها ١٢٠ هيئة مالية رقابية.

١٤- مشاركة نائب رئيس الهيئة فى الاجتماع السنوى للإتحاد الدولى لمراقبي التأمين

شارك السيد نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية فى فعاليات المؤتمر السنوى للإتحاد الدولى لمراقبى التأمين الذى عقد خلال الفترة ١٦-١٩ أكتوبر بتايوان، وحضره ممثلين عن هيئات الإشراف والرقابة على صناعة التأمين فى ١٤٠ دولة هى أعضاء الاتحاد، إلى جانب حضور ممثلين عن الهيئات العالمية وكبار شركات صناعة التأمين فى العالم. وقد أعلن الاتحاد خلال الاجتماع عن التزامه بتطوير أول معيار عالمى لتحديد رأس مال شركات التأمين على أساس المخاطر بحلول عام ٢٠١٦، على أن يبدأ العمل بتطبيقه فى عام ٢٠١٩، يتخلل ذلك عامان من الاختبارات والتدقيق من مراقبى التأمين الأعضاء بالاتحاد وشركات التأمين العالمية.

وإلى جانب هذا فقد تم خلال المؤتمر أيضاً استعراض بعض الموضوعات المتعلقة بقطاع التأمين وخاصة دوره فى أحداث الاستقرار المالى فى مختلف الدول، وتأثير التغيرات العالمية والكوارث الطبيعية والعنف السياسى وما يستتبعه من التزامات مالية ضخمة على الموقف المالى لشركات التأمين وإعادة التأمين، ودور الهيئات الرقابية فى هذا الشأن، وسبل تعزيز حماية حقوق حملة الوثائق، وآليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٥- مشاركة الهيئة فى البرنامج التدريبي السنوي للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال

شاركت الهيئة فى البرنامج التدريبي السنوي للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الذى عقد بمدينة مدريد الأسبانية خلال الفترة ٢٢-٢٥ أكتوبر والذى جمع ممثلون عن الهيئات الرقابية الأعضاء بالمنظمة وذلك لمناقشة التحديات التي تواجه الإحكام المنظمة لسوق الأوراق المالية والحلول العملية لمواجهتها ومن بينها موضوعات التلاعب في الأسواق المالية وأنواعه وطرق التصدى له، التعامل الداخلي ومدى مشروعية تلك العمليات، والتفتيش وأنواعه وسبل تسوية المنازعات والتحكيم وتضارب المصالح وأهمية الإفصاح عنها.

١٦- رئيس الهيئة يستقبل ممثلي مجموعة عمل التمكين المالى

أستقبل السيد رئيس الهيئة ممثلي مجموعة عمل التمكين المالى المكونة من البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولى ومركز دراسة السياسيات المستقل التابع للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء يوم ٢٨ أكتوبر وذلك بغرض التباحث حول التعاون فى مجال التمكين المالى وخاصة فى قطاع التمويل متناهى الصغر، حيث أبدت المجموعة اهتماماً بالتعرف على رؤى الهيئة فيما

يتعلق بموضوعات التمكين المالى فى قطاع التمويل متناهى الصغر والتطورات التى شهدها هذا القطاع خلال الفترة الماضية فى ظل كونه أحد القطاعات الحيوية باقتصاديات دول المنطقة نظراً لما يوفره من العديد من فرص العمل ومردود ذلك الاقتصادى. هذا وقد أشار السيد رئيس الهيئة إلى الجهود المبذولة للانتهاء من إعداد مشروع قانون لتنظيم قطاع التمويل متناهى الصغر فى السوق المصرية والتباحث مع الجهات ذات الصلة بهذا القطاع حول مشروع هذا القانون.

١٧- رئيس الهيئة يستقبل الملحق المالى بسفارة الجمهورية الإيطالية فى القاهرة للوقوف على مستجدات الأسواق المالية غير المصرفية المصرية

أستقبل السيد رئيس الهيئة الملحق المالى بسفارة الجمهورية الإيطالية يوم ٢٨ أكتوبر بناء على طلبه للتعرف على مستجدات الأسواق التى تنظمها الهيئة حيث قدم السيد رئيس الهيئة عرضاً للقطاع المالى غير المصرفى المصرى مع استعراض لجهود الهيئة لتبسيط القوانين واللوائح الحاكمة لهذا القطاع لزيادة فاعليته وجعله أكثر جذباً للاستثمارات دون الإخلال بمستوى تطبيق القواعد على الشركات العاملة، فضلاً عن جهود استحداث أدوات مالية فى تلك الأسواق وتنشيط أسواق السندات وذلك بهدف زيادة عمق السوق المالى المصرى. كما تناول اللقاء الاهتمام بدعم وتفعيل قطاعي التمويل متناهى الصغر والتمويل العقارى وجهود الهيئة فى هذا الصدد.

١٨- مشاركة الهيئة فى الاجتماع السنوى الثانى ومؤتمر منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين

شاركت الهيئة فى الاجتماع السنوي الثانى ومؤتمر منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين الذى عقد فى مدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال الفترة ٣-٥ نوفمبر، حيث تم خلال الاجتماع متابعة قرارات اجتماع المجلس السابق ومبادرات الخطة الإستراتيجية للمنتدى ومناقشة تعديل النظام الداخلي للمنتدى فضلاً عن موضوعات تنظيمية أخرى. هذا وقد شارك فى المؤتمر عدد من هيئات الإشراف والرقابة على أعمال التأمين وشركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين والوسطاء ومراكز الأبحاث والدراسات المالية والإكتوارية ووكالات التصنيف وخبراء التأمين بالإضافة إلى متحدثين وخبراء في أسواق التأمين في العالم العربي ودول أفريقيا الفرانكفونية. وقد ناقش المؤتمر على مدى يومين بمشاركة أكثر من ٢٠٠ ممثل عن الدول العربية والأوروبية المعوقات التي تعترض تنمية صناعة التأمين والأمور التي تدعم استقرار هذه الصناعة من خلال الاستغلال الأمثل لإمكانيات وطاقات أسواق التأمين العربية والتنسيق وتضافر الجهود على المستويين الإقليمي والدولي والتعاون في مجال تبادل المعلومات.

١٩- مشاركة الهيئة فى اجتماع اللجنة الفنية والمؤتمر السنوى للاتحاد الدولى لمراقبى صناديق المعاشات والتأمين الخاصة

شاركت الهيئة فى اجتماع اللجنة الفنية ومؤتمر المنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات والتأمين الخاصة الذى عقد فى سول

بكوريا الجنوبية وذلك خلال الفترة ٤-٦ نوفمبر، ونظمه كل من المنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات والتأمين الخاصة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهيئة الرقابة على الخدمات المالية الكورية. وقد تناولت الاجتماعات عدد من الموضوعات الهامة كأنظمة التقاعد المطبقة فى الدول الأعضاء ومناقشة مبادئ الحوكمة المطبقة فى مجال إدارة المعاشات ومنها عملية اتخاذ القرارات ونظم الرقابة الداخلية والمراجعات الداخلية والخارجية إلى جانب موضوعات تتعلق بسبل تحقيق التوازن فيما بين إحكام الضمان الاجتماعي والصناديق الخاصة والاستثمار المؤسسى والاستثمار طويل الأجل.

الجدير بالذكر أن الاتحاد المنشئ فى ٢٠٠٤ يضم ممثلين عن ستون دولة بهدف العمل كمنتدى دولي للحوار حول السياسات الرقابية وتبادل المعلومات وكذلك توحيد المعايير الدولية، وتشجيع تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الإشراف على صناديق المعاشات من أجل تحسين نوعية وفعالية الإشراف على تلك الصناديق.

٢٠- مشاركة الهيئة فى البرنامج التدريبي السنوى لهيئة سوق المال الأمريكية

شاركت الهيئة فى البرنامج التدريبي السنوي للإلزام والرقابة على الأسواق والذى عقد فى العاصمة الأمريكية خلال الفترة ١٨-٢٢ نوفمبر ونظمته هيئة الأوراق المالية الأمريكية. وقد تركزت موضوعات البرنامج حول أحدث الممارسات الدولية في مجال الرقابة والإلزام حيث تم استعراض موضوعات عدة تضمنت الرقابة على مخالفة التعامل بناءً على معلومات داخلية غير متاحة للكافة، وإجراءات الفحص والتقاضي لحالات الغش المالي والإفصاح المحاسبي المضلل، وأساليب فحص الشركات وتماشيها مع القواعد والقوانين وعلاقته بالإلزام إلى جانب موضوع التعاون الدولي في فحص حالات المخالفات المتعلقة بالأوراق المالية.

٢١- مشاركة الهيئة فى السيمنار الإقليمي حول تدريب المراقبين على أعمال التفتيش بناء على المخاطر

شاركت الهيئة فى سيمنار تدريبى حول التفتيش بناء على المخاطر لمراقبى التأمين فى الشرق الاوسط وشمال أفريقيا والذى عقد فى العاصمة اللبنانية خلال الفترة ١٩-٢١ نوفمبر ونظمته لجنة مراقبة هيئات الضمان التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية. وقد تركزت موضوعات السيمنار حول الفحص المكتبى والميدانى لشركات التأمين والمرتكز على الرقابة على أساس المخاطر التى قد تتعرض لها الشركات وأهم المعايير الدولية المنظمة لهذا الأمر والصادرة عن الاتحاد الدولى لمراقبى التأمين. كما تناول السيمنار فوائد تطبيق إطار الرقابة على أساس الخطر، وآليات تقييم الأخطار المختلفة من مخاطر السوق وائتمان وسيولة، وكيفية تطبيق قواعد الحوكمة لتحديد وتقييم مخاطر شركات التأمين.

٢٢- رئيس الهيئة يستقبل نائب رئيس البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير

استقبل السيد رئيس الهيئة نائب رئيس البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير فى الثانى من ديسمبر للنظر فى محددات التعاون المقترحة بين الجانبين وذلك فى إطار تنفيذ مبادرة تطوير أسواق السندات فى الدول العربية التى يشرف على تنفيذها البنك الأوروبى بالتعاون مع صندوق النقد العربي وتضم أيضاً ثمان منظمات تمويلية دولية. هذا وقد تناول الطرفان دور الهيئة فى تطوير الأسواق المالية غير المصرفية خاصة ما يتم تنفيذه من دراسات لأدوات مالية جديدة أو طرق لتنشيط الأدوات المالية غير المفعلة من

أسواق السندات وصناديق المؤشرات والتمويل متناهى الصغر والتمويل العقارى، حيث تم الاتفاق على النظر فى قيام الطرفان بالتعاون فى القطاعات والأسواق ذات الاهتمام للهيئة على أن يتم هذا التعاون من خلال قيام البنك بتقديم استشارات فنية فى مجال إعداد القوانين واللوائح التنفيذية للأدوات المالية المستحدثة.

الجدير بالذكر أن هذه المبادرة تأتى اتساقاً مع مخطط تطوير أسواق التمويل المحلية المنفذة فى إطار شراكة دوفيل التى تضم عدد من دول المنطقة وعلى رأسها مصر والأردن والمغرب وتونس من أجل دعم عملية التحول السياسي والاقتصادى التى تشهدها هذه الدول.

٢٣- مشاركة الهيئة فى البرنامج التدريبي الخاص بالالتزام والفحص والتحقيق والتلاعب بالأسواق

شاركت الهيئة فى البرنامج التدريبي الخاص بالالتزام والفحص والتحقيق والتلاعب بالأسواق بهيئة الأسواق المالية الذى نظمته هيئة السوق المالية السعودية خلال الفترة ٢-٥ ديسمبر، حيث تركزت موضوعات البرنامج حول الإجراءات والقواعد التي تتخذ لمواجهة حالات التلاعب في السوق وكذا حالات غسل الأموال مع استعراض حالات عملية لكل منهما، وطرق السيطرة على حالات تعارض المصالح بين المفتش والشركات العاملة في الأسواق المالية، وأساليب مكافحة عمليات استغلال المعلومات الداخلية.

٢٤- الهيئة تنضم للمنتدى الدولى لبرامج ضمان التأمين

أعلنت اللجنة التنفيذية للمنتدى الدولى لبرامج ضمان التأمين فى الرابع من ديسمبر عن موافقتها على الطلب المقدم من الهيئة للانضمام للمنتدى كعضو مشارك. ويأتى الطلب المصرى فى ضوء الاهتمام الذى توليه الهيئة بشكل عام بحماية المتعاملين فى الأسواق الخاضعة لرقابتها وبشكل خاص لرغبة الهيئة فى التعرف على أحدث وأفضل الممارسات الدولية المتعلقة ببرامج ضمان التأمين وذلك فى إطار عملها على إنشاء صندوق لتعويض حملة وثائق التأمين فى حالة عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، بما يتفق مع أحكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١.

ويعد المنتدى الدولي لبرامج ضمان التأمين شبكة دولية غير هادفة للربح تعمل من أجل تسهيل وتعزيز التعاون بين برامج ضمان التأمين على المستوى الدولى فضلاً عن كونه يدعم التنسيق بين تلك البرامج والمنظمات الأخرى المهتمة بالعمل على حماية حاملي وثائق تأمين. وتعتبر برامج ضمان التأمين ذات أهمية دولية نظراً لكونها الملاذ الأخير لحملة وثائق التأمين أمام خسارة جزء أو كل من قيمة التأمين المستحق فى حالة عجز شركات التأمين عن الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها فى وثائق التأمين. ويضم المنتدى حالياً فى عضويته أكثر من ١٩ عضواً يمثلون ١٧ دولة.

القسم السابع

البنية المؤسسية للهيئة

القسم السابع
البنية المؤسسية للهيئة

٧-١ الهيكل التنظيمي:

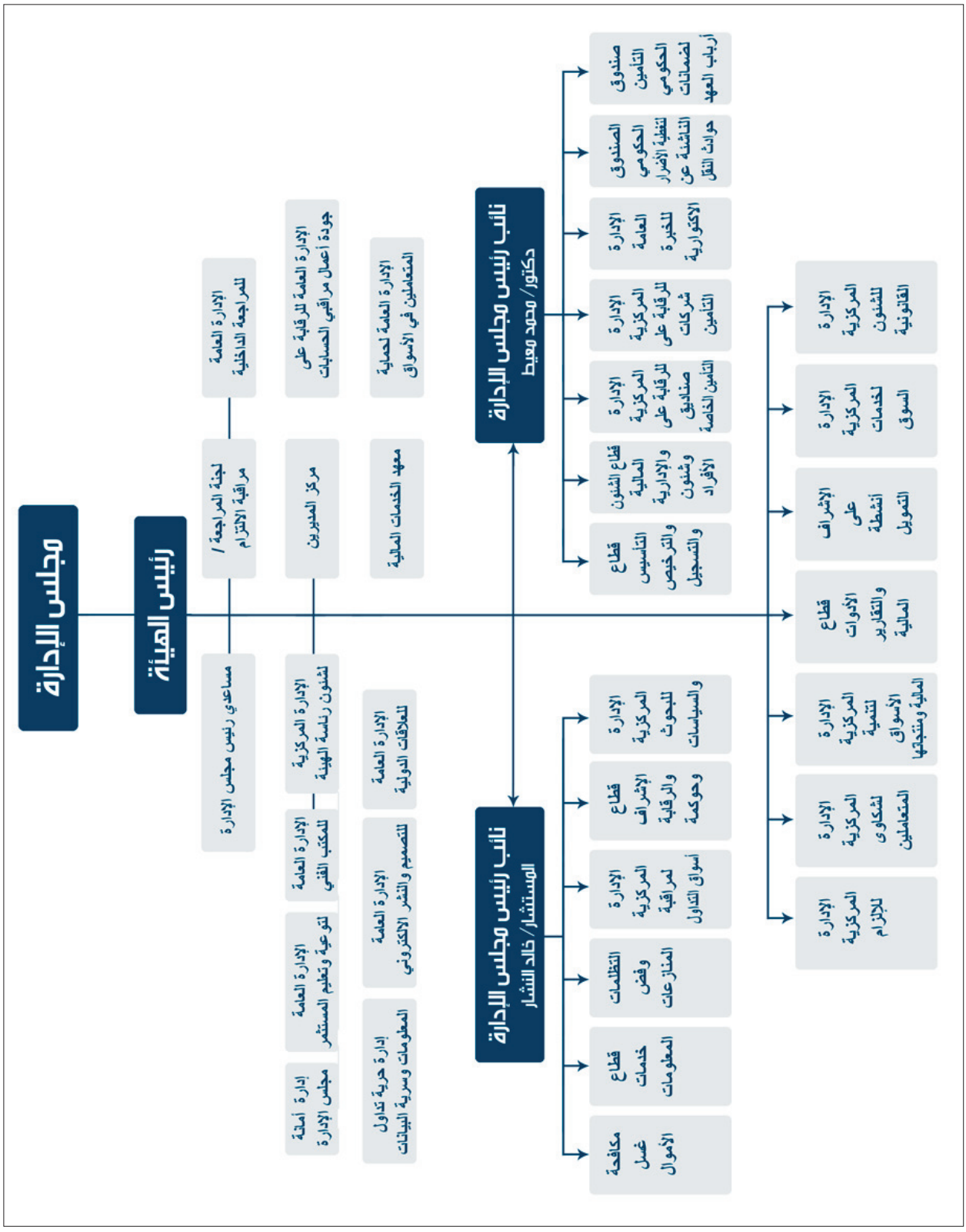

٧-٢ تطوير نظم المعلومات:

- الانتهاء من إعداد المتطلبات الفنية لقرار رقم (١٠٠٥) لسنة ٢٠١٣ والخاص بمتطلبات البنية التكنولوجية ونظم تامين المعلومات لدى شركات السمسرة. وكذلك المتطلبات الخاصة بالشركات العاملة بنظام التداول عبر الانترنت.
- الانتهاء من إعداد قوائم فحص(check lists) لكافة المواضيع ومراجعتها وتطويرها مع الفنيين المختصين وذلك طبقا للضوابط الصادرة عن الهيئة.
- الانتهاء من فحص الطلبات المقدمة من خلال الإدارة المركزية للتأسيس والترخيص والإدارة المركزية للإلزام وكذلك الإدارة المركزية للرقابة على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية من للتحقق من مدى التزام الشركات بتطبيق أحكام القانون والقرارات والضوابط الصادرة عن الهيئة.
- وضع تصور لمجموعة من الأعمال المستحدثة الجديدة ومنها (منظومة الجودة لإدارة وتنظيم العمل داخل الإدارة العامة للتطوير وضمان الجودة – تدريب فريق العمل من خلال منظومة تدريبية جديدة يطلق عليها "نولدج أكاديمي " – الاستفادة من المحتوي التدريبي لبرامج معهد الخدمات المالية ونشره داخل الهيئة – توأمة أنظمة المعلومات مع المستويات الإدارية المختلفة بالهيئة ومراجعة وتدقيق البيانات الخاصة بكل نظام والتأكد من جودتها).
- الانتهاء من مشروع البصمة وتطبيقه على جميع مقرات الهيئة.
- رفع كفاءة خطوط الربط بين مقر الهيئة بعماد الدين وكلا من مقر الهيئة بالقرية الذكية وشركة مصر المقاصة بدون تحمل الهيئة اى تكلفة مادية إضافية.
- تشغيل أجهزة كاميرات المراقبة لمقرات الهيئة (عماد الدين – طلعت حرب).
- زيادة سعة ذاكرة التشغيل الخاصة ببعض الأجهزة بالهيئة.
- إعداد خطة تطوير البنية الأساسية لتأمين تكنولوجيا المعلومات بالهيئة ومتابعة وتنفيذ المرحلة الأولى منها (إعداد كراسة الشروط والمواصفات والفنية وإعداد أمر التوريد).
- التجهيز الفني لكافة الاجتماعات والمجالس واللجان التي تتم بمقرات الهيئة من تجهيز شاشات العرض وتوفير أجهزة للعرض من خلالها وتوفير نقاط شبكة من خارجية وداخلية.
- تقديم خدمات الدعم الفني والتكنولوجي لكلا من معهد الخدمات المالية ومركز المديرين (تم دمج البريد الالكتروني الخاص بهم للعمل على خوادم الهيئة بدلا من الاستضافة خارج الهيئة).
- إنشاء نظام معلومات لاختبارات المهنيين بنشاط سوق المال
- إنشاء نظام معلومات لفروع شركات السمسرة فى الاوراق المالية
- إنشاء وتشغيل نظام صناديق الاستثمار.
- إنشاء وتشغيل نظام اتحاد العاملين المساهمين.
- تشغيل وحدة للأرشيف المركزي في مقر الهيئة بعماد الدين.

- تشغيل الأرشفة الالكترونية لمستندات زيادات رأس المال بمجرد الموافقة علي الزيادة الأمر الذي جعل الأرشفة الالكترونية لمستندات الزيادة تتم أولا بأول.
- توسيع مقر الارشيف المركزى بمقر الهيئة بالبحر الاعظم.
- تجهيز تقرير التحليل والتصميم لبرنامج ميكنة أعمال الأرشيف في الهيئة.
- تجهيز واختبار البرامج اللازمة لتشغيل المرحلة الثانية لبرنامج قيد عقود التأجير التمويلي عبر بوابة خدمات الهيئة.

الملاحق

الملاحق

ملحق (أ)

مؤشرات سوق المال

بالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التى شهدها العام ٢٠١٣، والتحديات التي واجهت السوق المصري نتيجة تطورات المشهد السياسى وانعكاسه على الأداء الاقتصادى ككل، إلا أن البورصة المصرية استطاعت أن تسجل إرتفاعاً بما يزيد عن ٢٤٪ خلال العام ٢٠١٣، وبما يقرب من ٤٣٪ منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (خلال النصف الثاني من العام)، وبذلك تحافظ على أداء جيد نسبياً مقارنة بأداء الأسواق الأخرى، فوفقاً لمؤشر مؤسسة مورجان ستانلي للسعر (MSCI Price Index) جاءت مصر فى المرتبة الثانية على مستوى العالم (بعد اليونان) بالمقارنة بأداء كافة الأسواق الناشئة خلال ٢٠١٣، والأولى على كل الأسواق الناشئة خلال العامين ٢٠١٢-٢٠١٣.

والجدير بالذكر أن شهد هذا العام ٢٠١٣ إعادة آلية الشراء والبيع فى ذات الجلسة والتى كانت قد توقفت منذ قيام ثورة ٢٥ يناير وذلك في شهر مايو ٢٠١٣، لتحقق اجمالي كمية الأوراق المالية المتداولة وفقاً لهذا النظام نحو ٨٩٥ مليون ورقة مالية والذي يمثل ٣٪ من اجمالي كمية تداول الأسهم المقيدة بينما بلغت قيمة التداول وفقًا لهذا النظام نحو ٢,٦ مليار جنيه تم تنفيذها من خلال ١٧٧ ألف عملية، مستحوذًا على ٢٪ من إجمالى قيمة التداول و٤٪ من إجمالى عدد العمليات.

هذا وقد شهدت بورصة النيل (سوق الشركات المتوسطة والصغيرة) ارتفاعاً كبيراً فى إجماليات التداول خلال العام الحالى ويرجع ذلك الى زيادة عدد ساعات التداول إلى ٤ ساعات يوميا على غرار السوق الرئيسي، لتسجل قيمة تداول قدرها ٧٤٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٢٤٧ مليون جنيه العام الماضى، كما سجلت كمية تداول بلغت ٢٥٤ مليون ورقة مالية خلال العام الحالى مقارنة بنحو ٨١ مليون ورقة مالية خلال عام ٢٠١٢.

١) مؤشرات أداء السوق الأولي (سوق الأصدار):

١) الأسهم والسندات

تأثر سوق الإصدار الأولي للشركات بالظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد، حيث سجلت إجمالي قيمة الإصدارات (أسهم – سندات) خلال عام ٢٠١٣، قيمة ٣٩ مليار جنيه، في مقابل ٥٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٢، بإنخفاض قدرة ٢٢٪، وجاء هذا الإنخفاض بشكل رئيسي كحصيلة لإنخفاض إصدارات أسهم زيادة رأس المال والتي تقدر بـ ٣١,٨١ مليار جنيه خلال العام، في مقابل ٤٠,٢٨ مليار جنيه خلال العام السابق.

كذلك تأثر سوق إصدار السندات بنوعيها (توريق–شركات) حيث إقتصرت الموافقة خلال العام على إصدار وحيد لسندات التوريق بقيمة ٦٢٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٣، مقابل الموافقة على عدد أثنين إصدار لسندات التوريق بقيمة ٩٧٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٢.

بيان اجمالي بموافقات سوق الإصدار خلال عامي ٢٠١٢ . ٢٠١٣				
البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	قيمة التغير	نسبة التغير ٪
قيمة اصدارات الاسهم الجديدة عند التأسيس (بالمليار جنيه)	٨,٧٩	٦,٦٢	٢,١٧-	٢٥٪-
عدد إصدارات الاسهم الجديدة عند التأسيس	٢١٨٨	٢١٧٨	١٠-	٠,٥٠٪-
قيمة اصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال (بالمليار جنيه)	٤٠,٢٨	٣١,٨١	٨,٤٧-	٢١٪-
عدد اصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال	٩٧٦	٨٢٥	١٥١-	١٥٪-
قيمة إصدارات السندات (بالمليار جنيه)	٠,٩٧٢	٠,٦٢٩	٠,٣٤٣-	٣٥٪-
عدد اصدارات السندات	٢	١	١-	٥٠٪-
اجمالى قيمة الاصدارات (بالمليار جنيه)	٥٠,٠٤٢	٣٩,٠٥٩	١٠,٩٨٣-	٢٢٪-
اجمالى عدد الاصدارات	٣١٦٦	٣٠٠٤	١٦٢-	٥٪-

٢) صناديق الاستثمار:

صناديق الاستثمار من حيث نوع الجهة المؤسسة				
المنشئ	عدد الصناديق	النسبة	حجم الصناديق (بالمليار جنيه)	النسبة
بنك	٨٢	٩٠٪	٦٢,٦٤	٩٥٪
شركة	٩	١٠٪	٣,٠٣	٥٪
إجمالي	٩١	١٠٠٪	٦٥,٦٦	١٠٠٪

صناديق الإستثمار من حيث نوع الصندوق				
نوع الصندوق	عدد الصناديق	النسبة	حجم الصناديق (بالمليار جنيه)	النسبة
مفتوح	٨٦	٩٥٪	٦٢,٢٩	٩٥٪
مغلق	٥	٥٪	٣,٣٨	٥٪
إجمالي	٩١	١٠٠٪	٦٥,٦٦	١٠٠٪

صناديق الإستثمار من حيث نوع المحفظة				
نوع الصندوق	عدد الصناديق	النسبة	حجم الصناديق (بالمليار جنيه)	النسبة
أسهم	٤٢	٤٦٪	٦,٣٨	٩,٧١٪
نقدي	٢٦	٢٩٪	٥٥,٢٨	٨٤,١٨٪
دخل ثابت	٩	١٠٪	٢,٧٨	٤,٢٤٪
متوازن	١٠	١١٪	١,٠٤	١,٥٩٪
قابض	٢	٢٪	٠,٠٦	٠,٠٩٪
حماية رأسمال	٢	٢٪	٠,١٢	٠,١٨٪
إجمالي	٩١	١٠٠٪	٦٥,٦٦	١٠٠,٠٠٪

٢) مؤشرات أداء السوق الثانوي

سجل السوق المصري ارتفاعات جيدة خلال عام ٢٠١٣، حيث اتجهت كافة مؤشرات البورصة للارتفاع وفى مقدمتها مؤشر EGX 30 والذى ارتفع بنحو ٢٤٪ أما على مستوى الأسهم المتوسطة فقد ارتفع مؤشرى EGX70 وEGX100 بحوالي ١٤٪ و١٥٪ على التوالي.

وبالنظر إلى تسلسل الأحداث ومدى تأثيرها على السوق المصرى، فقد بدأ السوق العام بتراجع معظم تعاملات النصف الأول من العام حيث تراجع المؤشر الرئيسى للسوق بنحو ١٣٪ خلال النصف الأول من العام، حيث تسارعت وتيرة الانخفاض خلال الشهرين الاخيرين من النصف الأول ليبلغ المؤشر مستوى ٤٥٠٠ تقريبا وهو أقل مستوى له على مدار عام كامل.

ومع بداية النصف الثانى من العام اتخذ السوق اتجاهاً صعودياً قياسياً بالرغم من الأحداث حيث سجل المؤشر الرئيسى للسوق ارتفاعاً بنحو ٤٣٪ خلال النصف الثانى من العام ليغلق تعاملات العام على ارتفاع بلغ ٢٤٪ وليتجاوز المؤشر للمرة الأولى مستوياته فى ثورة يناير ٢٠١١.

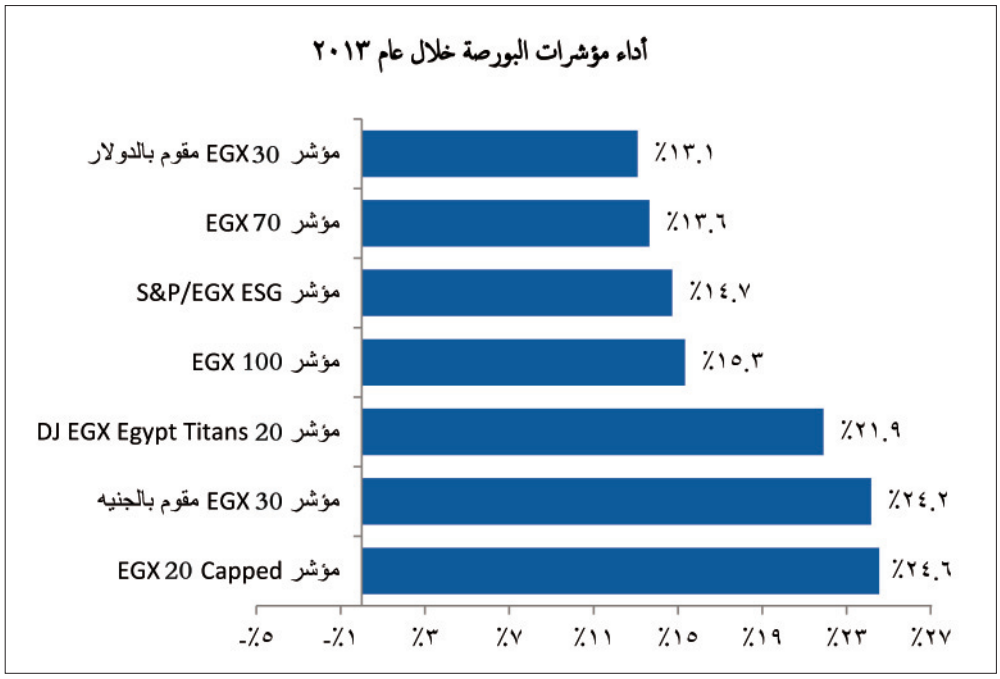

وفيما يخص أحجام التداول فقد حافظت البورصة على معدلات تداول تقترب من معدلات العام السابق وتزيد عن مستويات عام ٢٠١١ حيث حققت قيمة تداول قدرها ١٦٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ١٨٥ مليار جنيه خلال العام الماضي و١٤٨ مليار جنيه خلال ٢٠١١، كما حققت البورصة المصرية كمية تداول بلغت ٢٩ مليار ورقة مالية خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٣٤ مليار ورقة مالية العام السابق، وقد سجلت عدد العمليات نحو ٥ مليون عملية خلال هذا العام مقارنة بنحو ٦ مليون عملية خلال عام ٢٠١٢.

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	قيمة التغير	نسبة التغير ٪
اجمالى قيمة التداول (بالمليار جنيه)	١٨٥	١٦٢	-٢٣	-١٢٪
عدد الأوراق المتداولة (بالمليار ورقه)	٣٤,٠	٢٩	-٥	-١٥٪
عدد العمليات (بالمليون عملية)	٦,٢	٤,٨	-١,٤	-٢٣٪
المتوسط اليومي لقيمة التداول (بالمليون جنيه)	٧٥٥	٦٦٦	-٨٩	-١٢٪
رأس المال السوقي (بالمليار جنيه) في ٣١-١٢	٣٧٦	٤٢٧	٥١	١٤٪
مؤشر أسعار EGX30 (بالنط) في ٣١-١٢	٥٤٦٢	٦٧٨٣	١٣٢١	٢٤٪
مؤشر أسعار EGX70 (بالنط) في ٣١-١٢	٤٧٧	٥٤٢	٦٥	١٤٪
مؤشر أسعار EGX100 (بالنط) في ٣١-١٢	٨٠٠	٩٢٣	١٢٣	١٥٪
مؤشر أسعار EGX20 (بالنط) في ٣١-١٢	٦٣٤٢	٧٩٠٠	١٥٥٨	٢٥٪

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة التداول في السوق الرئيسي استحوذت على غالبية التداول فى السوق مسجلة ١٤٦ مليار جنيه خلال العام الحالى مقارنة بنحو ١٦٦,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢، والجدير بالذكر أنه تم تنفيذ صفقة على أسهم البنك الأهلي سوسيته جنرال فى السوق الرئيسى بقيمة ١٧ مليار جنيه فى مارس ٢٠١٣، كما تم تنفيذ صفقة على أسهم أوراسكوم للانشاء والصناعة في السوق الرئيسي بقيمة ١١ مليار جنيه في يوليو ٢٠١٣.

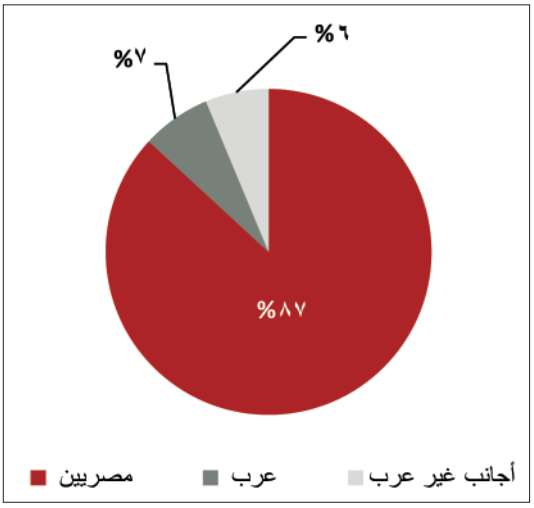

كما سجلت كمية التداول للسوق الرئيسى نحو ٢٧ مليار ورقة مالية مقارنة بنحو ٣٣ مليار ورقة مالية فى عام ٢٠١٢. أما سوق خارج المقصورة فقد حقق قيمة تداول قدرها ١٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٨ مليار جنيه العام الماضى. كما سجل سوق خارج المقصورة كمية تداول بلغت ١,٧ مليار ورقة مالية خلال ٢٠١٣ مقارنة بنحو ١,٤ مليار ورقة مالية خلال العام الماضى.

هذا وقد ارتفع رأس المال السوقى للأسهم المقيدة فى السوق الرئيسى ليصل إلى ٤٢٧ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٣٧٦ مليار جنيه فى نهاية العام الماضى بارتفاع قدره ١٤٪ وبما يمثل حوالى ٢٤٪[٩] من الناتج المحلى الإجمالي.

[٩] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة هو ١٧٥٣,٣ مليار جنيه لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ (رقم مبدئي) مصدر من وزارة التنمية الاقتصادية.

و لقد تأثر أداء الأجانب غير العرب بشكل كبير بالأحداث المتتابعة التي عكست حالة سياسية غير مستقرة وإن كان الوضع أفضل من العام الماضى نسبياً حيث تراجعت صافى مبيعاتهم إلى نحو ٢ مليار جنيه مقارنة بصافي بيع قدره ٣,٦ مليار جنيه العام الماضي. بينما سجل العرب صافى بيع بسيط بلغ ٨٠ مليون جنيه تقريباً خلال العام مقارنة بصافى شراء بنحو ١,٦ مليار جنيه خلال العام الماضى وذلك بعد استبعاد الصفقات. واستحوذ الأجانب على ما يزيد عن ٢٠٪ من إجمالي التعاملات فى السوق خلال العام الحالى، حيث استحوذ المستثمرون الأجانب غير العرب على نحو ١٤٪ من إجمالى التعاملات فى البورصة بينما استحوذ العرب على ٦٪ من تعاملات السوق وذلك بعد استبعاد الصفقات.

و من الجدير بالذكر أن السوق المصري قد واصل جذب المستثمرين الجدد. حيث شهد العام تسجيل ما يزيد عن ١٦ ألف مستثمر جديد (أفراد ومؤسسات) مقارنة بنحو ٢٢ ألف مستثمر فى ٢٠١٢، وهو ما يعود إلى الظروف الاقتصادية الصعبة والمفاهيم المغلوطة عن البورصة والتى تحد من دخول المستثمرين الجدد إلى السوق. أما على مستوى المؤسسات فقد دخل إلى السوق اكثر من ١٢٠٠ مؤسسة للاستثمار لأول مرة، وكان أغلبية المؤسسات التي دخلت حديثاً إلى السوق المصري هي مؤسسات أجنبية وذلك بنسبة ٧٤٪. كما يتضح من الجدول التالي:

إجمالي عدد المستثمرين الجدد المسجلين في البورصة خلال ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢						
البيان	أفراد		مؤسسات		المجموع	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣
مصريين	١٩,٧٦٩	١٤,٤٥١	٣١٣	٢٤٢	٢٠,٠٨٢	١٤,٦٩٣
عرب	٦٣٨	٤٦٣	١٠٤	٧٥	٧٤٢	٥٣٨
اجانب	٣٥٧	١٩٢	١,٠٤١	٨٨٤	١,٣٩٨	١,٠٧٦
الإجمالي	٢٠,٧٦٤	١٥,١٠٦	١,٤٥٨	١,٢٠١	٢٢,٢٢٢	١٦,٣٠٧

وتقاسم الأفراد والمؤسسات التعاملات تقريباً فى السوق المصرى خلال عام ٢٠١٣ حيث استحوذ الأفراد على ٥١٪ من إجمالي التعاملات فى السوق مقابل ٤٩٪ للمؤسسات وهى نفس النسبة المحققة خلال العام الماضى تقريبا.

وقد اتجهت المؤسسات للشراء حيث بلغت صافى تعاملاتهم شراء بنحو ٩٥٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٣ وذلك مقارنة بصافى بيع قدره ١,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢ وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وعلى صعيد سوق السندات فقد شهد تعاملات سوق السندات انخفاضاً خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بالعام الماضي، حيث سجلت إجماليات التداول نحو ٢٩ مليار جنيه مصري مقارنة بنحو ٣٨ مليار جنيه تم تحقيقها خلال العام الماضى. كما بلغ حجم التداول للسندات نحو ٢٨ مليون سند مقابل ٣٧ مليون سند خلال العام الماضي.

و استحوذت السندات الحكومية التي يتم التداول عليها طبقاً لنظام المتعاملين الرئيسيين على غالبية قيمة وحجم التداول للسندات، أما عن سندات الشركات فقد حققت انخفاضاً فى احجام التداولات مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت قيمة التداول نحو ١٩ مليون جنيه مقارنة بنحو ٦٨ مليون جنيه خلال العام الماضي. بينما سجلت كمية تداول نحو ١٨٤ ألف سند مقابل ٧٦٠ ألف سند العام الماضي.

إجماليات التداول للسندات خلال عام ٢٠١٣		
البيان	قيمة التداول (بالمليون جنيه)	حجم التداول (بالألف)
سندات حكومية	٢٨٧٧٧,٣٠	٢٧٤٠٥,٣٠
سندات الخزانة (طبقاً لنظام المتعاملين الرئيسيين)	٢٨٧٧٧	٢٧٤٠٤
سندات الإسكان	٠,٠٠١	١,٦
سندات شركات	١٨,٦	١٨٣,٧
إجمالي	٢٨٧٩٥,٩٠	٢٧٥٨٩,٠٠

أهم صفقات الاستحواذ التي تمت من خلال البورصة في ٢٠١٣

بلغ عدد صفقات الاستحواذ المنفذة خلال العام الحالى صفقتان بقيمة ٢٨,١٤ مليار جنيه، مقابل ٤ صفقات بقيمة ١٩,٢ مليار جنيه مصري في ٢٠١٢. وهذان الصفقتان هما صفقة بيع ٢١,٤٨٪ من شركة أوراسكوم للانشاء والصناعة بقيمة ١١,٥ مليار جنيه تقريباً لشركة OCI NV، تليها صفقة بيع ٩٧٪ من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال بقيمة ١٦,٦ مليار جنيه لشركة بنك قطر الوطني.

أهم صفقات الاستحواذ التي تمت من خلال البورصة في ٢٠١٣				
المشتري	الورقة المالية	التاريخ	٪	القيمة (بالمليار جنيه)
OCI NV	أوراسكوم للانشاء والصناعة	يوليو ٢٠١٣	٪٢١,٤٨	١١,٤٨٨
بنك قطر الوطني	البنك الأهلي سوسيتيه جنرال	مارس ٢٠١٣	٪٩٧	١٦,٦٥٠

وفيما يلي بعض مؤشرات البورصة الخاصة بحركة التداول ورأس المال السوقي والمؤشرات السعرية وقيم الإصدارات الجديدة:

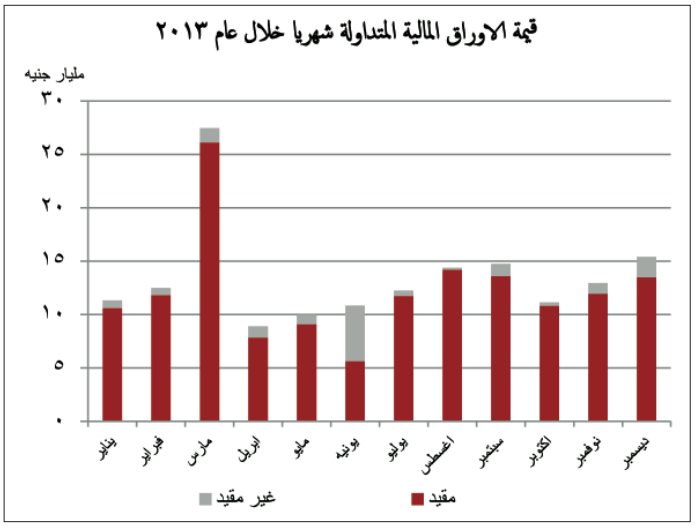

قيمة الاوراق المالية المتداولة شهريا خلال عام ٢٠١٣												
القيمة بالمليار جنيه												
	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	١٠,٦	١١,٨	٢٦,١	٧,٨	٩,١	٥,٦	١١,٧	١٤,٢	١٣,٦	١٠,٨	١٢,٠	١٣,٥
غير مقيد	٠,٧	٠,٧	١,٣	١,١	٠,٩	٥,٢	٠,٥	٠,٢	١,٢	٠,٣	١,٠	١,٩
إجمالى	١١,٣	١٢,٥	٢٧,٥	٨,٩	١٠,٠	١٠,٨	١٢,٣	١٤,٤	١٤,٨	١١,٢	١٣,٠	١٥,٤

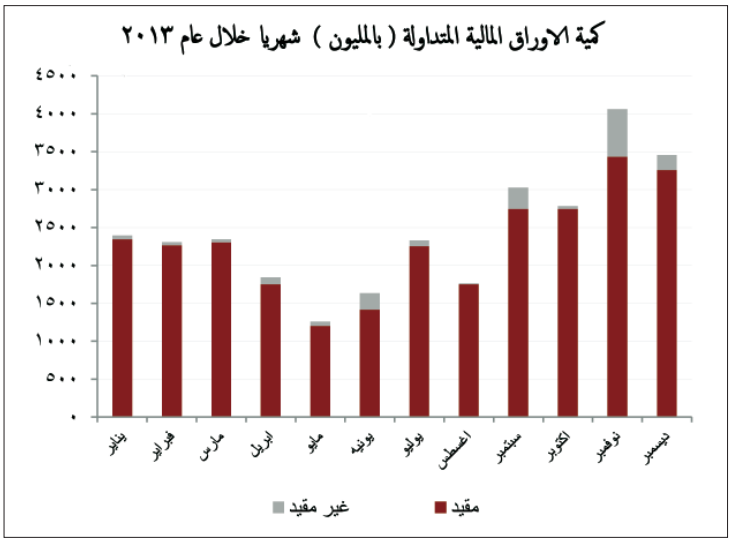

كمية الأوراق المالية المتداولة (بالمليون) شهريا خلال عام ٢٠١٣												
	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	٢٣٤٣	٢٢٦٥	٢٣٠٤	١٧٥٠	١٢٠٢	١٤١٨	٢٢٥٤	١٧٥٠	٢٧٤٥	٢٧٤٤	٣٤٣١	٣٢٥٨
غير مقيد	٥٠	٤٢	٣٩	٩٤	٥٧	٢١٥	٧٦	١٢	٢٨٠	٣٨	٦٢٧	١٩٦
إجمالى	٢٣٩٤	٢٣٠٧	٢٣٤٣	١٨٤٤	١٢٥٩	١٦٣٤	٢٣٣٠	١٧٦١	٣٠٢٤	٢٧٨٢	٤٠٥٩	٣٤٥٤

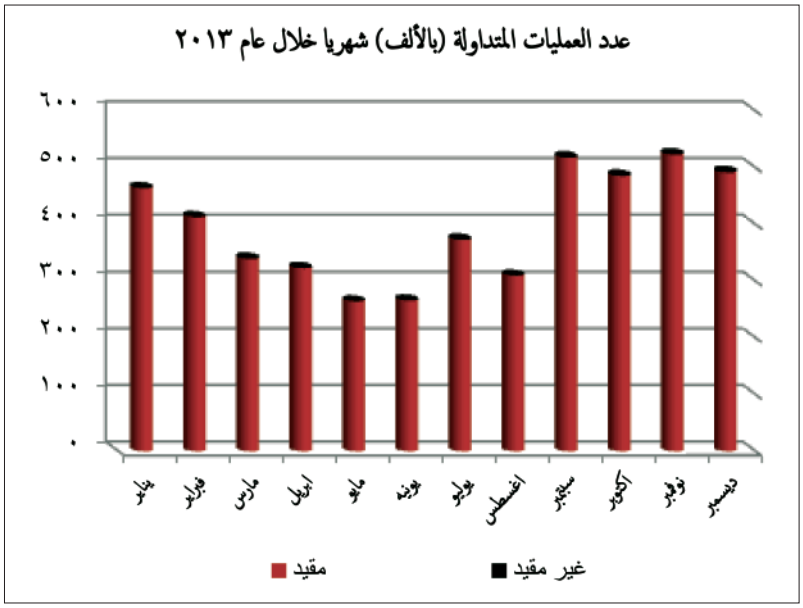

عدد العمليات المتداولة خلال عام ٢٠١٣												
العدد بالألف												
	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيه	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مقيد	٤٦٤	٤١٣	٣٣٩	٣٢٣	٢٦٤	٢٦٥	٣٧٣	٣١٠	٥١٨	٤٨٥	٥٢٣	٤٩١
غير مقيد	٢	٢	٢	٢	١	٢	٢	١	٢	٢	٢	٣
إجمالى	٤٦٦	٤١٥	٣٤١	٣٢٥	٢٦٥	٢٦٧	٣٧٥	٣١١	٥٢٠	٤٨٧	٥٢٥	٤٩٤

رأس المال السوقى للشركات المقيدة شهريا خلال عام ٢٠١٣	
الشهور	القيمة بالمليار جنيه
يناير	٣٧٧
فبراير	٣٧٤
مارس	٣٥٥
إبريل	٣٥٦
مايو	٣٦١
يونيو	٣٢٢
يوليو	٣٥٧
أغسطس	٣٥٥
سبتمبر	٣٧٨
أكتوبر	٤٠٢
نوفمبر	٤٠٣
ديسمبر	٤٢٧

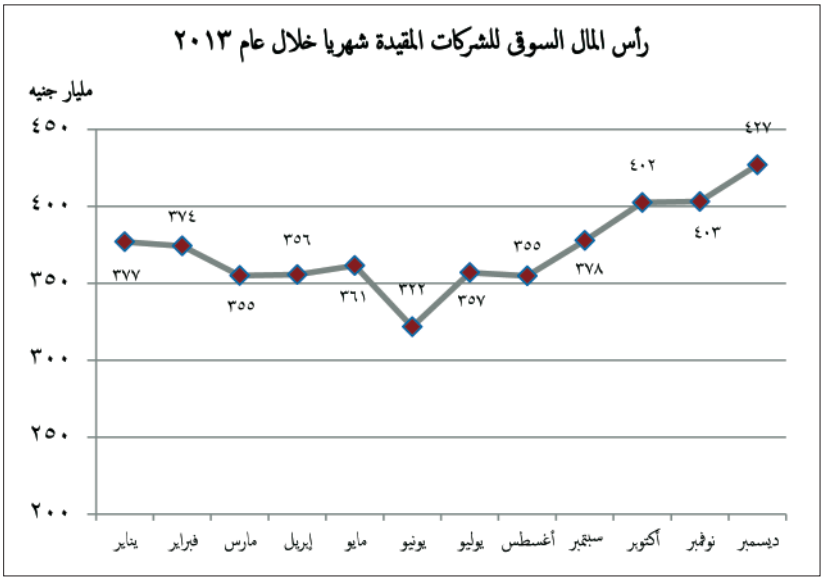

رأس المال السوقى للشركات المقيدة	
السنة	القيمة بالمليار جنيه
٢٠٠٠	١٢٠
٢٠٠١	١١١
٢٠٠٢	١٢٢
٢٠٠٣	١٧٢
٢٠٠٤	٢٣٤
٢٠٠٥	٤٥٦
٢٠٠٦	٥٣٤
٢٠٠٧	٧٦٨
٢٠٠٨	٤٧٤
٢٠٠٩	٥٠٠
٢٠١٠	٤٨٨
٢٠١١	٢٩٤
٢٠١٢	٣٧٦
٢٠١٣	٤٢٧

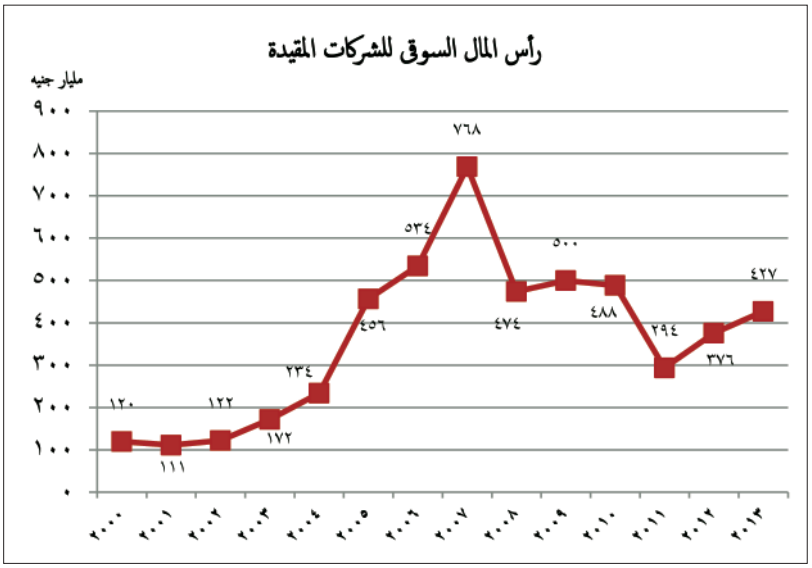

التغير في مؤشر الأسعار EGX30 خلال عام ٢٠١٣	
الشهور	القيمة
يناير	٥٦٠٦,٤٩
فبراير	٥٤٨٩,٤٦
مارس	٥٠٩٨,٨٢
إبريل	٥١٩٦,٤٨
مايو	٥٤٣٨,٧٧
يونيو	٤٧٥٢,٢٢
يوليو	٥٣٢٤,٧٠
أغسطس	٥٢٦٧,٧٢
سبتمبر	٥٦٢٠,٥٣
أكتوبر	٦١٨١,٨٦
نوفمبر	٦١٨٤,١١
ديسمبر	٦٧٨٢,٨٤

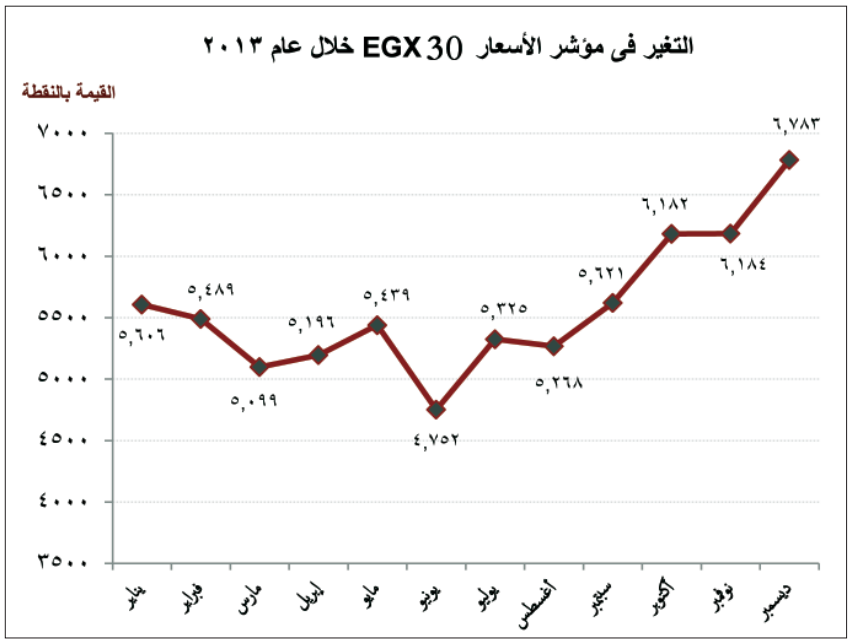

قيمة الاصدارات الجديدة (أسهم – سندات) شهرياً خلال عام ٢٠١٣	
السنة	القيمة بالمليار جنيه
يناير	٣,٥٩
فبراير	١,٠٠
مارس	١,٥٠
إبريل	٢,٥٧
مايو	١,٢٢
يونيو	٢,٢٢
يوليو	١,٩٩
أغسطس	١,٧٩
سبتمبر	٣,٦٨
أكتوبر	٢,٦٣
نوفمبر	١٠,٥٨
ديسمبر	٥,٥٧

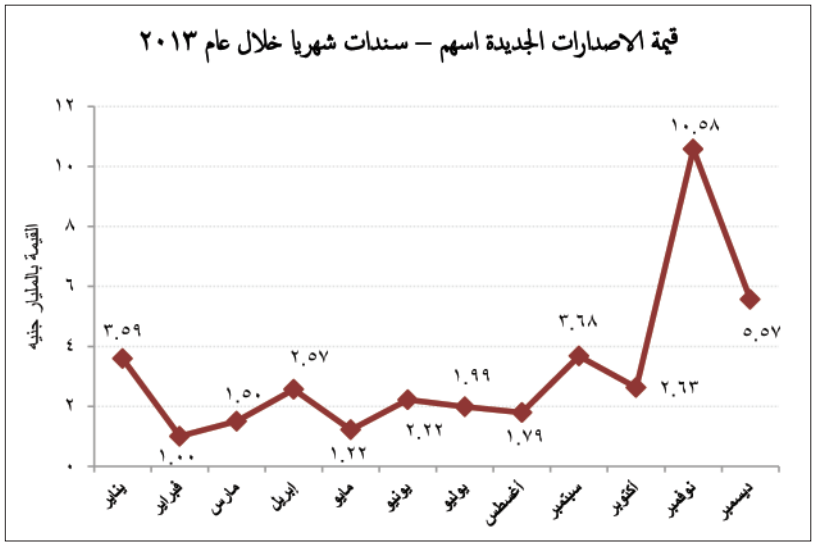

أداء البورصة المصرية مقارنة ببورصات المنطقة والعالم خلال عام ٢٠١٣

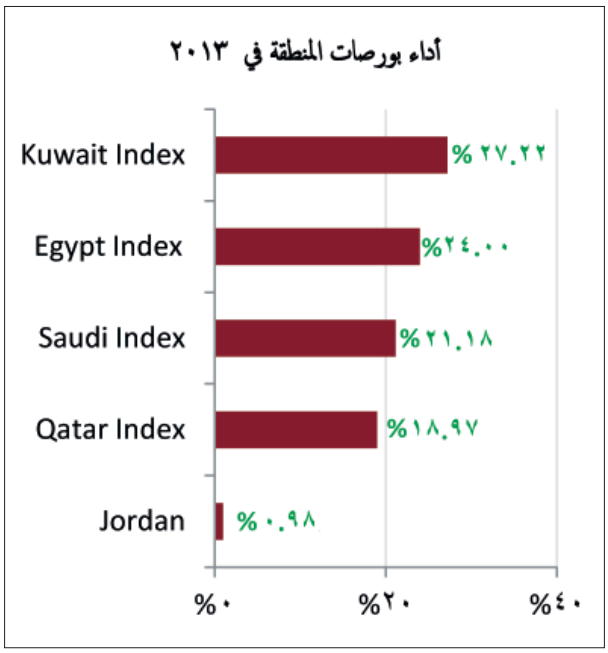

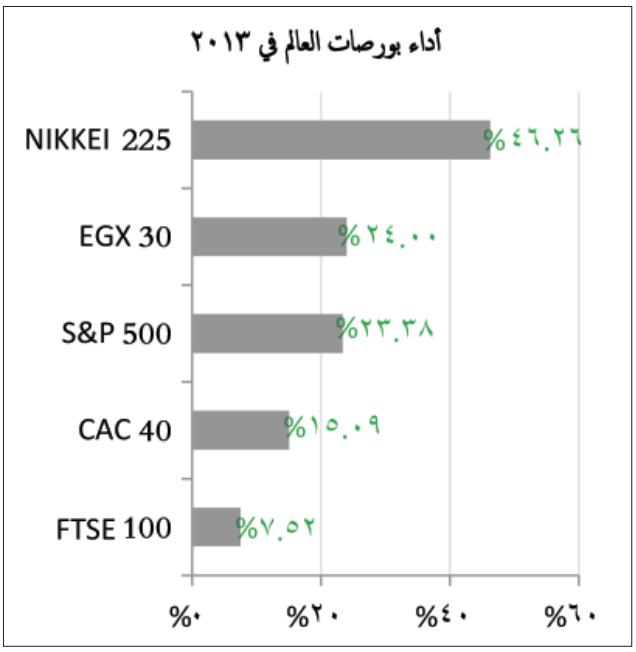

معدل التغير في مؤشر أسعار مورجان ستانلي (MSCI) للأسواق الناشئة مقوم بالدولار الأمريكي خلال ٢٠١٣

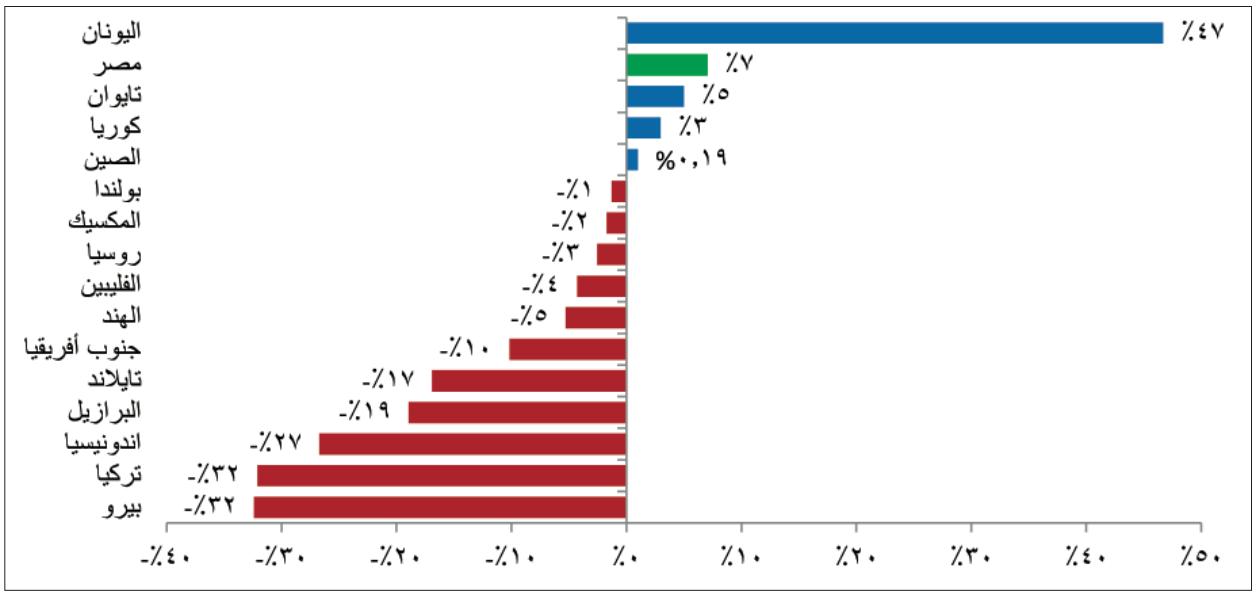

ملحق (ب)
مؤشرات التأمين

١) شركات التأمين

أصول شركات التأمين القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
قطاع أعمال عام	٢٤٣٠٢	٢٥١٨٧	٢٧٣٢٤	٢٨٥١٦	٣٠١٨٥
قطاع خاص	٨٧٤٧	١٠٦٥٤	١٢٧٥٩	١٤٥٠٢	١٧٥٢٨
الاجمالى	٣٣٠٤٩	٣٥٨٤١	٤٠٠٨٣	٤٣٠١٨	٤٧٧١٣

حقوق حملة الوثائق (وفقاً للقطاع) القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
قطاع أعمال عام	١٦٨٢٧	١٨٣٨٣	١٩٧٧٨	٢٠٨٥٧	٢٢٥٦٠
قطاع خاص	٥٥٩٣	٦٦٥٩	٨١١٦	٩٥٨٨	١١٦٢٦
الاجمالى	٢٢٤٢٠	٢٥٠٤٢	٢٧٨٩٤	٣٠٤٤٥	٣٤١٨٦

حقوق حملة الوثائق (وفقاً للنشاط) القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
تأمينات الأشخاص	١٤١٩٦	١٦٣٥١	١٨٣٧١	٢٠٥٨٧	٢٣٤٦٥
تأمينات الممتلكات	٨٢٢٤	٨٦٩١	٩٥٢٣	٩٨٥٨	١٠٧٢١
الاجمالى	٢٢٤٢٠	٢٥٠٤٢	٢٧٨٩٤	٣٠٤٤٥	٣٤١٨٦

تطور حقوق المساهمين وفقاً للقطاع القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
قطاع أعمال عام	٤٧٢٨	٤٢٧١	٤٦٠٠	٥٣١٤	٤٨٦٣
قطاع خاص	١٦٧٧	٢٢٤٩	٢٢٣١	٢٥٨٩	٢٩٨٧
إجمالي حقوق المساهمين	٦٤٠٥	٦٥٢٠	٦٨٣١	٧٩٠٣	٧٨٥٠

تطور حقوق المساهمين وفقاً لنوع التأمين (تكافلي . تجاري)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
تأمين تكافلي	١٦٩	٣٥١	٣٦٩	٤٧٣	٥٤١
تأمين تجاري	٦٢٣٦	٦١٦٩	٦٤٦٢	٧٤٣٠	٧٣٠٩
إجمالي حقوق المساهمين	٦٤٠٥	٦٥٢٠	٦٨٣١	٧٩٠٣	٧٨٥٠

تطور استثمارات شركات التأمين وفقاً للقطاع

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
قطاع أعمال عام	٢١٧٢٠	٢٢٨٢٧	٢٤٦٤٢	٢٦٢٤٣	٢٧٦٤١
قطاع خاص	٧١٩١	٨٨٨٤	١٠٧٠٦	١٢٤٤١	١٤٦٩٨
الاجمالى	٢٨٩١١	٣١٧١١	٣٥٣٤٨	٣٨٦٨٤	٤٢٣٣٩

توزيع الاستثمارات (وفقاً لقنوات الاستثمار)

القيمة بالمليون جنيه

قنوات الاستثمار	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
صافى العقارات	٣٩	٤١	٤٣	٦٨	٨١
صكوك وسندات حكومية	٥٠٥٤	٥٤٦٦	٧٣٣٢	١١٢٩٢	١١٨٢٠
صافى أوراق مالية بغرض المتاجرة	٢٧٨٠	٣١٤٧	٣٥١٦	٣٨٧٩	٤٣٠٣
صافى اوراق مالية متاحة للبيع	٨٢٢٠	٨٢٢٩	٨٦٢٧	٨٩٥٤	٨٥٦١
صافى أوراق مالية محتفظ بها	٢٦٤٦	٣٣٤٥	٣٥٠٦	٣٣٨٣	٥١٩٥
صافى الأوراق المالية	١٨٧٠٠	٢٠١٨٧	٢٢٩٨١	٢٧٥٠٨	٢٩٨٧٩
صافى القروض	٢٩٥	٣٧٥	٤٥٤	٥١٢	٥٩٨
اجمالى الودائع الثابتة بالبنوك	٩٨٧٧	١١١٠٨	١١٨٧٠	١٠٥٩٦	١١٧٨١
صافى الاستثمارات	٢٨٩١١	٣١٧١١	٣٥٣٤٨	٣٨٦٨٤	٤٢٣٣٩

الأقساط المباشرة (وفقاً للقطاع)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
قطاع أعمال عام	٤٠٢١	٤٤٢١	٤٥٩٧	٤٩٢٤	٥٦٨٩
قطاع خاص	٣٧٩٧	٤٣٦١	٥٠٥٨	٥٦٨٣	٦٥٣١
الاجمالى	٧٨١٨	٨٧٨٢	٩٦٥٥	١٠٦٠٧	١٢٢٢١

الاقساط المباشرة (وفقاً للنشاط) القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
أشخاص	٣٠٦٨	٣٦٠٨	٤٠٠٠	٤٥١٨	٥٢٦٧
ممتلكات	٤٧٥٠	٥١٧٤	٥٦٥٥	٦٠٨٩	٦٩٥٤
الاجمالى	٧٨١٨	٨٧٨٢	٩٦٥٥	١٠٦٠٧	١٢٢٢١

توزيع الأقساط المباشرة (وفقاً لنوع التأمين) القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
تأمين تكافلي	١٥٩	٣٧٤	٥٣٢	٦٩٨	٩٤٣
تأمين تجاري	٧٦٥٩	٨٤٠٨	٩١٢٣	٩٩٠٩	١١٢٧٧
الاجمالي	٧٨١٨	٨٧٨٢	٩٦٥٥	١٠٦٠٧	١٢٢٢١

التعويضات المباشرة (وفقاً للقطاع) القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
قطاع أعمال عام	٢٩٠٠	٣٢٧٦	٣١٢٠	٤٤٩١	٣٥٣٥
قطاع خاص	١٩٨٧	١٩٦٩	٢٤٦٧	٣٠٧٨	٣١٨٢
الاجمالى	٤٨٨٧	٥٢٤٥	٥٥٨٧	٧٥٦٩	٦٧١٧

التعويضات المباشرة (وفقاً للنشاط) القيمة بالمليون جنيه					
البيان	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
أشخاص	٢٠٢٨	٢١٤٠	٢٥٠٣	٣٠٣٥	٣٣٦٤
ممتلكات	٢٨٥٩	٣١٠٥	٣٠٨٤	٤٥٣٤	٣٣٥٣
الاجمالى	٤٨٨٧	٥٢٤٥	٥٥٨٧	٧٥٦٩	٦٧١٧

تطور التعويضات المباشرة لتأمينات الممتلكات (وفقاً لفروع التأمين) القيمة بالمليون جنيه					
فروع التأمين	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
الحريق	٣١٨	٢٩٦	٣٢٩	٧٠١	٥٠٦
النقل البحري	٥٤	٢٧	٣٨	٩٠	٣٥
النقل الداخلي	٦	٧	٨	١٤	٢٦
أجسام السفن	٨٤	٦٨	٩٥	٥٦	٣٤
الطيران	-٤٢	٤٦	١٠	٧١٢	٥٦
السيارات التكميلي	٧٦٥	٧١٧	٧٩٦	٨٧٤	٩٣٠
السيارات الإجباري	١٠٣٩	١١٩٩	١١٦٥	٩٨٨	٧٢٦
الهندسي	١٠٨	١٣٠	٢١٢	٢١٢	١٤٠
البترول	١٦٧	٢٦٦	١٧	٣٨٩	١٣٣
الحوادث	٧٢	٨٢	٩١	١٣١	١٢٥
الطبي	٢٨٨	٢٦٧	٣٢٣	٣٦٧	٦٤١
الاجمالى	٢٨٥٩	٣١٠٥	٣٠٨٤	٤٥٣٤	٣٣٥٣

تطور التعويضات المباشرة وفقاً لنوع التأمين (تجاري . تكافلي) القيمة بالمليون جنيه					
نوع التأمين	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣
تأمين تكافلي	١٩	٨٣	١٥٨	٢٣٦	٣٦٣
تأمين تجاري	٤٨٦٨	٥١٦٢	٥٤٢٩	٧٣٣٣	٦٣٥٥
الاجمالي	٤٨٨٧	٥٢٤٥	٥٥٨٧	٧٥٦٩	٦٧١٧

٢) صناديق التأمين الخاصة

مؤشرات أداء نشاط صناديق التأمين الخاصة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ القيمة بالمليون جنيه			
البيان	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	معدل النمو ٪
التعويضات	٣,٦٧٥	٤,١٩٩	٪١٥
الاشتراكات ومساهمات الجهات	٤,١٦٧	٤,٦٢١	٪١١
جملة الاستثمارات	٣٢,٣٤١	٣٥,٢٧٤	٪٩
المال الاحتياطى أخر المدة	٣٢,٤١١	٣٦,٠٩٧	٪١٢
جملة الاصول	٣٥,٤٨٤	٣٩,٣٩٧	٪١١

قنوات استثمار صناديق التأمين الخاصة القيمة بالمليون جنيه					
قنوات الإستثمار	٢٠٠٩/٠٦/٣٠	٢٠١٠/٠٦/٣٠	٢٠١١/٠٦/٣٠	٢٠١٢/٠٦/٣٠	٢٠١٣/٠٦/٣٠
ودائع نقدية ثابته	٥١٣٨	٥٣٤٥	٥٤٤٩	٥٤٠٦	٥٥٦٦
أ.مالية مضمونة من الحكومة	١٦٩٥٤	١٩٤١٣	٢١٩٢٥	٢٤٥٥٨	٢٧٢٥٤
أ. مالية متداولة	٧٧٢	١١١٥	١٢٤٨	١١٢٧	١٥٠٨
قروض للأعضاء	٢٩٥	٣٢٨	٣٣٣	٣٣٤	٤١٤
عقارات	٢٤٧	٢٤٤	٤٤٠	٥٥٦	٤٥٤
إستثمارات أخرى	٧٦٣	٨٠	٢٣٠	٣٦٠	٧٨
اجمالى الاستثمارات	٢٤١٦٩	٢٦٥٢٥	٢٩٦٢٥	٣٢٣٤١	٣٥٢٧٤
المال الإحتياطى آخر المدة	٢٤٢١٤	٢٧٠١٣	٣٠٣٤٩	٣٢٤١١	٣٦٠٩٧

ملحق (ج)

مؤشرات التمويل العقاري

أهم البيانات والمؤشرات			
البيان	ديسمبر ٢٠١٢	ديسمبر ٢٠١٣	معدل النمو ٪
اجمالي حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقارى للمستثمرين (بالمليون جنيه)	٣,٧٧٣	٤,٢٦٠	٪١٢,٩١
اجمالى أرصدة التمويل العقارى لدى شركات التمويل (بالمليون جنيه)	٢,٣٧٢	٢,٢٨٣	٪٣,٧٥-
اجمالى أرصدة التمويل العقارى لدى البنوك (بالمليون جنيه)	٢,٦٩٣	٢,٩٤٩	٪٩,٥١
إجمالى عدد المستثمرين	٣٢,٨٦٤	٣٤,٠٤٥	٪٣,٥٩
متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار LTV (٪)	٪٤٢,٧١	٪٥٧,١٢	٪٣٣,٧٤
متوسط سعر الفائدة (٪)	٪١٢,٣١	٪١٢,١١	٪١,٦٢-
متوسط حجم التمويل الممنوح للمستثمرين (ألف جنيه)	١١٤,٨	١٢٥,١	٪٨,٩٧
متوسط فترة سداد التمويل (بالسنة)	١٦,٥	١٦,٦	٪٠,٦١
متوسط القسط الشهري للمستثمرين (بالجنيه)	٣,٠٩٦	٣,٦٣٣	٪١٧,٣٤

بيان بإجمالى رؤوس الأموال للشركات المرخص لها للعمل بسوق التمويل العقارى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

القيمة بالمليون جنيه

م	الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	رأس المال المدفوع
١	التعمير للتمويل العقاري	٥٠٠	٤٠٤	٤٠٤
٢	المصرية للتمويل العقاري	٣٠٠	١٠٠	١٠٠
٣	تمويل للتمويل العقاري	٥٠٠	١٠٠	١٠٠
٤	أملاك للتمويل والاستثمار العقاري	٥٠٥	١٢٥,٥	١٢٥,٥
٥	المصرية لإعادة التمويل العقارى	٦٤٠	٣٦٣,٥	٣٦٣,٥
٦	التيسير للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	٥٠
٧	تمويل الإمارات للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	٢٥
٨	النعيم للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	١٢,٥
٩	الأهلى للتمويل العقاري	٥٠٠٠	٥٠٠	١٦٢,٥
١٠	العربى الإفريقى الدولى للتمويل العقارى	٥٠٠	١١٠	١١٠
١١	الأهلي المتحد للتمويل	٥٠٠	٥٠	٥٠
١٢	سكن للتمويل العقاري	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣	المصريين للتمويل العقارى	٥٠٠	٥٠	٥٠
	الإجمالي	١١٤٤٥	٢٠٥٣	١٦٥٣

بيان بعدد المستثمرين وقيمة التمويل الممنوح من الشركات شهريا

القيمة بالمليون جنيه

الشهور	عدد المستثمرين		قيمة التمويل		رصيد المديونية	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣
شهر يناير	١٨٦	٨٠	١٩	٢٨	٢١٠٧	٢٣٥٧
شهر فبراير	٦٠٨	٣٤٧	٥٦	٩١	٢١٤٣	٢٣٨٥
شهر مارس	٥٤٥	١٠٥	٥٤	٥٣	٢١٧٠	٢٣٩٨
شهر أبريل	٣١٤	١٥٧	٥٨	٩٠	٢١٨٢	٢٤٣١
شهر مايو	٣٧٦	٧٠	٨٠	٤٢	٢٢٤٠	٢٤٣٣
شهر يونيو	٢٧٠	١١٠	١١٩	٣٥	٢٣١٧	٢٤٢٤
شهر يوليو	٥٨	٢٥	٥	١٣	٢٢٧٢	٢٣٨٧
شهر أغسطس	١١٥	٢٥	٤٧	٢٩	٢٢٨٠	٢٣٤٢
شهر سبتمبر	١٠٤	٥٦	٧٥	١٩	٢٣١٣	٢٣١٢
شهر أكتوبر	١٨٥	١٣٢	٣٢	٣٦	٢٣٤٤	٢٣٠٩
شهر نوفمبر	١٩٢	٢٤	٦١	١٨	٢٣٣٦	٢٢٨٧
شهر ديسمبر	٢٨٠	٥٠	٦٣	٣٣	٢٣٧٢	٢٢٨٣
الإجمالى	٣٢٣٣	١١٨١	٦٦٩	٤٨٧		

بيان بعدد المستثمرين وقيمة التمويل الممنوح من الشركات

القيمة بالمليون جنيه

الشركة	عدد المستثمرين		قيمة التمويل		رصيد المديونية	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣
التعمير للتمويل العقاري	١٧٦٦	١٦٨	٦١	٢٥	٩٣٤	٨٩٦
المصرية للتمويل العقاري	١٤٢	٢٦	٩١	٥٠	٣٠٧	٢٧٣
تمويل للتمويل العقاري	٢٧٥	٣٣٢	٩٥	١١٨	٣٢٨	٣٢٨
أملاك للتمويل والاستثمار العقاري	٠	٢	٠	٢	١٢٦	١١١
التيسير للتمويل العقاري	٠	٤٨	٠	١٩	١٦	٢٤
الأهلى للتمويل العقاري	٤٧٤	٢٧٨	١٧١	٩٤	٢٠٠	٢١٧
العربى الافريقى للتمويل العقارى	١٨٧	٧١	١١٣	٦٠	٢٣٢	١٧٨
الأهلي المتحد للتمويل	٧٠	٣٤	٦١	٥٤	٥١	٧٣
سكن للتمويل العقاري	٣١٩	٢٢٢	٧٧	٦٥	١٧٨	١٨٣
الإجمالى	٣٢٣٣	١١٨١	٦٦٩	٤٨٧	٢٣٧٢	٢٢٨٣

عدد المستثمرين موزعا حسب شرائح الدخل الشهرى						
الدخل الشهرى بالجنيه	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام		
	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪
حتى ١٧٥٠	٢٣,٥٤٧	٢٣,٩٢٧	٪١,٦	١,٧٢٢	٣٨٠	٪٧٧,٩-
من ١٧٥١ الى ٢٥٠٠	٢,٢٩٢	٢,٤٥٨	٪٧,٢	١٣٣	١٦٦	٪٢٤,٨
من ٢٥٠١الى ٥٠٠٠	٩٤٧	٩٦٣	٪١,٧	٢١٦	١٦	٪٩٢,٦-
من ٥٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١,٠٠١	١,٠١٧	٪١,٦	٣١	١٦	٪٤٨,٤-
من ١٠٠٠١ الى ٢٠٠٠٠	١,١٧٨	١,٢٩٩	٪١٠,٣	٨٧	١٢١	٪٣٩,١
من ٢٠٠٠١ الى ١٠٠٠٠٠	٢,٩٢٣	٣,٢١١	٪٩,٩	٧٩٠	٢٨٨	٪٦٣,٥-
أكثر من ١٠٠٠٠٠	٩٧٦	١,١٧٠	٪١٩,٩	٢٥٤	١٩٤	٪٢٣,٦-
الإجمالي	٣٢,٨٦٤	٣٤,٠٤٥	٪٣,٦	٣,٢٣٣	١,١٨١	٪٦٣,٥-

قيمة التمويل موزعا حسب شرائح الدخل الشهرى القيمة بالمليون جنيه						
الدخل الشهرى بالجنيه	قيمة التمويل التراكمى منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪
حتى ١٧٥٠	٧٩٠	٨٢٢	٪٤,١	٧٠	٣٢	٪٥٤,٣-
من ١٧٥١ الى ٢٥٠٠	١٥٢	١٦٤	٪٧,٩	٨	١٢	٪٥٠,٠
من ٢٥٠١الى ٥٠٠٠	٧٧	٧٨	٪١,٣	١٦	١	٪٩٣,٨-
من ٥٠٠١ الى ١٠٠٠٠	١٢٨	١٢٨	٪٠,٠	٧	٠	٪١٠٠,٠-
من ١٠٠٠١ الى ٢٠٠٠٠	٢١٨	٢٤٠	٪١٠,١	١٦	٢٢	٪٣٧,٥
من ٢٠٠٠١ الى ١٠٠٠٠٠	١,١٨٦	١,٣٥٤	٪١٤,٢	٢٥٩	١٦٨	٪٣٥,١-
اكثر من ١٠٠٠٠٠	١,٢٢٢	١,٤٧٤	٪٢٠,٦	٢٩٣	٢٥٢	٪١٤,٠-
الإجمالي	٣,٧٧٣	٤,٢٦٠	٪١٢,٩	٦٦٩	٤٨٧	٪٢٧,٢-

عدد المستثمرين موزعا حسب التوزيع الجغرافى						
المحافظة	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام		
	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪
القاهرة	٤,٩٤٩	٥,٣١٧	٪٧,٤	٤٤٧	٣٦٨	٪١٧,٧-
الجيزة	١٧,٥٤٧	١٨,٠٤٢	٪٢,٨	٧٨٧	٤٩٥	٪٣٧,١-
الإسكندرية ومطروح	٨٣٣	١,٠٢٤	٪٢٢,٩	٢٦٩	١٩١	٪٢٩,٠-
البحر الأحمر	١٨٧	٢٠١	٪٧,٥	٤٦	١٤	٪٦٩,٦-
محافظات أخرى	٩,٣٤٨	٩,٤٦١	٪١,٢	١,٦٨٤	١١٣	٪٩٣,٣-
الإجمالي	٣٢,٨٦٤	٣٤,٠٤٥	٪٣,٦	٣,٢٣٣	١,١٨١	٪٦٣,٥-

قيمة التمويل موزعا حسب التوزيع الجغرافى القيمة بالمليون جنيه						
المحافظة	قيمة التمويل التراكمى منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪
القاهرة	١٦٢١	١٩٢١	٪١٨,٥	٣٦٠	٣٠٠	٪١٦,٧-
الجيزة	١٢٥٩	١٣٤٣	٪٦,٧	٨٩	٨٤	٪٥,٦-
الإسكندرية ومطروح	٣٢٨	٤٠٤	٪٢٣,٢	٩٨	٧٦	٪٢٢,٤-
البحر الأحمر	١٣٠	١٤٥	٪١١,٥	٢٨	١٥	٪٤٦,٤-
محافظات أخرى	٤٣٥	٤٤٧	٪٢,٨	٩٤	١٢	٪٨٧,٢-
الإجمالي	٣٧٧٣	٤٢٦٠	٪١٢,٩	٦٦٩	٤٨٧	٪٢٧,٢-

عدد المستثمرين موزعا حسب مساحة الوحدات						
المساحة (م ٢)	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام		
	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪
من ٠ - ٦٦	٢٤٥٠٢	٢٥٠٠٧	٪٢,١	٢٠١٧	٥٠٥	٪٧٥,٠-
من ٦٦- ٨٦	١٣٩١	١٤٦٢	٪٥,١	٤١	٧١	٪٧٣,٢
من ٨٦ - ١٢٠	١٤١٤	١٦٣١	٪١٥,٣	٢١١	٢١٧	٪٢,٨
من ١٢٠ - ٢٠٠	٣٠٣٥	٣٢١٢	٪٥,٨	٥٣٠	١٧٧	٪٦٦,٦-
اكبر من ٢٠٠	٢٥٢٢	٢٧٣٣	٪٨,٤	٤٣٤	٢١١	٪٥١,٤-
الإجمالي	٣٢٨٦٤	٣٤٠٤٥	٪٣,٦	٣٢٣٣	١١٨١	٪٦٣,٥-

قيمة التمويل موزعا حسب مساحة الوحدات القيمة بالمليون جنيه						
المساحة (م ٢)	قيمة التمويل التراكمى منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪
من ٠ - ٦٦	٨٧٩	٩٠٨	٪٣,٣	٧٣	٢٩	٪٦٠,٣-
من ٦٦- ٨٦	٨٨	٩٥	٪٨,٠	١٠	٧	٪٣٠,٠-
من ٨٦ - ١٢٠	١٧٢	٢٠٤	٪١٨,٦	٣٨	٣٢	٪١٥,٨-
من ١٢٠ - ٢٠٠	٥٦٧	٦٤٧	٪١٤,١	١٠٥	٨٠	٪٢٣,٨-
اكبر من ٢٠٠	٢٠٦٧	٢٤٠٦	٪١٦,٤	٤٤٣	٣٣٩	٪٢٣,٥-
الإجمالي	٣٧٧٣	٤٢٦٠	٪١٢,٩	٦٦٩	٤٨٧	٪٢٧,٢-

عدد المستثمرين موزعا حسب الغرض من الاستخدام					
نوع الغرض	العدد التراكمى منذ بداية النشاط			العدد خلال العام	
	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪
سكنى	٣٢٥٢٤	٣٣٦٨٤	٣,٦٪	٣٢٠٧	١١٦٠	-٦٣,٨٪
إدارى	٥٣	٦١	١٥,١٪	٧	٨	١٤,٣٪
تجارى	٢٨٧	٣٠٠	٤,٥٪	١٩	١٣	-٣١,٦٪
خدمى	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	٣٢٨٦٤	٣٤٠٤٥	٣,٦٪	٣٢٣٣	١١٨١	-٦٣,٥٪

قيمة التمويل موزعا حسب الغرض من الاستخدام القيمة بالمليون جنيه					
نوع الغرض	قيمة التمويل التراكمى منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام	
	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪	٢٠١٢	٢٠١٣	معدل التغير ٪
سكنى	٣,٦٢٧	٤,١٠٨	١٣,٣٪	٦٦٣	٤٨١	-٢٧,٥٪
إدارى	٣٤	٣٧	٨,٨٪	١	٣	٢٠٠,٠٪
تجارى	١١٢	١١٥	٢,٧٪	٥	٣	-٤٠,٠٪
خدمى	٠	٠	٠,٠٪	٠	٠	٠,٠٪
الإجمالي	٣,٧٧٣	٤,٢٦٠	١٢,٩٪	٦٦٩	٤٨٧	-٢٧,٢٪

ملحق (د)

مؤشرات التأجير التمويلي

اظهرت مؤشرات نشاط التأجير التمويلى لعام ٢٠١٣ استمرار تراجع معدلات نمو النشاط فى السوق المحلية عن العام السابق،وذلك بعد إطرادها فى الارتفاع منذ عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١١ . فانخفضت قيم العقود هذا العام لتصل إلى ٦ مليار جنيه مقابل ٧,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢ بمعدل انخفاض قدره ٢٤٪. وقد يرجع هذا الانخفاض بالمقارنة بالعام السابق، إلى التراجع الملحوظ الذى شهده نشاط الطائرات والبواخر العائمة والذى بلغ ٩٩٪ مقارنةً بالعام السابق، حيث سجل هذا العام عقداً للبواخر بقيمة ١٧ مليون جنيه ولم يتم تسجيل أية عقود للطائرات، بينما شهد العام السابق تسجيل سبعة عقود فى ذلك النشاط،بواقع ثلاثة عقود للطائرات بقيمة ٢٢٢٧ مليون جنيه، وأربعة عقود للبواخر بقيمة ٥٢ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالى تطور نشاط التأجير التمويلى خلال الأعوام الخمسة الماضية، ويتضح من استقراء الأرقام الانخفاض فى قيمة العقود خلال عام ٢٠١٣ بالمقارنة بعام ٢٠١٢ .

جدول (١)	تطور نشاط التأجير التمويلي	
السنوات	عدد العقود	قيمة العقود بالمليون جنيه
٢٠٠٩	١٥٥٣	٣٥٧٩
٢٠١٠	١٦٦٤	٨٤٩٤
٢٠١١	١٦٤٠	٨٦٩١
٢٠١٢	١٦٩١	٧٩٩٦
٢٠١٣	١٨٩٦	٦٠٨٤

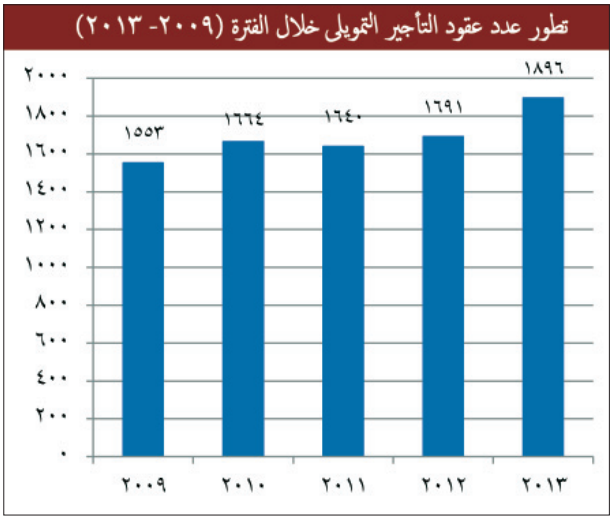

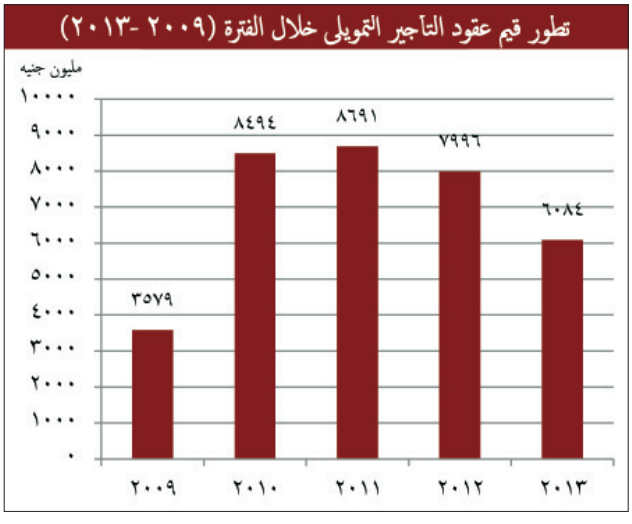

تطور نشاط التأجير التمويلى خلال عام ٢٠١٣ مقارنةً بعام ٢٠١٢				
الشهور	٢٠١٢		٢٠١٣	
	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)
يناير	٩٥	٣٨١,٨٥	١٦٥	٣٥٥,٧٩
فبراير	١٣٦	١٧٣٣,١١	١٢٩	٢٦٨,٣٠
مارس	١٥٦	١١٧٢,٢٠	١٧٣	٢٣٤,٣٧
أبريل	١١٢	٩٣٠,٤٤	٢٣٢	٧٢٥,٨١
مايو	١٦٢	٢٥١,٢٥	١٧٣	٤٢٩,١٦
يونيو	١٤٨	٥٧٠,١٥	١٨٩	٤٢٤,٣١
يوليو	١٧١	٩٨٠,٣٤	١٠٤	٤٣٩,٥٦
أغسطس	١٠٦	٤٤٨,٦٥	١٠٨	٣٩٥,٥٥
سبتمبر	١٤٧	٥٠٥,٩٠	١٤٨	٣١٦,٦٣
أكتوبر	١٣٤	٤٤٠,٥٢	١٣١	٥٦٦,٧٣
نوفمبر	١٤٧	١٦٩,٥٣	١٥٥	٣٩٣,٣٧
ديسمبر	١٧٧	٤١٢,٠٢	١٨٩	١٥٣٤,٨٦
الإجمالى	١٦٩١	٧٩٩٥,٩٥	١٨٩٦	٦٠٨٤,٤٦

قيم عقود التأجير التمويلى مصنفة وفقاً للنشاط					
القيمة بالمليون جنيه					
النشاط	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عقارات وأراضى	١٠٣٦	٢,٨١٧	٣,٣٦٩	٢,٦٤٨	٣,٠٤٢
سيارات بأنواعها	٦٦٢	١,٠٢٨	٩٠٢	١,٠٤٨	١,٢٣٩
معدات واجهزة طبية	٣٣٥	٣٦٧	١٠٦٥	١١٤٤	٦٨٦
معدات ثقيلة	٥٠٨	٨٨٩	٨٠٤	٣٩٢	٤٥٨
خطوط انتاج	٥٣٦	٢٩٣	٨٠١	٢٥٧	٣١٧
ماكينات تصوير وفاكسات	٢٥٣	٢٤٩	١٠٦	١١٦	١١٠
طائرات /بواخر عائمة	٥٣	٢,٧٩٥	١,٥٣٩	٢,٢٧٩	١٧
المال المعنوي	٤٧	٠	٠,٠٠	٧	٠
مولدات كهربائية	٠	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠
أخرى	١٤٩	٥٦	١٠٥	١٠٦	٢١٦
الإجمالى	٣,٥٧٩	٨,٤٩٤	٨,٦٩١	٧,٩٩٦	٦,٠٨٤

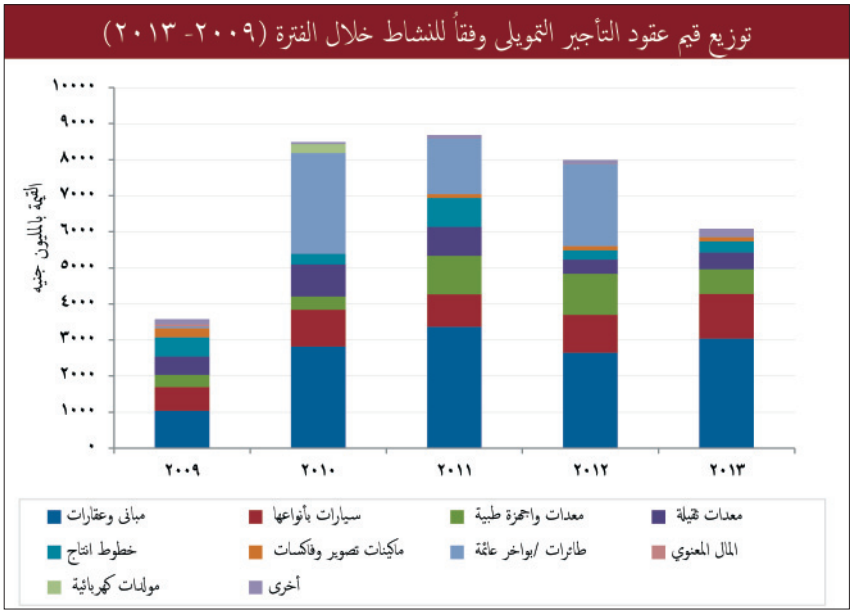

بيان بعدد شركات التأجير التمويلى		
بيان	عام ٢٠١٢	عام ٢٠١٣
إجمالى الشركات المقيدة حتى نهاية العام	٢١٢	٢١٤
الشركات المشطوبة خلال العام	٠	٠
الشركات التى حصلت على ترخيص خلال العام	٤	٢
الشركات العاملة خلال العام	٢٤	٢٧

شركات التأجير التمويلى التى حصلت على ترخيص حتى نهاية عام ٢٠١٣		
الشركة	تاريخ القيد	رقم القيد
بريميير للتأجير التمويلى	٢١ سبتمبر ٢٠١٣	٢٧٨
مصر إيران للمنشأت الإدارية والسياحية	١٩ نوفمبر ٢٠١٣	٢٧٩

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً							
م	الشركة	٢٠١٢			٢٠١٣		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة ٪	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة ٪
١	الشركة الدوليه للتاجير التمويلى - انكوليس	٢١٥	٧١٧,١٣	٨,٩٧	١٩٠	١٦٨١,١٩	٢٧,٦٣
٢	سوجيليس ايجيبت للتاجير التمويلى	٤٢٣	١١١٢,١٩	١٣,٩١	٦٢٥	٨٩٠,٣٩	١٤,٦٣
٣	التوفيق للتاجير التمويلى	١٣٥	١٦٤٢,١٣	٢٠,٥٤	١٧٩	٨٨٨,٥٣	١٤,٦٠
٤	كوربليس للتاجير التمويلى - مصر(كورب ليس)	٢٣٥	٦٦٦,٦٠	٨,٣٤	٢٣٤	٦٦٣,٣٦	١٠,٩٠
٥	الاهلى للتأجير التمويلى	٣	١٢٤,٩٨	١,٥٦	٢٤	٣٩٥,٨٦	٦,٥١
٦	اوريكس مصر للتاجير التمويلى	٢٧٦	٢٩٢,٢٧	٣,٦٦	٢٦٤	٣٤٨,٥٧	٥,٧٣
٧	الكرنك للتأجير التمويلي	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٤	٢٢٩,٣٠	٣,٧٧
٨	بيريوس مصر للتأجير التمويلي	٤	١١١,٠٨	١,٣٩	٩	٢٠٢,٥٦	٣,٣٣
٩	جى بى للتاجير التمويلى	٥٥	١٦٤,٧١	٢,٠٦	٧٨	١٥١,٠٢	٢,٤٨
١٠	أديليس للتأجير التمويلى	١٠٩	١١٦,٩٦	١,٤٦	٦٩	١٢٢,٣٥	٢,٠١
١١	تكنوليس للتأجير التمويلي	١٣	٤٥١,٤٧	٥,٦٥	٧	١٢٢,١٢	٢,٠١
١٢	النيل للتاجير التمويلى NFL	٢	١٥,٧٥	٠,٢٠	٦	١١٠,٦٥	١,٨٢
١٣	الصعيد للتاجير التمويلى	٣٧	٤٢,٤١	٠,٥٣	٨٤	٨١,١٠	١,٣٣
١٤	اوتراك للتاجير التمويلى	٣٩	٤٤,١٠	٠,٥٥	٣٠	٣٧,٩١	٠,٦٢
١٥	زيروكس للتأجير التمويلي	٢	٨٠,٣٩	١,٠١	٣	٣٥,٣٦	٠,٥٨
١٦	تويل للتاجير التمويلى	٩	٥٩,٨٥	٠,٧٥	٩	٣١,٥٢	٠,٥٢
١٧	بيت الخبرة للتنمية الإقتصادية	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣	٢٢,٠٥	٠,٣٦
١٨	توشكى للتاجير التمويلى	٤١	٣٥,٣٧	٠,٤٤	٣١	٢١,٢١	٠,٣٥
١٩	بى ان بى باريبا للتاجير التمويلى ـ مصر	٤٣	٧٠,٤٦	٠,٨٨	١٤	١٣,٣٦	٠,٢٢
٢٠	التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١	١٠,٢٦	٠,١٧
٢١	البحر الأحمر العالمية للتأجير التمويلي	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣	١٠,١٧	٠,١٧
٢٢	مكة للتأجير التمويلي	٤	٢,٤٧	٠,٠٣	٨	٥,٩٥	٠,١٠
٢٣	جراند إنفستمنت للتأجير التمويلي	٢٣	٧,٥٧	٠,٠٩	١٣	٤,٣٨	٠,٠٧
٢٤	نظم المكاتب المتكاملة	٣	٣,١٠	٠,٠٤	٤	٣,٧٣	٠,٠٦
٢٥	إيجيبكو للتأجير التمويلي	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢	١,٣٧	٠,٠٢
٢٦	يو بي سي للتأجير التمويلي	٧	١,٢٩	٠,٠٢	١	٠,١٤	٠,٠٠
٢٧	باور تراك للمعدات الثقيلة والمقاولات والتأجير التمويلى	٩	٤,٨٠	٠,٠٦	١	٠,٠٦	٠,٠٠
٢٨	EGYPTAIR 2011 Limited	٣	٢٢٢٧,٤٣	٢٧,٨٦	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢٩	العالمية للمقاولات والاستثمار العقاري والصناعي	١	١,٤٥	٠,٠٢	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	الاجمالي	١٦٩١	٧٩٩٥,٩٥	١٠٠,٠٠	١٨٩٦	٦٠٨٤,٤٦	١٠٠,٠٠

× أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢٪.

× الحصص السوقية: يتم حسابها وفقاً لقيمة العقود.

× قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
خلال عام ٢٠١٣

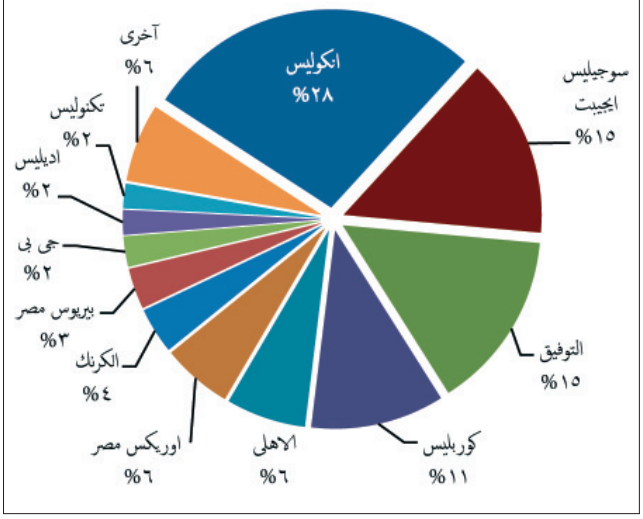

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
خلال عام ٢٠١٢

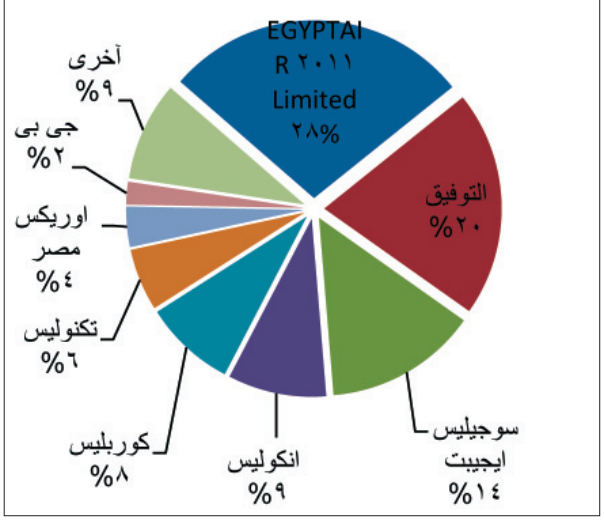

المحفظة القائمة لشركات التاجير التمويلي العاملة (ديسمبر ٢٠١٣)
القيمة بالمليون جنيه

اسم الشركة	رصيد المحفظة
الشركة الدوليه للتأجير التمويلي- انكوليس	٣,٣٨٧
سوجيليس ايجيبت للتأجير التمويلي	٢,٠٤٩
التوفيق للتأجير التمويلي	١,٩٣٩
شركة اوريكس مصر للتأجير التمويلي	٣٦٨
كوربليس للتأجير التمويلي - مصر	١,٧٢١
بيريوس مصر للتأجير التمويلي	٣١٠
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	٢٦٨
شركة أديليس للتأجير التمويلى	٩٩
جى بى للتأجير التمويلي	٣٨٩
تكنوليس للتأجير التمويلي	٢١٧
النيل للتأجير التمويلي	٢٠٤
بي إن بي باريبا للتأجير التمويلي	٢٠٧
تمويل للتأجير التمويلي	١٩٩
توشكى للتأجير التمويلي	٢٤
الصعيد للتأجير التمويلي	٧٦
الإجمالي	١١,٤٥٧

ملحق (٥)

مؤشرات نشاط التخصيم

أولاً: بيان عدد العملاء

يوضح الرسم التوضيحي التالي تضاعف عدد العملاء الملحوظ منذ ديسمبر ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١٣، حيث بلغ إجمالي قاعدة العملاء في ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى (١٥٢) بالمقارنة بعدد (٨٩) في ٢٠١١/١٢/٣١.

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عدد العملاء	٨٩	١٠٩	١٥٢

ثانياً: بيان حجم الأرصدة المدينة

يوضح الجدول التالي ارتفاع إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة إلى ٩٧١ مليون جنية في ٢٠١٣ بالمقارنة بـ ٢٣٩ مليون جنية في ٢٠١١ بمعدل زيادة قدرة ٣٠٦ ٪

القيمة بالمليون جنيه			
السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
حجم الأرصدة المدينة	٢٣٩	٤٩٥	٩٧١

ثالثاً: بيان حجم الأوراق المخصمة

يوضح الرسم التوضيحي الأول إجمالي حجم الأوراق المخصمة والذي تضاعف لثلاثة أضعاف الحجم ليصل لـ ٣ مليار جنية مصري في ٢٠١٣/١٢/٣١ مقارنة بمليار جنية مصري في ٢٠١٢/١٢/٣١، كما يبين الرسم التوضيحي الثاني توزيع نوعي التخصيم بالنسبة لإجمالي حجم الأوراق المخصمة.

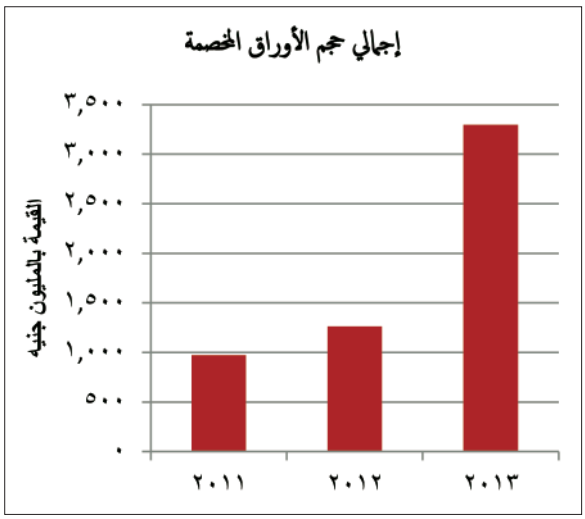

القيمة بالمليون جنيه			
البيـان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
مع حق الرجوع	٣٨٢	٥٣٢	١,٢٥١
بدون حق الرجوع	٥٩٣	٧٣١	٢,٠٤٥
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	٩٧٥	١,٢٦٣	٣,٢٩٦

رابعاً: بيان شركات التخصيم والحصة السوقية

شهد عام ٢٠١٣ نمواً ملحوظاً بصدد الشركات العاملة في مجال التخصيم، حيث ارتفع عدد الشركات المقيدة لدى الهيئة إلى ٦ شركات بالمقارنة بأربع شركات حتى نهاية عام ٢٠١٢ وبيانهم كالآتي:

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالي عدد الشركات المقيدة	١	٤	٦
عدد الشركات التي حصلت على الترخيص	٠	٣	٢

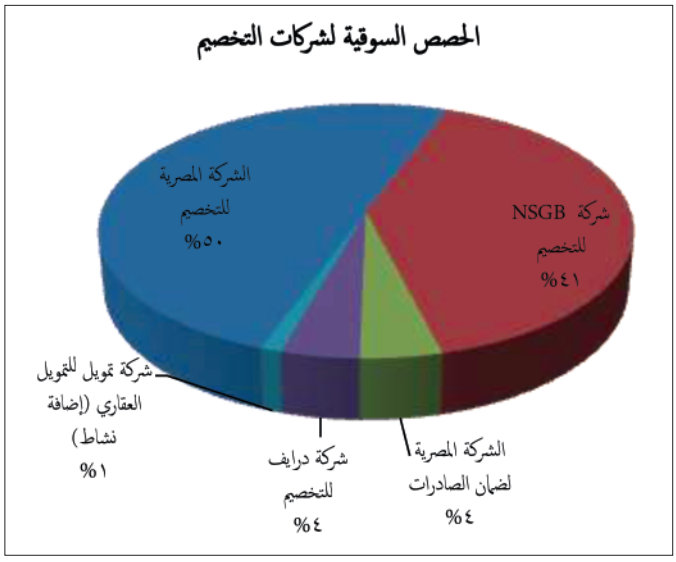

اسم الشركة	الحصة السوقية
الشركة المصرية للتخصيم	٪ ٥٠,١٤
شركة NSGB للتخصيم	٪ ٤٠,٣٥
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٪ ٤,٢٧
شركة درايف للتخصيم	٪ ٤,١٣
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)	٪ ١,١٠
شركة القاهرة للتخصيم	٪ ٠,٠١

رؤوس أموال شركات التخصيم:

شركة التخصيم	رأس المال المدفوع
الشركة المصرية للتخصيم	١٥ مليون دولار
شركة درايف للتخصيم	٤٨ مليون جنيه
شركة NSGB للتخصيم	٥٠ مليون جنيه
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	١٠٠ مليون جنيه
شركة القاهرة للتخصيم	٥ مليون جنيه
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٢٥٠ مليون جنيه